٢



صنع القرار السياسى فى مصر

عبد الناصر - السادات - مبارك

١٩٥٦ - ١٩٩٠

دكتور صلاح السيد بيومى

يوليو - ٢٠٠١

صنع القرار السياسي في مصر

١٩٥٦ - ١٩٩٠

عبد الناصر - السادات - مبارك



يصدر شهرياً عن لجنة الثقافة والفكر بحزب الوفد

رئيس مجلس الادارة :	**دكتور نعمان جمعة**
رئيس التحرير :	**جمال بدوى**
مدير التحرير :	**لمعى المطيعى**
المشرف الفنى :	**أشرف ندا**

المراسلات والإعلانات : مقر حزب الوفد

شارع بولس حنا - الدقى

ت : ٧٤٨١٣٧٥ - ٧٤٨٠٨٣٠

صنع القرار السياسي في مصر

١٩٥٦ - ١٩٩٠

عبد الناصر - السادات - مبارك

دكتور صلاح السيد بيومي

الفصل الأول

صنع القرار السياسي

أولاً: ماهية القرار السياسى

ثانيًا: مراحل صنع القرار السياسي

ثالثًا: ضرورات القرار السياسى

رابعًا: ضرورات القرار السياسى وشخصية صانع القرار

خامسًا: المتغيرات أو العوامل التى تؤثر فى صنع القرار السياسى

سادسًا: الديمقراطية والقرار السياسى

أولا: ماهية القرار السياسي

تمهيد:

أصبح مفهـوم أو مصطلح «القرار Decision» من المصطلحات التي تستخـدم كثيرا في عدد من العلوم الاجتمـاعية، لعل من أهمهـا علم الاجتماع وعلم السيـاسة وعلم الاجتمـاع السياسي وعلم اجتـماع التنظيم وعلم الإدارة، وقـد بلغ هذا الاهتمـام غايته عندمـا وضع رواد هذه العلوم أسس نظرية جديدة عرفت باسم:

نظرية صنع القـرار .Decision Making Theory وكـانت البداية عنـدما نشـر «هربرت سيـمون H.Simon» أشهر مـؤلفاته وأهم إنتاج له «السلوك الإداري» عـام ١٩٤٥، حيث اتخذ موضـوع القرار كإطار أساسي لتـفكيره. . واعتـقد أن مفهـوم اتخاذ القرارات هو المفـهوم السليم للنظرية الإدارية(١). ومما يميز نظرية «سيمـون» أنه درس الجوانب النفسية الاجتماعـية لعملية صنع القرار في التنظيم بصفة عـامة، فالبناء التنظيمي ووظيفته تتأثر بصـفات الأسلوب الإنساني، حيث إن الإنسان له دوافع وحـاجات وتطلعات ذاتية، كمـا أن هناك مؤثرات بيئيـة تحيط به، وكل ذلك يؤثر علي قدرته عند صنع القرار المناسب أو اختيار البديل الملائم(٢).

إن نظرية القرار هي دراسـة لكيفية صنع القـرارات تحت شروط غير حاسـمة أو غير مـتأكدين منها. . وهي تعطينا مهارة فنية متنوعة لمواجهة المشاكل(٣).

ويشير «أورنـشتاين Orenstien» إلي أن عمليـة صنع القرار في النظام السيـاسي تؤثر تأثيرا مباشـرا علي حياتنا، حيث إن القـرارات السياسية لهـا تأثير هام علينا، ويستشـهد بذلك علي ما ذكرته المؤرخة الأمريكـية «بربارا تاكمان B. Tuchman» في كتاب لها عن حـرب فيتنام، وذلك عندما اتخـذ البيت الأبيض قرارا سيـاسيا بشأن سـياسة فـرنسا في الهند الصينية، وكـذلك قراره السياسي بالحرب ضد فيتنام، مما كان له أثر كبير علي الشعب الأمريكي(٤).

وقد ساهم علماء الاجتماع بدور فعال في تحليل عملية صنع القرار، وذلك عندما قاموا بتحليل

النظام السياسي، وتحليل السلوك السياسي للمواطنين، خاصة فـيما يتعلق بعملية صنع القرار سواء علي مستوي الجماعة أو علي مستوي الدولة ككل(٥).

ولقد تطور مصطلح «القرار» في العلوم الاجتماعـية حديثا، وذلك عندما تبني عدد من العلماء ذلك الاتجاه الذي يوصف بأنه سلوكي. والافتراض الأساسي الذي يقوم عليه استخدام هذا المفهوم في نطاق السلوكية، هو أن الأفـعال التي يؤديها التنظيم، ترجع إلي سلوك وقرارات مجـموعة من الأفراد يشـغلون أوضاعا رئيسـية داخل البناء. علي أن وجهـة النظر هذه تمثل تصورا براجمـاتيا، حيث إنها نجحت في وضع أساس المدخل الدينامي الذي ينظر إلي القـرارات علي اعتبار أنها نتاج عمليـة التفاعل بين ما هو رسـمي وما هو غير رسـمي في التنظيم. وقد ساعد ذلك علـي إضافة الكثير من العوامل السـيكولوجية للنظريات المفسرة للسلوك التنظيمي، ولذلك يعـتبر بعض العلماء أن علم النفس قد لعب دورا تكامليا في تطوير نظرية صنع القرار. وهذا مـا أكدته أعمال وبحوث «لاسويل Lasswell»، حيث عرف القوة بأنها المشـاركة في اتخاذ القرارات، وعلي ذلك تصبح العملية السياسية في جوهرها هي عملية صنع القرارات(٦)، ويؤكد هذا المعني أيضا كل من:

«هوج R.Hague» و«هاروب M.Harrop»، حيث يقولان: «في رأينا السياسة هي العملية التي من خلالها تقوم الجماعة بصنع قرار جماعي»(٧).

وهكذا تتضافر العلوم الاجتماعية في دراسة الأبعاد النفسية والاجتماعية والتنظيمية لعملية صنع القرار. وعلي ذلك يـجب دراسة البيـئة النفسـية والاجتـماعيـة لصانع القرار لمـعرفة أثر التنشـئة الاجتمـاعية والثقافيـة، وأثر سمات شخصيـته علي محتوي القـرارات التي يتخذها. «لذلك اهتم لاسويل بدراسة خصـائص الشخصية وأثرها علي محتوي القـرار. وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت بعد ذلك، أن ثمة تأثيرا واضحا لشخصية صانع القرار علي محتوي قراراته(٨)».

مما تقدم يمكن تعـريف عملية صنع القرار السـياسي بأنها العملـية التي تفترض أو تواجـه فعلا مشكلة أو أزمـة ما تتطلب قـرارا ما، ويتم طرح مجـموعة من البـدائل لاختيـار أحدها باعتـباره الأنسب أو الأكثر ملاءمة للحل أو العلاج، ومن ثم يتم وضع هذا القرار موضع التنفيذ.

تعريف أو ماهية القرار السياسي:

القرار هو اختيار واع بين عدة بدائل Alternatives، والقرار السياسي هو الاختيار الإرادي الرشيد من بين عـدة بدائل، يحقق الهدف أو المصلحة العامة للـقيادة السياسية إزاء سـياسة الدولة الداخلية والخـارجية. وعلي ذلك فـالقرار السيـاسي يعبـر عن توجه القيـادة السياسـية عند صنع السياسة العامة للدولة واتخاذ المواقف الحاسمة عند رسم سيـاستها الداخلية والخارجية والخارجية، مما يحقق الفائدة لمجموع المواطنين أو المجتمع(٩).

والقرار السياسي يعبر عن إرادة أو اختبار القيادة السياسية العليا ممثلة في شخص رئيس الدولة، وهو غالبا ما يكون أداة السلطة التنفيذية في تنفيـذ السياسة العامة للدولة. «ويتفق «داهل Duhl» مع «هنتر Hunter» فيما انتهي إليه هذا الأخـير من أن السياسيين ما هم إلا أدوات في أيدي من يمتلكون «القـوة الفعليـة»، والذين يعملون من وراء الكواليـس، وبالتالي يصـبح دور السيـاسيين ثانويا(١٠).

وقد يدفعنا رأي كل من «داهل» و«هنتر» إلي الإشارة لموضوع القوة وعـلاقتها بالسياسة والقرار السياسي، «فالقوة Power، عامل أساسي في السياسة، وعلي ذلك يجب دراسة موضوع توزيع القوة بين المشـتركين في عمليـة صنع القرار، حتي نفـهم بوضوح أسبـاب اتخاذ قرار مـعين بشأن موضوع أو مشكلة مطروحة للحل»(١١). ذلك أن القوة ونفوذ النخـبة الحاكمة وجماعات المصالح يلعب دورا كبيرا عند صنع القرار واتخاذه. فقد يحقق القرار السياسي مصالح أحد الأطراف، وفي نفس الوقت قد يتـعارض مع مصـالح طرف أو أطراف أخري. ويرجع ذلك إلي مدي قـوة ونفوذ أحد الأطراف في مواجهـة طرف أو أطراف أخري، «فالقوة هي فرصة فرد أو جـماعة لكي يحقق إرادته ومصالحه في مواجهة معارضة الآخرين»(١٢).

والقرار من حـيث موضوعه قـد يكون قرارا اجتمـاعيا أو اقتـصاديا أو عـسكريا أو تعليـميا أو إعلاميـا. ويجب أن تتوافر للقـرار السياسي ثلاثة شروط هي: الشـرعية، والإلزام، والعمـومية. وتعني الشرعية صـدوره عن السلطة القانونية المختصة، والإلزام يعني قـدرته علي تحقيق الطاعة أو التنفيذ، أما المعومية فتعني أن يتعلق بالحاجات العامة لكل أو غالبية المواطنين.(١٣).

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة القرارات السياسيـة الكبري تعتمد علي مجموعة من المعلومات أو

الحقائق التـي تتوافر لصانع القـرار، ثم تأتي الخبرة، ومن ثم موهبـة التصور أو التخـيل، وأخيرا يتكون الرأي أو الاختـيار الإرادي الرشيـد من بين مجموعـة البدائل المطروحة حـتي يتم تقرير أو اختـيار القـرار الأصلح للموقف أو الموضوع. وفـي هذه الحالة يري البعض أن صنـع القرار يمكن اعتباره علمـا من العلوم، لأنه يقوم ويستند علي الحقائق والمعلومات. أما إذا لم تتـوفر الحقائق أو المعلومات، أو لا يمكن الحصول عليها، فهو في هذه الحالة فن، لأنه يـعتمد علي خبرة وشخصية صانع القرار فقط، «فاتخاذ القرار هنـا فن وليس علما»(١٤)، ومع ذلك فهناك من يجمع بينهما، ويري أن «صنع القرار علم وفن، ولولا هذا مـا كان هناك ترشيد للإدارة في كل مـوقع من مواقع العمل»(١٥).

وطالما كان القرار السـياسي يعتمـد علي الحقائق والمعلومات، فلابد مـن توافر قنوات الاتصال Communication التي تمد صانع القرار بما يحتاجه من معلومات وحقائق، ثم نقل القرار بعد ذلك إلي الأجهزة أو التـنظيمات المختصـة لتنفيذه. وسوف نتـحدث عن ذلك الموضوع فيـما بعد بتفصيل أكثر عندما نعرض للعوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي.

ثانيًا: مراحل صنع القرار السياسي

إن استقـراء التاريخ والقرارات السـياسية التـاريخية الكبري، يدلنا علي أن مـثل هذه القرارات ترجع غالبا إلي طبيـعة النظام السياسي في الدولة. ففي النظم السياسـية الديكتاتورية يكون القرار السياسي غـالبا نتيجة إرادة واختـيار القائد السياسي أو رئيس الدولـة. وفي هذه الحالة يطلق عليه اصطلاح: القرار السياسي الفردي، Individual Political Decision.

أما في النظم الـسياسـية الديمقراطيـة فغالـبا ما يكون القـرار السياسي نتـيجـة دراسات لهيـئة المستشارين بمعاونة المؤسسات أو المنظمات السياسية الأخري في الدولة. وفي هذه الحالة يطلق عليه اصطلاح: القـرار السيـاسي الجمـاعي Group Political Decision. فالقـرارات في النظام الديمقراطي تتميـز عن القرارات في النظام الديكتاتوري أو الفردي بأنها قرارات رشيـدة ومسئولة، صنعها رجال مفكرون وعقلانيون Rational(١٦).

وقد اختلف علماء السياسة والاجتماع السياسي من جهة، وعلماء الإدارة من جهة أخري حول

كيفية صنع القرار أو مراحل صنعه اختلافا نسبيا وليس جوهريا.

فعلماء الإدارة والتنظيم يرون أن القرار أيا كان نوعه يشتمل علي عدة مراحل أو خطوات يمكن إجمالها فيما يلي:(١٧)

أ- تحديد المشكلة أو الموقف موضوع القرار.

ب- تحديد المعلومات أو البيانات، وهي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للقرارات، ووسيلة لتوجيه تصرفـات صناع القرار وقدرتهم علي مـعالجة المعلومات وتحلـيلها، للوصول إلي عدة خـيارات أو بدائل.

جـ- تقييم البدائل والمفاضلة بينها، ثم عرضهـا علي القيادة العليا لدراسة الآثار المحتملة والتي يمكن أن تترتب علي تنفيذ كل بديل.

د- اختيار الحل أو أفضل البدائل، وتلك هي مهمة صاحب القرار أو الرئيس.

هـ- التنفيذ، ثم متابعة التنفيذ. فالتنفيذ هو التتويج النهائى لمراحل صنع القرار، ومتابعة التنفيذ عملية ضرورية من أجل التحقق من إنجاز الهدف المطلوب من القرار.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا النموذج التقليدي لعمليـة صنع القرار الجماعي التي أشرنا إليها تستند إلي النموذج التقليدي لعملية صنع القرار الفردي، والتي قال بها «جون ديوي J. Dewey» في القرن التاسع عشر، عندما ذكر أن الناس يواجهون مشاكلهم الشخصية من خلال أربع خطوات هي:

١- التعرف علي المشكلة أو الشعور العام بوجود صعوبة.

٢- تعيين وتعريف المشكلة.

٣- تقدير المعايير التي بواسطتها يوضع الحل.

٤- اختيار وتنفيذ الحل(١٨).

أما علماء السياسة والاجتماع السياسي فيقسمون عملية صنع القرار السياسي إلي ثلاث مراحل رئيسية هي(١٩):

١- مرحلة إعداد القرار. ٢- مرحلة اتخاذ القرار. ٣- مرحلة تنفيذ القرار.

- في المرحلة الأولي تجد هيئة المستشارين نفسها إزاء مشكلة أو موقف مطلوب التعامل معه. ونقطة البدء هنا أو المبادرة قد تكون بطلب من القيادة السياسية أو رئيس الدولة، وإما أن تكون نتيجة رد فعل أو استجابة لضغوط خارجية، أو الاثنين معا. وفي هذه المرحلة لابد من توافر أمرين أمام صناع القرار: الحقائق أو المعلومات، ووسائل أو قنوات الاتصال.

- في المرحلة الثانية، فإن الأمر أصبح متروكا للقيادة أو الرئيس لكي يفاضل أو يرجح أحد البدائل أو الخيارات المطروحة أمامه، ويتوقف الاختيار هنا علي إدراك أو تقدير القيادة السياسية أو الرئيس للمشكلة أو الموقف. ويعتمد صنع القرار علي نوعين من المعطيات علي أساسهما يصدر الشخص القرار. الأول: معطيات واقعية **Factul Premises**، وهي عبارة عن قضايا تخضع للاختبار الأمبريقي للتحقق من صدقها أو عدم صدقها، وهي تربط بالوسائل. أما النوع الثاني: فمعطيات قيمية †Vaulue Premisesوهي قضايا لا تخضع للاختبار الأمبريقي، لأنها لا تتعلق بما هو كائن، بل بما ينبغي أن يكون، وهي ترتبط بالغايات أو الأهداف(٢٠). كذلك يعتمد صانع القرار علي حجم ثقته في هيئة المستشارين الذين هم من اختياره. وفي ذلك يقول «روبرت د. كانتور » عن صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية: «إن طبيعة اتفاق الرأي في القرارات ضمن النخبة السياسية تحدد بقوة كفاية العملية.. وعلي الرغم من الحقيقة التي لا جدال فيها بأن القرارات النهائية في السياسية الخارجية بيد الرئيس، فإن تقديراته يحددها اختيار مستشاريه إلي حد بعيد»(٢١). فالرئيس يود دائما أن يسمع من مستشاريه ما كان يريده أو يرغبه هو.

- في المرحلة الثالثة، تبدأ الأجهزة والمؤسسات المختصة في استقبال القرار من خلال قنوات الاتصال، لتنفيذه وتطبيقه في الواقع العملي. وقد يصاحب القرار نوع من التفسير أو التوضيح حتي يتم فهمه واستيعاب أبعاده المختلفة بدقة، لكي يتم تنفيذه علي الوجه المطلوب. ويتوقف ذلك علي كفاءة قنوات الاتصال والأجهزة والمؤسسات المكلفة بالتنفيذ.

تلك هي مراحل صنع القرار من وجهة نظر السياسة وعلم الاجتماع السياسي، وهي ليست

منفصلة أو مستقلة عن بعضها، وإنما هي متداخلة ومتكاملة. كما أنها في طبيعتها قد تختلف من نظام سياسي إلي آخر، بل إنها في النظام الديمقراطي قد تختلف بحسب مدي أو حجم الديمقراطية السائدة في المجتمع.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ذلك الرأي الذي يري أن «القرارات السياسية يمكن الوصول إليها أيضا بعدة طرق أو أساليب مختلفة: بالقوة أوالعنف Violence، بالمناقشة، بالعادة، بالتفاوض أو المساومة bargaining، وحتي بالتصويت voting». (٢٢)

وختاما لهذا الموضوع نعرض لنقطة ذات أهمية، نصوغها في تساؤل هام: هل هناك قرار سليم وآخر خاطئ؟.. وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك معايير أو مقاييس للقرار السليم وأخري للقرار الخاطئ؟

بداية، يري علماء السياسة والاجتماع السياسي والإدارة أن هناك فعلا قرارا سليما رشيدا وآخر خاطئا وغير سليم، ويرجع ذلك إلي الأهداف التي حققها أو لم يحققها القرار. ومبلغ الرشد أو العقلانية †Rationality في القرار يرجع إلي: توافر المقدمات الواقعية (التي تنصب علي البدائل)، والمقدمات القيمية (التي تنصب علي الأهداف)، كما ترجع أيضا إلي قيم ودوافع صانع القرار، وإلي توافر المعلومات لديه وقدرته علي استيعابها وتطبيقها، وإلي توافر قنوات الاتصال(٢٣). بعبارة أخري يتوقف الرشد أو العقلانية في القرار علي عوامل ذاتية تتعلق بصانع القرار، وعوامل موضوعية تتعلق بالبيئة والظروف المحيطة وقدرته علي التعامل معها.

وقد حدد علماء الإدارة والتنظيم بعض الأسس والمعايير التي يمكن علي أساسها أن نقيم أو نحكم علي القرار بالسلامة أو الخطأ. ويمكن لنا أن نجمل هذه المعايير بإيجاز فيما يلي:

١- المعيار الأول: ويتمثل في مساهمة أو قدرة القرار علي تحقيق الأهداف.

٢- المعيار الثاني: ويقوم علي مدي قدرة القرار في تحسين العلاقة بين القيادة السياسية والمواطنين، من منطلق تعبير القيادة عن رغبات وطموحات هؤلاء المواطنين.

٣- المعيار الثالث: ويتمثل في تكاليف وأعباء القرار، من منطلق أن النتائج والأهداف التي تحققت أفضل بكثير، بل وتفوق هذه التكاليف والأعباء(٢٤).

ومع ذلك، فقد أثبتت التجربة أنه ليس هناك دائما قرار سليم تماما وقرار خاطئ تماما، وإنما هناك طريقة أو منهج صحيح أو سليم للتعامل مع المشاكل والمواقف.

وأخيرا، يجب القول إن صنع واتخاذ القرارات «هو مجرد توفيق بين العناصر والقوي والعوامل التي تؤثر في القرار، كما أن البديل الذي تختاره في نهاية الأمر لا يمكن أن يحقق إنجازا كاملا أو تاما للأهداف، ولكنه يعتبر فقط أحسن حل يمكن الوصول إليه في ظل الظروف القائمة. يضاف إلي ذلك أن الحالة البيئية تعتبر من البدائل المتيسرة، وبالتالي تضع حدا أقصي لمستوي تحقيق الهدف الممكن الوصول إليه»(٢٥).

ثالثًا: ضرورات القرار السياسي

من بديهيات الأمور أن القرار السياسي لا يصدر من فراغ وينتهي إلي فراغ. فكل قرار لابد له من سبب أو ضرورة تفرضه أو تستوجبه، وفي نفس الوقت أهداف يسعي صانع القرار إلي تحقيقها. وتتعلق هذه الضرورة وتلك الأهداف بالظروف والمتغيرات †Variablesأو العوامل المحلية والدولية، كما تتعلق أيضا بشخصية صانع القرار. ويري «سنايدر Snyder» أن إطار صناعة القرار يضم مجموعة معقدة ومتشابكة من العمليات الاجتماعية والسياسية والنفسية(٢٦)، وكذلك الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وعلي ذلك فكل قرار سياسي قد تفرضه ضرورات أو أسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، وفي ذات الوقت يسعي إلي تحقيق مصلحة أو منفعة ذاتية لصانع القرار، كالمجد أو الشهرة أوتدعيم مركزه في النظام السياسي القائم، أو يحقق مصلحة أو منفعة لطبقة اجتماعية أو جماعة من جماعات المصالح في المجتمع، أو تعود المصلحة علي المجتمع كله.

ويمكن لنا أن نقسم هذه الضرورات إلي ما يلي:

١- ضرورات اجتماعية:

قد تكون أسباب القرار السياسي أو ضرورته راجعة إلي تحقيق أهداف اجتماعية لصالح فئة أو طبقة اجتماعية معينة أو للمجتمع كله. فعلي سبيل المثال قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١،

أملتها ضرورة اجتماعية، وهي تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق تحديد الملكية الزراعية وتأميم وسائل الإنتاج وتمليكها للشعب تحت اسم القطاع العام، ورفع مستوي المعيشة للمواطنين. وكانت الثورة بذلك تحاول إعادة صياغة البناء الاجتماعي.. «حيث عمدت الثورة من الناحية الاجتماعية إلي تحقيق المساواة عن طريق تضييق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون»(٢٧).

٢- ضرورات اقتصادية:

قد تفرض القرار السياسي ضرورة اقتصادية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أيضا. فقرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ كانت تفرضه ضرورة اقتصادية، «حيث أعلن عبد الناصر أنه سوف يبني السد العالي من أرباح القناة»(٢٨)، وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية من عوائدها، وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني. وكذلك قرار الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٣ كان بهدف فتح مصر للاستثمار العربي والأجنبي وتدعيم الاقتصاد المصري بعد أن كادت تقوضه الأزمات والحروب مع إسرائيل.

٣- ضرورات سياسية:

ومن القرارات التي فرضتها ضرورة سياسية مثلا، قرار الرئيس السادات بتصفية مراكز القوي عام ١٩٧١ «فبعد عام من توليه الرئاسة هاجم السادات من أسماهم مراكز القوي التي كانت تهدد حكمه، حيث واجه في وقت واحد ستة من الوزراء وثلاثة من قيادات التنظيم وقتها»(٢٩). كذلك قرار الرئيس السادات في عام ١٩٧٦ بإلغاء تنظيم الاتحاد الاشتراكي وتكوين المنابر التي تحولت أيضا بقرار منه إلي أحزاب سياسية لكي تضفي علي النظام طابع التعددية الحزبية والديمقراطية.

وثمة نقطة جديرة بأن نشير إليها هنا، وهي أن هناك علاقة عضوية بين الضرورات السياسية والاقتصادية للقرار، وذلك من منطلق المقولة التي تقول إن السياسة هي اقتصاد وأن الاقتصاد هو سياسة، فكلاهما في خدمة الآخر، ومكمل له. ولذلك نشأ علم الاقتصاد السياسي الذي يرجع الفضل في نشأته إلي كتابات «سان سيمون **S.Simon**»، حيث كان أول من لاحظ أن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الأساس الذي تنهض عليه الدولة، وكان يري دائما أن الاقتصاد السياسي

هو الأساس الحقيقي الفريد للسياسة(٣٠).

٤- ضرورات ثقافية:

تعد الثقافة إحدي مقومات بناء شخصية الإنسان المعاصر، وتستهدف الثقافة غرس عدد من المبادئ والقيم الروحية والاجتماعية في نفوس الأفراد(٣١). من أجل تحقيق ذلك كان بعض القرارات السياسية تمليه ضرورة ثقافية. ومن أهم هذه القرارات، قرار الرئيس مبارك بإحياء مكتبة الإسكندرية عام ١٩٩٠، من خلال ما عرف بإعلان أسوان الذي دعا فيه العالم للمساهمة في مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية، لكي تعود واجهة حضارية ليس لمصر فقط، وإنما للعالم أجمع(٣٢). وكذلك قرار «وثيقة الطفل»، واعتبار السنوات العشر من ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقد حماية الطفل المصري ورعايته.

٥- ضرورات أمنية:

من أهم وظائف النظم السياسية حماية المجتمع من التهديدات الخارجية External threats واستقرار النظام في المجتمع(٣٣). ومن هنا فإن بعض القرارات السياسية قد تفرضها ضرورة أمنية خارجية أو داخلية تستهدف حماية المجتمع من التهديدات التي يتعرض لها من الخارج أو الداخل. وعلي سبيل المثال، كان قرار الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٨ بالاستعانة بالخبراء السوفيت في إقامة منصات الصواريخ علي الضفة الغربية للقناة في ذلك الوقت، قرارا تفرضه ضرورة أمنية لحماية الوطن من هجمات الطائرات الإسرائيلية. ومن المفارقات التي حدثت بعد ذلك أن الرئيس السادات أصدر قرارا بطرد هؤلاء الخبراء السوفيت عام ١٩٧٢، بزعم الضرورة الأمنية أو العسكرية، حيث يقول: «.. قالوا جميعا إنني لن أستطيع دخول الحرب بغير المستشارين السوفيت، حسنا، ولكن بخروج العسكريين من بلادي كنت أريد أن أكون علي يقين من أن أحدا لن يزعم في المستقبل أن ما فعلناه كان بإلهام وبمساعدة السوفيت»(٣٤). كذلك كان من القرارات السياسية التي فرضتها الضرورة الأمنية الداخلية قرار إعلان حالة الطوارئ الذي أصدره الرئيس مبارك في أكتوبر ١٩٨١ في أعقاب اغتيال الرئيس السادات، خوفا من وجود مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم وإشاعة الفوضي وعدم الاستقرار في البلاد.

مما تقدم يمكن القول إن القرار السياسي قد تفرضه ضرورات أو أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو

سياسية أو ثقافية أو أمنية، وهذه الضرورات ليست منفصلة أو مستقلة عن بعضها، ولكنها تتداخل وتتكامل بعضها أو كلها في قرار واحد، حيث يوصف القرار بالضرورة التي فرضت صدوره، وبالأهداف أو الغايات الأساسية التي يسعي صانع القرار إلي تحقيقها. ومهما يكن من أمر، فإن القرار مهما تكن ضروراته أو أسبابه فهو يؤثر بشكل كبير علي حياة المواطنين سلبا أو إيجابا. «فالقرار السياسي، وما قد تتبعه من قرارات، حتي لو حاول تجاهل الناس، فإنه يؤثر كثيرا علي حياتهم»(٣٥).

رابعًا: ضرورات القرار السياسي وشخصية صانع القرار

من منظور عملية التفاعل الاجتماعي

هناك مجموعة من العوامل أو العمليات تتداخل وتتفاعل مع بعضها، ويؤثر كل منها في الآخر، ويتأثر به، وتشكل أو تحدد في النهاية ضرورات أو أسباب القرار السياسي. وهي:

١- نوع المشكلة أو الموقف أو الأزمة التي تتطلب القرار. كأن تكون المشكلة أو الأزمة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية مثلا.

٢- شخصية صانع القرار. فتنشئته الاجتماعية والثقافية والسياسية ضرورية للتعرف علي كيفية إدراكه وفهمه لأبعاد المشكلة موضع القرار.

بعبارة أخري، كيف يدرك صانع القرار حقيقة المشكلة والمتغيرات المتعلقة بها، وهنا تظهر الجوانب الخاصة بشخصية صانع القرار السياسي(٣٦).

٣- المتغيرات أو الظروف والضغوط الداخلية والخارجية التي تحيط بصانع القرار.

٤- هيئة المستشارين، ومدي قدرتها علي التعامل مع المعلومات والمتغيرات المختلفة وإعطاء المشورة أو الرأي من خلال طرح البدائل أمام صانع القرار.

٥- الحقائق والمعلومات المتوافرة أو التي يمكن جمعها، وقدرة صانع القرار علي التعامل معها.

٦- قنوات الاتصال وفعاليتها بين دوائر صنع القرار، وأجهزة ومؤسسات التنفيذ ومتابعة التنفيذ. «فمن المنطقي أن توافر قنوات الاتصال ضرورة طبيعية لكي يتم العمل بشكل أفضل»(٣٧).

وعلي ذلك يصبح التفاعل والتأثير الايجابي المتبادل بين هذه العوامل أو العمليات هو الذي يحدد أولا ضرورات القرار، وثانيا أهداف القرار، وثالثا أسلوب ووسائل تنفيذ القرار ومتابعة تنفيذه.

وهكذا يمكن لنا أن نستنتج أن القرار في جوهره يستند إلي عاملين، هما: التخطيط والتنفيذ. فالتخطيط يعد له الرئيس وهيئة المستشارين أو دائرة صنع القرار، والتنفيذ تضطلع بمسئولياته أجهزة ومؤسسات الدولة المختصة. أما قنوات الاتصال فهي بمثابة حلقة الوصل بينهما - أي بين المخططين والمنفذين. فالدولة في جوهرها، تتكون من صناع القرار المركزيين Central decision makers† الذين يمثلون قمة التنظيم البيروقراطي الدائم، ومن الأجهزة الإدارية التنفيذية القانونية(٣٨)».

ومن منظور عملية التفاعل الاجتماعي بين ضرورات القرار السياسي وشخصية صانع القرار أو الرئيس نجد أن صانع القرار يخضع لمجموعة من الضغوط والعوامل التي تتفاعل مع بعضها، وتدفع به إلي اتخاذ القرار. ويمكن تصنيف هذه الضغوط أو العوامل إلي ثلاث فئات، هي:

١- الضغوط أو العوامل الإنسانية: وهي التي تتعلق بصانع القرار ومساعديه ومستشاريه المحيطين به.

٢- الضغوط أو العوامل التنظيمية: وهي عوامل كامنة في طبيعة المؤسسات والمنظمات السياسية والإدارية والتنافس بينها، (مثل التنافس بين الدفاع والخارجية، أو بين وزارتي الاقتصاد والصناعة).

٣- الضغوط أو العوامل البيئية: وهي العوامل التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وكذلك النظام الدولي العالمي(٣٩).

ومن خلال هذه الضغوط أو العوامل السابقة تظهر صور أو نماذج التفاعل الاجتماعي،

كالتعاون والصراع أو التنافس والتوافق في علاقات صناع القرار وهيئة المستشارين أو النخبة المحيطة به، وكذلك في تعـامل النخبة وصناع القـرار مع الظروف الداخلية والسيـاسة الخارجـية مع صناع القرار في الدول الأخري، بل وفـي تعاملهم مع أجهزة الدولة ومؤسـساتها وجمـاعات الضغط أو المصالح والأحزاب والتنظيمات السياسية والرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري.

ولعل أبرز صـور التفـاعل الاجـتمـاعي تتجـلي في التعـاون أو الصراع والـتنافس بين هيئـة المستشارين ووزارة الخارجـية في التأثير علي الرئيس في قراراته في رسم السياسـة الخارجية للدولة وعلاقته مع صناع القرار في الدول الأخري. كذلك تظهـر صور التفاعل في التعاون أو التوافق أو الصراع أو التنافس بين السـلطة التشريعيـة والسلطة التنفيـذية، ومدي تأثيرها علي الرئيس وهيـئة المستشارين في صنع القرار السياسي الذي يتفق ومصالحها أو مصالح المجتمع كله. كما تظهر صور التفـاعل في التوافـق والتكيف مع الظروف أو المتغـيرات البـيئيـة وطريقة التـعامل مع المعـلومات والحقائق التي تستـند إليها عملية صنع القرار. وقد يؤدي ذلـك إلي اختلاف صنع القرار Decisional Style† من رئيس إلي آخر وفـقا للعـوامل المختفـة التي يتعرض لهـا الرئيس ويقع تحت ضغوطهـا، وكذلك للمعلومات والتقارير التـي يطلبها، وإلي درجة تقبله للرأي الآخر، وعـلاقته بمستشاريه ومساعديه»(٤٠).

هل يمكن للتقدم العلمي والتكنولـوجيا وأدواتها الحديثة والمعقـدة أن تقلل من دور صانع القرار في تسيير أمور السياسة الداخلية والخـارجية، بحيث يمكنه الضغط علي زر حتي يجـد أمامه علي شاشة الكمبيوتر القرار المناسب للمشكلة أو الأزمة المطروحة؟

للإجابة علي هذا التسـاؤل، هناك اتجاهان يتنازعان علماء السياسة.. أحـدهما يري أنه بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، فإن مستقبل إرادة الزعماء - صناع القرار - محفوف بالضمور أو التلاشي. ذلك أن العقول الالكترونـية هي التي ستتولي تسيير دفة السـياسة أو حتي الحرب في المستـقبل. أمـا الاتجاه الثـاني فـيري أن الإنسـان سيظـل هو المسيطر علـي جمـيع أدوات العلم والتكنولوجيا، وأن كل ما يمكن أن يظهر علي هذه البسيطة من مخترعات سوف لا يستلب الزعماء أو صناع القرار مكانتهم أو أن ينتقص من إرادتهم. فلسـوف يظل الزعيم في كل أمة هو صانع أو صاحب القرار، ولسوف يكون القـرار الذي يصدره الزعيم هو قراره النابع من صميم شخـصيته. وسوف لا تكون الأجهزة الالكترونية هي المفكرة والراغبـة في تسيير دفة الشعوب.. وسوف يظل

الزعماء أو صناع القرار ممسكين بناصية مجتمعاتهم، ولسوف يظل العلماء وأصحاب التكنولوجيا خاضعين لإرادة الزعماء، يساعدونهم ولا يسيطرون عليهم، وسيظل العلم والتكنولوجيا خادمين مطيعين للسياسة والحرب علي السواء(٤١).

خامساً: المتغيرات أو العوامل التي تؤثر في صنع القرار السياسي

في ضوء ما عرضناه سابقا، يمكننا أن نستخلص مجموعة من العوامل أو المتغيرات، تتداخل وتتساند وتتفاعل فيما بينها في نسيج واحد متشابك، وتشكل عملية صنع القرار وتؤثر فيه. وبعض هذه العوامل أو المتغيرات ذاتي يرجع إلي صانع القرار وسمات شخصيته، وبعضها موضوعي يرجع إلي الظروف البيئية المختلفة والمحيطة بصانع القرار. وهذه العوامل أو المتغيرات هي:

١- شخصية صانع القرار:

يعتبر الرئيس أو صانع القرار هو المحور أو البؤرة التي تبدأ منها وتنتهي إليها عملية صنع القرار حتي تتم صياغته في شكله النهائي. ولا ينبغي أن ننظر إليه وكأنه يعمل في فراغ، وإنما تقوده وتحدد خطاه مجموعة من العوامل أو المتغيرات، بعضها ذاتي ويتمثل في تنشئته الاجتماعية والثقافية التي شكلت نمط وسمات شخصيته وقيمه ومعاييره ومعتقداته وآراءه وأفكاره واتجاهاته أو استعداداته النفسية وأهدافه العامة والخاصة.

وبعضها الآخر موضوعي يتمثل في طبيعة المشكلة أو الأزمة موضوع القرار، وفي أجهزة ومؤسسات الدولة، ونوع النظام السياسي القائم، ووفرة المعلومات والحقائق وقنوات الاتصال، ودور النخبة أو الصفوة المحيطة به، وكذلك تأثيرات نظم الحكم الدولية وسياساتها الخارجية. «فهناك من يؤمن بأهمية دور الفرد في صنع التاريخ، وبالتالي بأهمية التركيز علي دراسة الصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد الذين يحتلون المناصب القيادية، ومحاولة دراسة أثر تلك الصفات الشخصية علي سلوكهم كقادة. وهناك من يؤمن بأن دور الفرد محدود بالعوامل الاجتماعية أو المؤسسية من حوله، ومن ثم فهو ليس بصانع للأحداث من حوله بقدر ما هو عاكس لتفاعلات قوي اجتماعية أو أوضاع مؤسسية معينة»(٤٢).

وهناك مجموعة من القيود التي تفرض نفسها علي صانع القرار، وتتمثل هذه القيود في عدد من الضغوط الداخلية أو الذاتية، والخارجية وهي:

أ- قيود نفسية:

وتتمثل في الفروق الفردية بين صانعي القرار، سـواء في الأهداف أو التفضيلات والقيم الذاتية والاحتياجات الخـاصة والتحيز لها، والمعايير والمعـتقدات، وكل ما حصله من التنشئة الاجـتماعية والثقافية التي تطبع صانع القرار بطابعها الخاص.

ب- قيود زمنية:

قد يشكل الوقت أو الزمن قيـدا علي صانع القرار. إذ قد يكون الوقت ضيقـا ،والأمر يستلزم أحيانا اسـتصدار قرارات عـاجلة (مثل قرار إدانة الغزو العـراقي للكويت)، مع توزيع الوقت علي عشرات المهام المطلوب إنجازها.

جـ- قيود معلوماتية:

وهي تلك التي تتعلق بصعـوبة تأمين المعلومات الخاصة بالبدائـل، أو نتائج كل بديل أو تكلفة جمع البـيانات أو الوقت اللازم لذلك، أو مـشاكل التـعامل مع هذه المعلومـات وفهمـها وإدراك معناها(٤٣).

ولو أننا أردنا أن نقارن بين دلالة صنع القرار في سـياقها الغربي وسياقهـا العربي، فإننا نجد أن عملية اتخاذ القرار في الغرب تمثل صيرورة معقـدة يشارك فيها أكثر من طرف، وإن كان يعبر عنها في النهاية طرف واحد مسئول هو الرئيس الذي تجوز مراجعته ومحاسبته، في حين أنها في السياق المجتمعي العربي تشـير إلي النخبة الحاكمة أو السلطة الآمرة التي تسـتبد بالأمر وتنأي عن المساءلة والمحاسـبة.. وفي داخل هذه النخـبة تتركـز سلطة اتخاذ القـرار أو إصدار الأمر فـي كل المسائل الكبري في شخص واحد هو الملك أو الرئيس أو الحاكم(٤٤).

وفي المجتمع المصـري تتمثل سلطة صنع القرار واتخاذه في شـخص واحد هو الرئيس، حيث يحتكر صنع القرار والسلطة الآمرة في المجتمع(٤٥).

مما تقدم يتـضح أن شخصـية صانع القـرار السياسي في تـفاعله مع البيـئة والضغـوط الذاتية والموضوعية المحيطة به تعكس طبيعة القـرار ومقدار نمط الرشد أو العقلانية في هذا القرار. ويؤكد ذلك أن صانع الـقرار هو أحد العـوامل الأساسـية التي تؤثر في صنع القـرار. فالقائـد أو الزعيم الوطني تناط به عادة المسئولية النهائية في اتخاذ القرار، وأن المجتمع بدوره يمكن أن يتغير بدرجات تقل أو تكبر عن طريق قرارات يـتخذها حكام استطاعوا أن يفـهموا المحددات الاجتمـاعية(٤٦). وعلي ذلك، وباختصار، فإن عملية صنع القرار تقترب من نموذج الفعل الرشيد(٤٧).

٢- المستشارون Advisors:

يشكل المستشارون النخبة أو الصفوة †Eliteالتي تكون قريبة من صانع القرار. وهم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يوجهون ويصيغون سياسة الدولة كلها تقريبا، ولكن لا يكونون معروفين أو مسئولين أمام الشعب(٤٨).

وفي ضوء نظرية النخبة أو الصفوة واتجاهاتها الرئيسية الأربعة:

أ- الاتجاه التنظيمي، الذي يمثله موسكا †Moscaوتلميذه ميشيلز R. Michels.

ب- الاتجاه السيكولوجي، وتمثله كتابات باريتو V. Pareto.

جـ- الاتجاه الاقتصادي، ويمثله بيرنهام J. Burnham.

د- الاتجاه النظامي، ويمثله س.ر. ميلز C. R. Mills.

فإننا نجد أن جوهر هذه النظرية باتجاهاتها الأربعة يتلخص في أن كل مجتمع يشهد بالضرورة قلة من السكان تضطلع بمهمة اتخاذ القرارات الرئيسية، وهذه القرارات ذات نطاق شامل، لأنها تؤثر في الغالبية الغالبة من سكان المجتمع ومن ثم ينظر إليها عادة علي أنها قرارات سياسية(٥٠).

وعلي ذلك، وفي ضوء هذه النظرية يمكن اعتبار هيئة المستشارين من النخبة أو الصفوة التي تكون بالقرب من صانع القرار، تقدم له الرأي والمشورة في صورة خيارات أو بدائل يستند إليها عند اتخاذ القرار، وبذلك فهي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في صنع القرار.

ومن الجدير بالقول إن فكرة «المستشارين» هي فكرة قديمة في نظم الحكم السياسية، حيث كان يوجد «مستشار» بجوار الملك أو الحاكم يسدي له النصح والمشورة في تصريف أمور الدولة، وكان يختلف الاسم الذي يطلق عليه باختلاف وظيفته وكذلك باختلاف الدولة. وكان يوجد هذا النظام في الصين القديمة ومصر الفرعونية، ثم تطور الأمرفي العصور الوسطي في أوروبا أيام عصر النبلاء، ثم تطور أكثر بعد الثورة الصناعية في أوروبا. وقد تطورت هذه الفكرة في العصر الحديث خاصة في أوروبا وأمريكا بعد الحرب العالمية الأولي ونشأة القوميات، وكثرة المشاكل الدولية والحروب الصغيرة والكبيرة، مما تطلب أكثر من مستشار واحد، يختص كل واحد بمجال معين من مجالات السياسة الداخلية والخارجية، وشكل هؤلاء في النهاية النخبة أو الصفوة التي أصبحت لها سلطة أو قوة في صنع القرار Power السياسي في الدولة(٥١).

فالرئيس في النظام الأمريكي مثلا، تستند تقديراته واختياراته إلي حد كبير إلي ما يقدمه المستشارون من رأي ومشورة، وهو إلي حد ما أشبه ما يكون بسجين لدي مستشاريه المخلصين، حيث يعتمد نجاح إدارته علي حكمة مشورتهم ومقدرتهم علي تأمين التعاون مع الأجهزة الحكومية

الأخري(٥٢).

وقد ابتدع الرئيس السادات في بداية حكمه ما عرف باسم: «مجلس الأمن القومي»، وكان يتكون من عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة الفنية البارزة في المجال الذي يتعلق بنشاط المجلس، وقد أسند إليه بعض الاختصاصات باقتراح السياسة الخارجية ونظام متكامل للمعلومات ووضع إطار عام للدفاع المدني علي نطاق الجمهورية»(٥٣). إلا أن التجربة أثبتت رغم ذلك أن الرئيس السادات كثيرا ما كان يتجاهل مجلس الأمن القومي وينفرد بصنع القرار. «والواقع أن المجلس ولد ميتا بسبب ضعف المؤسسات المرتبطة إزاء رئيس الجمهورية، وتحوله إلي جهاز لتأكيد القرارات التي سبق أن اتخذها الرئيس، أو الموافقة عليها، أكثر من كونه جهازا لصنع القرار»(٥٤). كما حدث في قرارات السادات الرئيسية المتعلقة بمبادرة السلام في فبراير ١٩٧١، وقرار طرد الخبراء السوفيت من مصر ١٩٧٢، وقرار زيارة القدس(٥٥).

أما الرئيس مبارك فتوجد بالقرب منه نخبة محدودة من المستشارين في المجالات التخصصية المختلفة، ولكن يلاحظ أن عدد معاوني الرئيس مبارك محدود، وذلك انعكاسا من رؤيته وأسلوبه في العمل من خلال وزرائه، واعتبار كل منهم مستشاره الخاص في مجاله(٥٦).

وهكذا يمكن القول إن طبيعة العلاقة بين صانع القرار وهيئة المستشارين تشكل محورا هاما في أسلوبه في صنع واتخاذ القرار. فهي تبرز مدي قبوله للأفكار والبدائل التي تقدمها له، وما إذا كانت تتعارض مع أفكاره وآرائه هو أو تتفق معها. إن موقف صانع القرار من مستشاريه وتعاونه معهم واستماعه إليهم وتفهمه للأفكار والبدائل التي يعرضونها عليه تعطيه الفرصة لرؤية الموقف أو المشكلة بطريقة أكثر وضوحا وشمولا. وبالتالي تسبغ علي قراره الرشد والعقلانية.

٣- سلطات الدولة: التشريعية والتنفيذية والقضائية

ذهب بعض الفقهاء إلي أن النظام السياسي، في معناه التقليدي يقصد به نظام الحكم في الدولة، أي شكل السلطة أو كيفية ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة»(٥٧). وفي ضوء هذا المفهوم تمارس الدولة وظيفتها من خلال ثلاث سلطات تقليدية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القانونية(٥٨). والسلطة †authorityهي صورة أو نمط †Typeمن أنماط القوة †Powerفي النظام السياسي. وهناك اعتقاد عام في شرعية السلطة أو قبولها والموافقة عليها. فالشرعية Legitimacy هي المبدأ الأساسي الذي يرتكز عليه النظام السياسي(٥٩).

وعلي ذلك، ففي نظم الحكم السياسية، خاصة الديمقراطية، تنقسم السلطة إلي ثلاث: السلطة التشريعيةLegislative Body ، والسلطة التنفيذية Executive Branch، والسلطة القضائية

.Judicial Branch

وفي النظام السياسي المصري، وطبقا لدستور ١٩٧١، فإن مجلس الشعب هو السلطة التشريعية(٦٠). وتتحدد مهمته في التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، والرقابة علي أعمال الحكومة أو السلطة التنفيذية، وذلك علي الوجه المبين في الدستور(٦١). أما السلطة التنفيذية فهي موزعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء، والجهاز البيروقراطي، وهي تضطلع بمسئولية إدارة دفة الحكم وتسيير أمور السياسة الداخلية والخارجية من خلال الوزراء وأجهزة الإدارة البيروقراطية. وتنحصر مهمة السلطة القضائية في تنفيذ القوانين وحماية الأمن وإقامة العدالة بتطبيق القانون في ساحات القضاء، فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والحكومة، وبينه وبين الأفراد الآخرين في المجتمع(٦٢).

ومن الملاحظ علي نظام الحكم المصري منذ تولي الرئيس عبد الناصر السلطة في عام ١٩٥٦ وحتي الآن، أن السلطة التنفيذية -ممثلة في رئيس الدولة- هي التي تملك زمام الحكم وصنع القرار السياسي، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية. ويشارك مجلس الوزراء في صنع القرارات بالرأي والمشورة من ناحية، ومن ناحية أخري في تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية وتعليماته أو توجيهاته. أما السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب فلا يوجد نص في الدستور المصري يشير إلي أي دور له في صنع القرار، خاصة في مجال السياسة الخارجية، بل إن مهمته في أحد جوانبها هي التصديق علي المعاهدات التي يوقعها رئيس الجمهورية أو الحكومة، كما حدث عندما صدق المجلس علي معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في يونيه ١٩٧١، وفي مارس ١٩٧٦ صدق المجلس أيضا علي إلغائها عقب اتخاذ الرئيس السادات قرارا بإلغائها، بل أكثر من ذلك فإن مجلس الشعب في نهاية كل فصل تشريعي يصدر قانونا بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون، ثم يصدق عليها المجلس عند عودته في الفصل التشريعي التالي. ويؤكد ذلك طغيان السلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية ومدي تقليص أو ضعف دور السلطة التشريعية أمام قوة السلطة التنفيذية(٦٣). أما السلطة القضائية فليس لها دور مباشر في صنع القرار بشكل مباشر، ولكنها عن طريق المحكمة الدستورية العليا يمكن أن يكون لها دور غير مباشر في إبطال بعض القرارات أو القوانين أو الاتفاقيات التي تري أنها مخالفة للدستور(٦٤).

وهكذا يتضح لنا دور سلطات الدولة الثلاث في صنع القرار السياسي، ويتركز هذا الدور بصفة خاصة في السلطة التنفيذية، وبالتحديد في شخص الرئيس، حيث «تهيمن السلطة التنفيذية علي السلطات الأخري»(٦٥). ويرجع ذلك بالدرجة الأولي إلي طبيعة النظام السياسي المصري الذي يغلب عليه الطابع أو النمط الرئاسي أكثر من الطابع أو النمط البرلماني، بالرغم من وجود

مجلسين نيابيين، إلا أن دورهما لا يعدو أن يكون استشاريا في عملية صنع القرار السياسي. ومع ذلك ينبغي القول إن هذه السلطات الثلاث هي أحد العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي.

٤- وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري Mass Media

إن الإعلام information وسيلة هامة في كل التنظيمات أو المؤسسات. إنه يعطي الناس القوة، إذا كانت هذه القوة نادرة أو قليلة لديهم أو حتي لا يملكوها، وإذا لم تكن هذه القوة مناسبة لهم أو هم في غير حاجة إليها، فلا قيمة لها لديهم، وإذا انتشر الإعلام بطريقة انتقائية Selectively† وبعناية، فإنه سوف يعزز صورة الفرد كخبير expert، ويزيد من قدرته علي العمل بطريقة أو بشكل مناسب(٦٦).

والإعلام عملية يترتب عليها تأثير فعلي - سلبيًا أو ايجابيًا - في سلوك أو أفعال الفرد والجماعة من خلال ما ينشره أو يذيعه أو يعرضه من معلومات وأخبار وتحقيقات وآراء وحقائق في وسائله المعروفة المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك في الندوات والمحاضرات.

ويعيش الإعلام الآن بكافة وسائله المعروفة -وابتداء من ستينيات القرن العشرين- ثورة تكنولوجية عظمي، بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق قمرها الصناعي ذي الشبكة الاتصالية الضخمة المعروفة باسم «تلستار»، الذي يتجاوز إرساله حدود البلاد الإقليمية والقومية، ويمتد - بعد تطويره فنيا عام ١٩٦٤- ليغطي أطراف القارات(٦٧). وقد أدي ذلك إلي إحداث ثورة في وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة والمعقدة، وتدفق المعلومات وغزارتها.

وقد أدي تدفق المعلومات والحقائق المتنوعة التي تنقلها وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري إلي تحقيق هدفين:

أ- تشكيل الرأي العام ومعرفة اتجاهاته إزاء قضايا المجتمع ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

ب- تساعد دوائر صنع القرار وتزودها بالمعلومات والحقائق اللازمة ومعرفة اتجاهات الرأي العام أو نبض الجماهير، مما يساعدها علي صنع القرار المناسب أو وضع البدائل التي تحقق الأهداف القومية للجماهير.

وترجع أهمية وسائل الإعلام أو الاتصال إلي أنها عملية ضرورية في حياة الإنسان، حيث من خلالها يكتسب المعلومات من بيئته والتي تسهل له حياته وتجعله يمارس نشاطاته المختلفة. ثم إنه يحول هذه المعلومات إلي معطيات data, تكون بمثابة مرشد أو موجه لسلوكه وأفعاله(٦٨).

وهكذا تلعب وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري دورا مؤثرا علي مستوي الفرد نفسه وعلي

مستوي عملية صنع القرار. فالاتصال والإعـلام بالنسبة لصانع القرار أداة ذات اتجاهين، فهو ينقل المعلومات أو القرارات من القيادة أو من صانع القرار إلي القاعدة الشعبية، ثم هو من ناحية أخري يرفع للقيادة أو صانع القرار تقـارير دقيقة عن اتجاهات القاعدة أو الجماهيـر وحاجاتهم ورغباتهم، وموقف الرأي العـام. وهكذا يربط الإعلام القيادة بالقـاعدة، ويخلق الإحساس الجمعي، وينمي الشعور بالتعاون من أجل تحقيق الأهداف الجماعية(٦٩).

وبهذا - فـيما يـري «رايت ميلز R.Mills»- فإن وسـائل الإعلام أداة ذات أهمية مـتزايدة للسلطة في يد الصفوة، بالمؤسسات الحاكمة(٧٠). ذلك أن عملية صنع القرار السليم تتوقف علي نوع وكمية ودقـة الحقائق والمعلومات التي تنقلها وسائل الإعـلام إلي المسئول عن صنع القرار، ثم هي بالتـالي تصبح أداة أو وسـيلة لنقل القـرارات التي يتخـذها صانع القـرار وتنشرها مع تـقديم التحليل والتفسـير والمبررات التي دفعت صانع القرار إلي اتخاذ مثل هذا القـرار والأهداف القومية التي يحققها هذا القرار.

وفي هذا الصدد نشـير إلي موقف وسائل الإعلام في مـنتصف الخمسينيـات من هذا القرن مما يسمي بـ«مبـدأ ايزنهاور» لملء الفراغ في الشرق الأوسط والحملة التي قـادها، مما دفع الرئيس عبد الناصر إلي قـراره برفض «مبدأ ايزنهاور»، لأنه يهـدف إلي إحلال الاستعمـار الأمريكي بدلا من الاستعمار الإنجليزي، وأنه في نفس الوقت صـورة من صور الأحلاف العسكرية التي ترفض مصر الاشتراك فـيها. كما تشيـر أيضا إلي دور وسائل الإعلام في عهـد الرئيس السادات من إجراءات اعتقالات سـبتمبر ١٩٨١ الشهـيرة، «حيث جاء دور الإعلام ليبـرر هذه الإجراءات بالمبررات التي رددها الرئيس بعد ذلك في خطبـته الشهيـرة في السادس من سبتـمبر، وكلها تدور حـول حماية الجبهـة الداخلية من الفتنة الطائفيـة التي تحاول المعارضة استـغلالها لتمزيـق البلاد والإطاحة بنظام الحكم»(٧١).

وبهذه الطريقـة أو الكيفيـة تصبح وسائل الإعلام أو الاتصـال عاملا مـؤثرا في صنع القرار أو تبرير القرار الذي صدر.

ونود أن نشير إلي نقطة هامة، وهي أن غالبية وسائل الإعلام أو الاتصال الجماهيري الهامة في مصر مملوكة للدولة، وهي بذلك تعبر عن سياسة نظام الحكم السائد، وتتبني وجهة نظره، وتدافع في كثيـر من الأحوال عن القرارات السياسيـة التي يتخذها نظام الحكم، سواء في مجال الـسياسة الداخلية أو الخارجية. أما وسائل الإعلام التي تملكهـا المعارضة فدورها محدود أو هامشي إلي حد كبير، نظرا لقلتها وضعف إمكانياتها وعدم انتشارها بالشكل الفعال والمؤثر.

٥- الرأي العام: Public Opinion

مصطلح «الرأي العام» من المصطلحات الشائعة التي تستعمل بكثرة، خاصة في لغة الخطاب السياسي والإعلامي والسوسيولوجي، وقد تعددت تعريفاته وفقا لمجال الدراسة الذي يتناوله. والمصطلح بمعناه الحديث والمتعارف عليه الآن، يرجع إلي «جان جاك روسو» أثناء وقائع وأحداث الثورة الفرنسية. ثم اتسعت دائرة استخدامه في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية، ثم ذاع انتشاره بعد ذلك في كل من أوروبا وأمريكا أولا، ثم بقية دول العالم الأخري.

والرأي العام هو «تعبير عن اتجاهات وأفكار جماعة ما في قضية أو مسألة تخصهم وتستحوذ علي انتباههم، وتعرف من خلال بعض وسائل الاتصال»(٧٢). والرأي العام أيضا «هو الآراء التي يؤمن بها بعض الخاصة، وتجد الحكومات أنه من الضروري الاهتمام بها»(٧٣).

من ذلك نستخلص أن الرأي العام يتضمن مجموعة من العناصر هي: جماعة، قضية أو مشكلة تخصها، وسائل اتصال تعبر عن ذلك، حكومة تهتم بالقضية أو المشكلة ورأي الجماعة فيها. ومجموع هذه العناصر هو الذي يشكل الرأي العام. ولذلك جاء في قاموس علم الاجتماع تعريف شامل لكل هذه العناصر يقول: «الرأي العام هو مجموع آراء الأفراد حول موضوع معين يحقق منفعة أو مصلحة لهم، وهذه الآراء تشكل تأثيرا علي سلوك الأفراد والجماعات، وأيضا علي سياسة الحكومة»(٧٤).

والرأي العام في الغالب يعبر عن رأي الأغلبية "Majority" ولذلك نادرا ما يكون الرأي إجماعيًا بمعني الكلمة، أي أنه لا يكون مطلقا في عموميته إلا نادراً، أو لا يكون إجماعيا»(٧٥).

ويري الدكتور عاطف غيث أنه يجب علينا أن نهتم بكيفية تأثر محتوي الرأي العام بكل من القيم والمعايير المشتقة من الدين والأخلاق والعرف من ناحية، وكيفية تأثر الرأي العام من ناحية أخري بالمصالح الاجتماعية(٧٦). ويؤكد ذلك أن الرأي العام تؤثر فيه الثقافة الكلية للجماعة أو المجتمع، كما أنه يتأثر أيضا بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الأفراد. فمثلا أعضاء الجماعات الدينية يتأثرون برأي الجماعة في مشكلة تنظيم الأسرة، كما أن أعضاء الحزب السياسي يلتزمون بتوجهات الحزب نحو القضايا العامة للمجتمع. ويؤكد ذلك كله تأثير التنشئة الاجتماعية والثقافية للفرد في آرائه ومواقفه وأحكامه تجاه قضايا أو مشاكل مجتمعه.

وكما يتأثر الرأي العام بثقافة المجتمع والجماعات المرجعية، فإنه يتأثر أيضا بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، «فصياغة الرأي العام والتأثير فيه يتمان من خلال عمليات الاتصال»(٧٧). ويتم ذلك التأثير في اتجاهين: فوسائل الاتصال من ناحية تقود الرأي العام من خلال تحليلاتها وتحقيقاتها التي تنشرها أو تذيعها نحو اتجاهات معينة إزاء قضايا أو مشاكل بعينها، فهي بذلك

توجه الرأي العام نحو اتجاه معين يتفق أو يتعارض مع السياسة العامة للدولة. ومن ناحية أخري تقوم وسائل الاتصال بنقل آراء الناس واتجاهاتهم في القضايا والمشاكل التي تشغلهم والحلول التي يرونها أو يقترحونها ،وتعبر عن فكرهم أو عقيدتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا يتأثر الرأي العام بالإعلام، كما يؤثر فيه، ويؤدي ذلك إلي درجة من الوعي الاجتماعي وبذلك يصبح الرأي العام شكلاً خاصًا للوعي الاجتماعي، يتطابق مع أحكام القيمة التي تصدرها مختلف قطاعات المجتمع في المشكلات الأساسية(٧٨). وبهذا تصبح العلاقة بين الرأي العام والإعلام علاقة عضوية دينامية متبادلة تخلق الوعي الاجتماعي لدي الجماهير.

ومن منطلق الاتجاه الثاني لوسائل الإعلام، الذي يتمثل في نقلها وتعبيرها عن الرأي العام واتجاهاته، يمكن للرأي العام أن يؤثر في دوائر صنع القرار بشكل ما، ويصبح مشاركا في عملية صنع القرار من خلال ما يظهره من آراء وسلوك إزاء المواقف والقضايا والمشاكل العامة التي تهم الناس وتؤثر في حياتهم ومعيشتهم. بل يمكن القول إن الرأي العام يستطيع أن يعلن عن قبوله أو تأكيده لقرار اتخذه صانع القرار، كما حدث من تأييد الرأي العام لقرار حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقرار إدانة الغزو العراقي للكويت. كما يستطيع الرأي العام أيضا أن يجعل صانع القرار يتراجع عن قراره، كما حدث في سحب الرئيس عبد الناصر قراره بالتنحي تحت ضغط الرأي العام الذي عبر عنه في مظاهرات يومي ٩ و١٠ يونيه ١٩٦٧ بعد الهزيمة العسكرية، وكذلك سحب الرئيس السادات لقراره بزيادة الأسعار تحت ضغط الرأي العام الذي عبر عنه في مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

مما تقدم نستنتج أن الرأي العام أحد العوامل الهامة والمؤثرة، بل والمشاركة في عملية صنع القرار، ذلك أن «أثر الرأي العام قد يكون جسيما أو محدودا تبعا لمقدار القوة القادرة علي تحقيق الإذعان والمتاحة لدي أصحاب القرار»(٧٩).

وأخيرا يجب أن نشير إلي أن قوة تأثير الرأي العام علي صانع القرار تبدو بوضوح في نظم الحكم الديمقراطية، حيث مساحة الحرية والتعبير مكفولة للجميع، لكي يدلوا ويعبروا عن آرائهم وأفكارهم بكل حرية، حيث يشكل الرأي العام عامل ضغط مؤثر وفعال علي صانع القرار، «ويتطلب ذلك الاستخدام الأكثر ديمقراطية لوسائل الإعلام، حيث يجب أن تكون هذه الوسائل المنبر الذي تشارك فيه الجماهير بالمناقشة وتبادل الأفكار»(٨٠). أما في نظم الحكم الديكتاتورية فتخبو أو تتلاشي قوة تأثير الرأي العام علي صانع القرار، حيث الكبت والقهر وعدم القدرة علي التعبير من أهم سمات هذه النظم.

٦- الأحزاب السياسية Political Parties:

في نظم الحكم الديمقراطية الغربية يعني الحزب مجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخاب أن تصل بأعضائها إلي مراكز الحكم، وبذلك تسيطر علي أعمال الحكومة أو توجهها، والحزب السياسي بالمعني الغربي ليس سوي نمط من عدة أنماط من المجموعات أو الكتل التي تحاول - في ظل النظم السياسية المختلفة - أن تسيطر علي جهاز الحكومة وسياستها، ولهذا لا يعترف دعاة هذا المفهوم بالتكوينات الحزبية الأخري التي تحاول الوصول إلي الحكم بطريق آخر غير طريق الانتخاب، كما لا يعترفون بنظام الحزب الواحد(٨١).

ويعرف رجل الدولة الإنجليزي «ادموند بيرك E.Burke» الحزب بأنه «مجموعة من الناس أجمعت علي هدف عام تري أنه يحقق أو يخدم مصلحتها القومية.. في حين أن البعض الآخر يري أن الحزب يعبر عن مصالح جماعة أو فئة اجتماعية من جماعات المجتمع المختلفة»(٨٢).

وفي نظم الحكم التعددية Pluralisticتعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مؤسسة تكون لديها القدرة المناسبة للتأثير الشعبي علي الحكومة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة أن تصوت في عملية الانتخاب بكل حرية وتنافس(٨٣).

وبهذه الكيفية - إذا وصل الحزب إلي الحكم - فإنه يصبح إلي حد كبير في موقع صنع القرار، أو علي الأقل مشاركا في صنع القرار من خلال السلطة التنفيذية (الحكومة التي يشكلها)، والسلطة التشريعية (البرلمان)، حيث يشكل الحزب الأغلبية فيه.

أما إذا لم يصل الحزب إلي الحكم عن طريق الانتخاب، فإنه يشكل جبهة للمعارضة، سواء داخل السلطة التشريعية أو خارجها، وعليه في هذه الحالة مراقبة أعمال السلطة التنفيذية أو الحكومة، وينتقد تصرفاتها وسلوكها السياسي، مما يعتبر بشكل ما مشاركة منه في التأثير علي عملية صنع القرار.

ويصنف علماء السياسة الأحزاب إلي ثلاثة أنماط: نظام الحزب الواحد Single- Party، ونظام الحزبين Tow -Party، والنظام التعددي Multiparty System(٨٤). ومن الدول التي تطبق نظام الحزب الواحد الآن الصين وكوبا، ومن الدول التي تأخذ بنظام الحزبين أمريكا وإنجلترا، ومن الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب فرنسا وإيطاليا ومصر الآن.

وعلي الرغم من أن هناك اعتقادا شائعا بأن الحكومات النيابية يتعذر عليها أن تؤدي دورها بدون الاعتماد علي الأحزاب، فإن عمر الأحزاب لا يزيد علي مائة وخمسين عاما. لكن يبدو أن الأحزاب هي نتيجة مصاحبة لتحديث النظام السياسي، فنحن نستطيع الآن أن ندرس الأحزاب

علي أساس مقارن(٨٥). وذلك علي اعتبار وجودها الآن في كثير من نظم الحكم الديمقراطية، وحتي في أنظمة الحكم الديكتاتوري ذات الحزب السياسي الواحد.

ونود أن نشير هنا إلي دراسة عن «الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية»، حصل بها صاحبها علي درجة الدكتوراه، حيث تعرض الباحث في أحد فصولها لعملية صنع القرار داخل الحزب، واستنتج الباحث أن «عملية صنع القرار الحزبي، التي شهدت تقدما طفيفا، حال دون المزيد منه استمرار طابع السلطة والدور المهيمن لرؤساء الأحزاب. وقد شمل التقدم في هذا العنصر جانبين: أولهما حرص الرؤساء في معظم الأحوال علي تغليف المضمون السلطوي لعملية صنع القرار بمظهر ديمقراطي. وثانيهما اتجاه الرؤساء في بعض الأحوال لأخذ مطالب المستويين الوسيط والقاعدي في الاعتبار بشأن بعض القرارات، خاصة تلك المتعلقة بالانتخابات لأنها تنطوي علي مصالح قاعدية أكثر من غيرها»(٨٦).

٧- جماعات الضغط أو المصالح Pressure or interest groups:

لا يخلو أي نظام حكم سياسي، ديمقراطي أو ديكتاتوري من وجود جماعات الضغط أو المصالح، التي تسعي إلي التأثير علي كل دوائر صنع القرار في الدولة لتحقيق مصالحها الذاتية. ففي ضوء النظم التعددية، وتصورات النخبة عن القوة، فإن جماعات المصالح تلعب دورا حيويا في العملية السياسية. فهي بالمعني الشامل عبارة عن تنظيم يحاول التأثير علي الحكومة عند صنع القرار، وهي أيضا أي جماعة تدخل معترك السياسة عندما يتعلق الأمر بتحقيق أو تنفيذ السياسة العامة وعلاقات القوة السياسية(٨٧).

وبهذا المعني يمكن لنا أن نعتبر أن هناك علاقة وثيقة بين جماعات الضغط أو المصالح ونظرية النخبة أو الصفوة. فمثلا «شومبيتر Shoumpeter» و«ريمون آرون R. Aron» طابقا بين مفهوم الصفوة الحاكمة والديمقراطية، وفسرا الديمقراطية كبناء سياسي لصفوات متنافسة، كالأحزاب السياسية التي تمثل مصالح مختلفة داخل المجتمع، وتتنافس علي القوة عن طريق كسب الأصوات الانتخابية، أو الجماعات الضاغطة التي تؤثر في السياسة الحكومية. أما «بوتومور Bottomore» فقد وصف الصفوة بأنها أساسا جماعات مهنية ووظيفية لها مكانة عالية في المجتمع، وقد صنفها في كتابه المعروف باسم «الصفوة والمجتمع» إلي ثلاث صفوات رئيسية هي:

صفوة المثقفين (المثقفون)، والصفوة الإدارية (المديرون)، والصفوة البيروقراطية (البيروقراطيون)، واعتبرها تشكل مكان الصدارة في التغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة التي حدثت في القرن العشرين(٨٨).

ويضيف «جور دون كريج G. Craig» تصنيفا رابعا هو صفوة العسكريين، التي يري أنها

أثرت في تشكيل تاريخ المجتمعات وإنشاء الدولة وتوجيه الأمور السياسية. وذلك من خلال دراسته عن الجيش النمساوي(٨٩).

وفي مجال السياسة يوجد ما أطلق عليه علماء السياسة «جماعات الضغط السياسية Political Pressure groups» وهي جماعات تنحصر مصلحتها في الناحية السياسية فقط، ويطلق عليها «اللوبي Lobbies»(٩٠)، ويمثل اللوبي اليهودي أشهر جماعات الضغط أو المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، «ولقد لعب اللوبي الصهيوني دورا أساسيا في تشكيل القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولإنجاز هذا الهدف استخدمت الحركة الصهيونية كل فعالياتها الممكنة وأدوات الاتصال الجماهيري المختلفة لخلق ما يسمي «بإسرائيلية» السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط طوال نصف القرن الماضي(٩١). ومن أجل ذلك ينفق اللوبي الصهيوني ما يقارب من بليون دولار سنويا للتأثير علي الموظفين في واشنطن، وبليون دولار أخري للتأثير علي الرأي العام لكي يتبني مصالحه ومنفعته»(٩٢).

وعلي ذلك يتضح لنا أن جماعات الضغط أو المصالح هي عبارة عن جماعة أو طبقة اجتماعية مثل رجال الأعمال أو المال والاقتصاد والصناعة والعسكرين والمثقفين ورؤساء النقابات والأحزاب السياسية، وبعض الجماعات الدينية وأصحاب الأيديولوجيات الخاصة. وهي تملك الثروة أو السلطة أو المكانة الاجتماعية العليا، وهي بذلك تمارس نفوذها في التأثير علي سياسة الحكومة وصناع القرار، علي اعتبار أنها ممثلة لعدد كبير من الأفراد أو المنظمات والمؤسسات الخاصة ذات النفوذ، وتبث جماعات المصالح - ومن بينها اللوبي الصهيوني - نفوذها من خلال الصوت الانتخابي، والمال، ووسائل الاتصال الجماهيري، وذلك للتأثير علي الناخب، وصانع الرأي، وصانع القرار(٩٣).

٨- السياسة الخارجية للدولة

تبرز السياسة الخارجية نمط السلوك الذي تتبناه إحدي الدول لتحقيق مصالحها، من خلال علاقاتها بالدول الأخري. وتتعلق السياسة الخارجية بعملية صنع القرار، وذلك عندما تتبع الدولة عدة طرق أو مسالك معينة في سلوكها وعلاقتها تجاه الدول الأخري. إن دراسة السياسة الخارجية تبحث عن إجابات من نوع، كيف ولماذا، اتخذت الدولة هذا المسلك في العمل. ذلك أن السياسة الدولية تتفاعل مع نتائج الصدام ضعخنص في التنافس أو الصراع من خلال المحيط العالمي. وعلي ذلك فالسياسة الخارجية هي الاستراتيجية والتكتيك اللذان تستخدمهما الدولة في علاقاتها بالدول الأخري(٩٤).

وفي عالم اليوم، حيث توازن المصالح سريع التأثر ومحفوف بالمخاطر، فإن الشئون الخارجية للدولة، تصبح من المبادئ الرئيسية التي تهتم بها، ويلاحظ أن الدول الصغيرة تبدو مشكلتها في قدرتها علي توفير الظروف الضرورية لوجودها. بينما الدول الكبري - إلي جانب ذلك - عادة ما تضيف موضوعات أخري عديدة تحاول الحصول عليها، لأنها تحقق مصالحها. فكل مطالب الدول - علي المستوي الدولي - هي أمور خاصة بها، علي اعتبار أن السياسة الخارجية أمر له أسبقية وأهمية عظمي(٩٥). والعنصر الأساسي في السياسة الخارجية بكل دولة هو مطلب الأمن Se-curity.

وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الموضوعات والاستراتيجيات، التي تتكون خلال فترة من الزمن، وهذه الاستراتيجيات تشتمل علي عناصر ثلاثة هي: الفهم أو الإدراك للمشاكل أو الأزمات، ومحتوي هذه المشاكل أو الأزمات، ثم وضع الإجراءات أو الوسائل لمجابهتها(٩٦). والعنصر الثالث هو الذي يتعلق بعملية صنع القرار السياسي الذي يتعامل مع مفردات أو أوضاع السياسة الخارجية الدولية.

وفي غالب الأحوال، فإن رئيس الحكومة - الذي قد يكون هو رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء، أو الديكتاتور - هو الذي يضع السياسة الخارجية، فهو مفتاح السلطة في كل قرارات السياسة الخارجية(٩٧).

وفي النظام الأمريكي، يقوم الإعلام بدور هام في عملية صنع القرار. ذلك أنه يزود أجهزة صنع القرار بالمعلومات والحقائق حتي تدرس البدائل بعناية، ويتم اختيار القرار المناسب من بينها، وينفذ طبقا لخطة مرسومة بشكل جيد. ومجلس الأمن القومي National Security Coun-cil, هو ميدان البحث الرئيسي، حيث التخطيط علي أعلي مستوي لصنع القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي(٩٨).

وبالرغم من وجود مساعدين ومستشارين، إلا أن مسئولية السياسة الخارجية تقع كلية علي كاهل القيادة الوطنية. والأسلوب الذي تتبعه الدولة في اتخاذ قراراتها، إنما يعكس النظام السياسي لهذه الدولة إلي جانب شخصية القيادة ومنهجها. مع ملاحظة أن العلاقة بين القيادة وغيرها من مكونات النظام السياسي هي علاقة قابلة للتغير مع تغير العلاقات السياسية(٩٩).

وفي مصر تتنوع أجهزة الدولة في صنع القرار الخارجي أو رسم السياسة الخارجية للدولة بين عدة مستويات، منها ما يتعلق بدورها الوظيفي وهو مجرد جمع المعلومات، ومنها ما يتعلق بدورها في تقديم الرأي والمشورة، ومنها ما يجمع بين المعلومات والمشورة، ومنها أيضا ما يتعلق دوره بإضفاء الشرعية علي القرار الخارجي أو تعبئة الجماهير والرأي العام في تأييد القرار

الخارجي. وتتحدد هذه الأجهزة في: مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي (أيام السادات)، رئاسة الجمهورية (مساعدي الرئيس ومستشاريه) وزارة الدفاع، المخابرات العامة، والمكتب السياسي للحزب الحاكم(١٠٠).

وبالرغم من تعدد هذه الأجهزة فإن سلطة القرار في السياسة الخارجية تتركز في السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الرئيس. أما السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب فإن دورها لا يتعدي مجرد الموافقة علي قرارات الرئيس . . «وإذا قرر المجلس الاعتراض علي القرار بقانون أبلغ رئيس المجلس رئيس الجمهورية بقرار الاعتراض مشفوعا ببيان عن الإجراءات التي اتبعت، والآراء التي أبديت، والأسباب التي بني عليها قرار المجلس بالاعتراض»(١٠١).

وهكذا تلعب السياسة الخارجية للدولة والتغيرات الدولية دورا مؤثرا في دوائر صنع القرار. وتكون القرارات في مجال السياسة الخارجية للدولة تعبيرا أو انعكاسا حقيقيا لمبادئ وقواعد السياسة الخارجية التي تؤمن بها الدولة، وتحقق مصالحها وفقا لسياسة «توازن المصالح» حتي تكتسب احترام وتقدير الدول الأخري، وتؤكد مصداقية المبدأ مع الفعل أو السلوك السياسي . . مبدأ صانع القرار، مع فعله وسلوكه السياسي الخارجي. «فالسلوك السياسي هو النموذج أو المثل الطيب للطريقة التي تؤثر بها الجماعة في الاتجاهات والسلوك . . فارتباط الجماعة يزودنا بأسس التفكير حول السياسة وصنع القرار واختياره»(١٠٢).

سادساً: الديمقراطية والقرار السياسي

يري عالم الاقتصاد «جوزيف شومبيتر J.Schumpeter»- ومن تبني وجهة نظره من علماء الاجتماع الأمريكيين – أن النظام السياسي يكون ديمقراطيا عندما تتوافر الفرصة للمواطنين لكي يدلوا بأصواتهم في انتخاب القادة السياسيين، أو في انتخاب الذين يتنافسون من أجل الحصول علي أحد المناصب. فالديمقراطية بذلك تصبح منهجا أو مجموعة من الإجراءات الرسمية، التي عن طريقها يمكن للمواطنين الاختيار بين عدد محدد من البدائل لمجموعة من القادة(١٠٣). وبذلك تعني الديمقراطية المشاركة الشعبية في صنع القرار. إلا أن «شومبيتر» يري أنه من الأفضل القول إن الصفوات السياسية هي التي تصنع القرار، وليس الشعب، لأن الشعب يفقد السلطة أو يصبح غير مؤهل لذلك بعد الانتخاب(١٠٤).

وبالرغم من وجهة نظر «شومبيتر» هذه، إلا أنه يمكن تعريف الديمقراطية بأنها موقف، حيث كل المواطنين لهم فرص متساوية نسبيا في التأثير علي صنع القرار الذي يؤثر فيهم(١٠٥). كما أن هناك أيضا من يعرفها بأنها سيادة الشعب، وطبيعة العلاقة بين حكم الأغلبية وحماية الأقلية،

ووجـود الشرعـيـة والمؤسسـات الدسـتورية التي تشـارك في صنع القـرار علي أي مـستـوي من المستويات(١٠٦).

وهكذا، ومن هذا المنظور، تصبح هناك علاقة بين الديمقراطية وعملية صنع القرار عندما يشارك المواطنون في اختيار ممثليهم الذين يعبرون عن مصالحهم من خلال عملية الانتخاب أو الاقتراع.

وفي نظم الحكم الديمقراطية، تقوم الدولة علي مجمـوعة من الآليات أو المؤسسات والتنظيمات السياسـية الرسميـة وغير الرسمـية أو الشعبيـة مثل مؤسسـة الرئاسة، وسلطات الدولة التشـريعية والتنفيـذية والقضائية، والأحزاب السـياسية، وجـماعات الضغط أو المصالـح، ووسائل الاتصال الجماهيري، والرأي العام، والنقابات المهنية والعمـالية. بالإضافة إلي أجهزة المخابرات التي تتجلي أهميتها في تزويد هذه المؤسسات - خاصة الرسمية منها - بالمعلومات اللازمة عند صنع القرار.

وعلي ذلك، فهـذه الآليات أو المؤسسات الديمقـراطية تشارك بشكل مبـاشر أو غير مـباشر في عمليـة صنع القرار. ذلك أن الديمقراطيـة تفترض وجـود: حرية الانتخـاب طبقا للأسس العـامة للاقتراع أو التصويت، وحرية التعبير، وضـمان الحريات العامة للجماعات والمساواة بين المواطنين، كما تفترض أيضـا استقلال الحكومة، ووجود المعارضة. وكل هذه تعتـبر وسائل أو عوامل ضغط هامة للتأثير علي صنع القرار(١٠٧).

ويمكن القول إن الديمقراطية هي وسيلة تنظيم الحياة السيـاسية والاجتماعية، وأنها ترتكز علي حرية التـعبير والاخـتيار والمشـاركة في القرار عن طريق مـؤسسات وآليات تـتجسد في مـجالس تشريعية وأجهزة رقابية تحافظ علي سيادة القانون والشرعية وحرية الحياة السياسية لصالح المواطنين والدولة أيضا(١٠٨).

وتقوم مؤسسـات الديمقراطية الدستورية والسياسيـة الرسمية وغير الرسمـية بالمشاركة في صنع القـرار السيـاسي، وذلك من خلال المناقـشة والجـدل حول قـضايا المجـتمع ومـشاكله الداخلـية والخارجية، ثم تصيغـها في صورة مجموعة من البدائل تضعها أمام صـانع القرار للاختيار، حتي يبدو كأن القرار من صنعه أو من اختياره. فصنع القرار الجـماعي يعبر عن الاختيار بطريقة خاصة بعد تحـديد الغايات أو الأهداف(١٠٩). وبذلك تـعبر القـرارات الجمـاعية التي يتم اتـخاذها عن السياسة العامة للدولة.

أما في نـظم الحكم الديكتاتورية أو الشـمولـية، وإن كانت تدعي الديمقـراطية، إلا أن صـفة الديمقراطية لا تقوم فيها علي سلطة الأمة والمؤسسـات الدستورية والسياسية، وإنما تقوم علي القوة، وعلي سلطة الحاكم المطلق وقـوته «الذي يحكم دون قوانين معـينة، ويدير كل شيء وفق مشيـئته وهواه»(١١٠). لقد قـال هتلر ذات مرة :«القوة هي فقط التي تحكم، القـوة هي القانون الأول».

كما قال وزير العدل النازي ذات مـرة أيضًا : إن قبضة **a handful** من القوة، أفضل كـثيرا من ملء كيس **a Sackful** من العدل»(١١١).

وهكذا يحكم منطق القوة، وتتـعطل المؤسسات والتنظيمـات الدستورية والسيـاسية، أو يكون وجودها شكليا أو صوريا، ويصبح القرار السياسي بذلك فرديا في يد الديكتاتورية بمفرده يعبر عن رغباته وطموحه.

هوامش

(١) عبد المنعم جنيد، مبادئ وأصول الإدارة العامة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥، ص ١٤٤.

(٢) السيد محمد الحسيني، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧، ص ١٥٣-١٥٤.

(3) Jones, Morgan, J, Introduction to decision theory, Richatd D. Irwin, Inc, ontario, 1977, p.l.

(4) Orenstien, David Michael, The Sociological Quest: Principles of Sociology, West Publishing company New York, 1985, p. 264.

(5) Dressler, David & Carns, Donald, Sociology, Second edition, Published by Alfred Aknopf, New York, 1973, p. 454..

(٦) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ١١٩.

(7) Hague, Rod & Harrop, Martin, Comparative Government and Politics: An Introduction, Macmillan Education, LTD, London, 1987, p. 3.

(٨) محمد سعد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم ١١٢، يونيو ١٩٨٨، ص ١١٣.

(٩) السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ١٩٩.

(١٠) إسماعيل علي سعد، مقدمة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١، ص ١٩٧.

(11) Hague, Rod & Harrop, Martin, op. cit, p.5.

(12) Denisoff, R. Serge & Wahrman, Ralph, An Introduction to Sociology, Macmillan Publishing Co, New York, 1979, P. 304.

(١٣) السيد عليوة، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

(١٤) روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٩، ص ٤٣٩.

(١٥) عبد المنعم جنيد، مرجع سابق ص ١٤٣.

(16) Rodee, Carlton, C .,& Others, Introduction to Political Science, Mc Graw- Hill, Book Company, New York, 1967, p. 96.

(١٧) عبد المنعم جنيد، مرجع سابق، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(18)Conrad, Charles, Strategic Organizational Communication, Holt, Rinehart & Winston, Inc, orland, Florida, 1990, p. 251.

(١٩) جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١، مكتبة مدبولى ١٩٨٧، ص ١٩٣-١٩٤.

(٢٠) محمد على محمد، علم اجتماع التنظيم، الجزء الأول، دار الكتب الجامعية ١٩٧٢، ص ١٧٧-١٧٨. وكذلك السيد محمد الحسينى، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧، ص ١٥١-١٥٢.

(٢١) روبرت . د. كانتور، مرجع سابق ص ٤٤٠.

(22) Hague, Rod & Harrop, Martin, op. cit, p.3.

(٢٣) محمد على محمد، علم اجتماع التنظيم، الجزء الأول، دار الكتب الجامعية ١٩٧٧، ص ١٧٩.

(٢٤) عبد المنعم جنيد، مرجع سابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢٥) عبد الغفور يونس، دراسات فى الإدارة العامة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢، ص٢١٦.

(٢٦) محمد نصر مهنا وعبد الرحمن الصالحى، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١٥٣.

(٢٧) إسماعيل على سعد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٣٠٩-٣١١.

(28) Deconde, Alexander, Ahistory of American Foreign Policy, volume 11, charles Scribner's sons, New York, 1978, p. 288.

(29) Weiner, Myron & Huntigton, p. Samuel, Understanding Political development, Little, Brown & company, Boston, 1987, p. 408.

(٣٠) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٧، ص ٨.

(٣١) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك ١٩٩١ ص ٢٠٠.

(٣٢) المرجع السابق ص ٢٠٥.

(33) Taylor, Mouric, C .,& others, Introduction to Sociology, Macmillan Publishing Company, New York, 1987, p. 352.

(٣٤) جمال زهران، مرجع سابق، ٢٦٠.

(35) Orenstien, David Michael, op. cit, p. 265.

(٣٦) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٣.

(37) Shartle, Carrol, L. Executive Performance and Leadership, Prentice - Hall, Inc. Englewood cliffs, N.J , 1956, p. 126.

(38) Weiner, Myron & Huntigton, Samuel, op. cit, p. 363-364.

(٣٩) السيد عليوة، مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٤٠) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، دراسة فى مجلة المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم ١١٢، يونيو ١٩٨٨، ص ٩٧.

(٤١) يوسف ميخائيل أسعد، قوة الإرادة، مكتبة غريب ١٩٧٥، ص ٩٨.

(٤٢) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة دراسة فى مجلة المستقبل العربى، العدد رقم ١١٨، يونيو ١٩٨٨، ص ٩٧.

(٤٣) السيد عليوة، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٤٤) سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين صانعى القرارات والمفكرين العرب، منتدى الفكر العربى، عمان ١٩٨٤ ص ٨-٩.

(٤٥) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤٦) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٨.

(47) Conrad, charles, op. cit. p. 279.

(48) Denisoff, R. Serge & Wahrman, Ralph, op. cit, p. 304.

(٤٩) محمد نصر مهنا وعبد الرحمن الصالحى، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٥٠) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٣٤١.

(51) Horton, Paul, B .,& Hunt chester, L, Sociology, Mc Grao - Hill, Kogakusha, LTD, Tokyo, 1976, p. 313.

(٥٢) روبرت د. كانتور، مرجع سابق، ص ٤٤١.

(٥٣) الجريدة الرسمية، قرار رئيس الجمهورية، رقم ٤١٨، لسنة ١٩٧١، المادة رقم ٩، العدد رقم ٤٠ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٧١.

(٥٤) سلوى شعراوى جمعة، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٧٧-٧٨.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٥٦) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، مرجع سابق ص ١١١.

(٥٧) حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستورى، الدار الجامعية، ١٩٨٩، ص ١١.

(٥٨) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

(59) Winter, Herbert R., & others, People and Politics: An Introduction to Political Science, John Willey & Sons, Inc. New York, 1985, p, 53.

(٦٠) اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، أبريل ١٩٨٧، ص١.

(٦١) المرجع السابق، ص ١.

(26) Winter, Herbert, R & others, op. cit, p. 347.

(٦٣) جمال على زهران، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٦٤) المرجع السابق نفسه، ص ٢٠١.

(٦٥) سلوى شعراوى جمعة، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينيات، مرجع سابق ص ٤١.

(66) Conrad, Charles, op. cit, p. 219.

(٦٧) أحمد بدر، الإعلام الدولى، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ١٣٩.

(68) Ruben, Brent, D. communication and Human behavior, Macmillan Publishing company, New York, 1984. p 36.

(٦٩) حامد زهران، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٧٠) السيد حنفى عوض، العلاقات العامة: الاتجاهات والمجالات، مكتبة وهبة ١٩٨٦، ص٧٩.

(٧١) إبراهيم دسوقى أباظة، القضايا العشر، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٥، ص ١٨٠.

(72) Albig, william, Modern Public opinion, Mc Graw-Hill, New York, 1956, p. 4-5.

(٧٣) هارى هولوواى، وجون جورج، الرأى العام، ترجمة أمين سلامة، مكتبة غريب ١٩٨٣، ص٦.

(74) Sumpf, Joseph, et Hugues, Michel, op. cit, p. 180.

(٧٥) حسن شحاتة سعفان، أسس علم الاجتماع دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٨٥.

(٧٦) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ص ٣٦٣.

(٧٧) إسماعيل على سعد، الاتصال والرأى العام، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩، ص١١١.

(٧٨) ندوة، نظرية حول الرأى العام، مجلة دراسات اشتراكية، يوليو ١٩٨٠، ص ٦٢.

(٧٩) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٨٠) ألفت حسن أغا، الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث، دراسة فى مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١، ص ٥١.

(٨١) إبراهيم عامر وآخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال ١٩٧٠، ص ١٩٤.

(82) Rodee, Carlton, C.,op. cit, p. 490.

(83) Winter, Herbert, R .,& others, op. cit, p. 180.

(84) Ibid, p. 198.

(٨٥) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٨٦) دورية المجتمع المدنى، العدد الثالث، مارس ١٩٩٣، ص٣١.

(87) Anderson, Totton James & others, Introduction to Political Science, Mc Graw- Hill Company, New York, 1985, p. 170.

(٨٨) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٨٩) المرجع السابق، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٩٠) إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسى، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩، ص ١٧٧.

(٩١) حسن بكر، اللوبى الصهيونى والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٠٩، يوليو ١٩٩٢، ص٨٦.

(92) Thio, Alex, Sociology: An Introduction, Harper & Row Publishers, New York, 1986, p. 363.

(٩٣) حسن بكر، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

(94) Anderson, Totton James& others, op,cit,p. 458-459.

(95) Lerch, charles, O ..Jr .,& Said, Abdula, Concepts of International politics, Printice - Hall of India Private Limitid, New Delhi, 1972, p. 40.

(96) Weiner, Herbert, R & Bellows, Thomas J. op. cit, p. 41.

(97) Learche, charles, O.Jr. & Said, Abidula, op.cit.,p.41.

(98) Anderson, Totton James & others, op. cit, p. 474.

(٩٩) روبرت د. كانتور، مرجع سابق، ص ٤٠٩.
(١٠٠) جمال زهران، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
(١٠١) اللائحة الداخلية لمجلس الشعب، أبريل ١٩٨٧ ص ٧٤.

(102) Cvetkovich, George & others Social Psychology Contemporary prespectives an people, Holt, Rinehart & Winston, New York, 1984, p. 203.

(103) Katznelson, Ira & Kesselman, Mark, the politics of power, Harcourt Brace Javanovich, Inc, New York, 1975, p. 24.
(104) I bid, p. 23.
(105) I bid, p. 25.
(106) Kuper, Jissica, (ed), op. cit, p. 50.

(107) Mann, Michael, (ed), op. cit, p. 85.
(١٠٨) سعد الدين إبراهيم، الديمقراطية والتكنولوجيا: توافق أو تناقض، مرجع سابق، ص ١١.
(109) Schaffer, Bernard & Lamb, Geoff, Can Equity be organized? unessco Press, Paris, and Gower Publishing Company limitid, England, 1981, p.7.

(١١٠) محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص٢٠.
(111) Rodee, Carlton, C, op. cit, p. 51.

الفصل الثاني

جمال عبد الناصر والقرارات السياسية الكبري

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية عبد الناصر

ثانيا: السمات الشخصية لعبد الناصر

ثالثا: القرارات السياسية الكبرى

١- قرار تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦

٢- قرار سحب قوات الطوارئ الدولية ١٩٦٧

تمهيد

من خلال عرضنا السابق لموضوع القرار السياسي في هذا الفصل، أوضحنا أن القرار السياسي هو اختيار واع بين عدة بدائل، يعبر عن توجه صانع القرار عند صنع أو تخطيط السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا، بما يحقق الأهداف القومية العليا للمجتمع.

والفرق الجوهري بين القرار السياسي وغير السياسي (أو الإداري) يتمثل في أن الأول يتعلق بالغايات أو الأهداف الاستراتيجية، في حين أن الثاني يتعلق بتنفيذ الأهداف، فهو وسيلة لتنفيذ القرار السياسي.

وعند علماء السياسة يتم صنع القرار السياسي من خلال ثلاث مراحل، هي: مرحلة الإعداد، ثم مرحلة اتخاذ القرار، وأخيرا مرحلة تنفيذ القرار.

وصحة القرار السياسي أو عقلانيته يحددها ثلاثة معايير، هي: قدرة القرار علي تحقيق الأهداف، ثم مساهمة القرار في تحسين العلاقة بين صانع القرار والمواطنين عندما يأتي القرار تعبيرا عن آمالهم، وأخيرا يكون القرار رشيدا إذا جاءت نتائجه أفضل بكثير من تكاليفه.

ويرجع القرار السياسي إلي عدة أسباب أو ضرورات، هي ضرورات اجتماعية وضرورات اقتصادية، وضرورات سياسية، وضرورات ثقافية، وأخيرا ضرورات أمنية. وهذه الضرورات أو الأسباب لا تعمل منفردة أو مستقلة بعضها عن بعض، وإنما تتداخل وتتفاعل وتتكامل مع بعضها أو كلها في قرار واحد، حيث يوصف القرار بالضرورة أو السبب الذي فرض صدوره ونوع الأهداف الأساسية التي يهدف صانع القرار إلي تحقيقها من إصداره. وضروورات القرار وأهدافه تؤثر بشكل كبير علي حياة المواطنين سلبا أو إيجابا.

وهناك علاقة تفاعلية وثيقة بين ضرورات القرار السياسي وشخصية صانع القرار، حيث تؤثر التنشئة الاجتماعية والثقافية لصانع القرار، وعوامل البيئة، وضغوط التنظيم والعاملين من حوله

علي الطريقة التي يفكر بها صانع القرار، وطريقته في اتخاذ القرار واختياره من بين البدائل، حيث يعبر القرار في النهاية عن شخصية الرئيس ودوافعه وأهدافه الذاتية والموضوعية. وفي هذا الصدد يري بعض المفكرين السياسيين أن المهمة الرئيسية للرئيس تنحصر في موقفه ورؤيته الذاتية لحل المشكلة، أو تشخيصه الذاتي للموقف الذي يتطلب قرارا لحل المشكلة. ولعل مثل هذا الرأي يركز علي شخصية الرئيس في صنع القرار أكثر من العوامل أو المتغيرات الأخري. وفي مثل هذه الحالة - حتي لو أنصت الرئيس للمشورة ورأي الآخرين - فإن القرار قد يبدو لنا - ظاهريا- كما لو كان فرديا من صنع الرئيس بمفرده.

وعلي ذلك يمكن القول إن العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في صنع القرار يأتي في مقدمتها: شخصية صانع القرار، ثم يأتي المستشارون وسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ووسائل الاتصال الجماهيري، والرأي العام، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط أو المصالح، وأخيراً السياسة الخارجية للدولة كمشارك في عملية صنع القرار.

وهناك علاقة بين الأزمة والقرار السياسي، حيث إن الأزمة هي مشكلة لم تحسم في حينها فتراكمت بمرور الوقت حتي أصبحت مستعصية علي الحلول التقليدية من موظفين تقليديين، ولذلك لابد من تدخل سلطة عليا بحول أو قرارات غير تقليدية، وهنا يأتي دور الرئيس أو صانع القرار لمواجهة الأزمة بقرارات تعكس توجهه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتقديره للموقف طبقا لظروف البيئة المحيطة به داخليا وخارجيا.

وهكذا، فالقرار السياسي هو استراتيجية الرئيس أو صانع القرار في مواجهة الأزمات وقضايا الوطن والمجتمع علي المستوي المحلي والدولي، ذلك لأن القرار يتعلق بالغايات أو الأهداف الكبري للدولة.

وفي مصر تثبت الوقائع والأحداث والتجارب أن الرئيس - سواء، عبد الناصر أو السادات أو مبارك- كان هو المحور الرئيسي لعملية صنع القرار ومحتكر السلطة الآمرة في المجتمع. أما بقية العوامل الأخري المؤثرة في صنع القرار، فكان دورها هامشيا إلي حد كبير، فهي مجرد منبر لإعلان القرار وتأييده، أو تقديم المعلومات والمشورة التي يأخذ بها الرئيس أو لا يأخذ. وغالبا ما كان الرئيس -خاصة السادات- يتجاوز المشورة ولا يستجيب لآراء مستشاريه، بل إنه كثيراً ما كان يتخذ بعض القرارات بالمخالفة لمستشاريه أو تجاهل مشورتهم. ويؤكد ذلك قراره بزيارة القدس،

وقراره باتفاقية السـلام مع إسرائيل، وقراره باعتقالات سبتمـبر ١٩٨١. فالرئيس السادات لم يكن يريد أن يستمع ولا أن يستجيب للمشورة، بل لم يكن أحد - حتي من أقرب الناس إليه- يستطيع أن يواجهه بالحقيقة، خاصة في الفترة الأخيرة من أيام حكمه.

وكذلك كان الحال مع الرئيس عبد الناصر في كثير من قراراته التي كانت تتسم بالفردية - رغم المشورة، والـدراسة أحيـانا- مثل قـرار تأميم شـركة قناة السـويس ١٩٥٦، وقرار سـحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء ١٩٦٧، الذي أدي إلي هزيمة يونيه ١٩٦٧. أما الرئيس مبارك، فبالرغم من أنه يدرس ويناقش قراراته ويسـتشير بعض مساعـديه أو مستشاريه، إلا أن قـراراته تتسم أيضا بالفردية، مـثل قرار الإفـراج عن معتـقلي سبـتمبـر ١٩٨١، وقرار إدانة الغزو العـراقي للكويت ١٩٩٠.

وعلي ذلك، نجد أن الـقرار السيـاسي هو تعبـير عن نمط شخـصية الرئيـس ودوافعه الخـاصة وأهدافه ومعاييره التي تشكلت من خـلال عملية التنشئة الاجتماعية والثـقافية والتي زودته بالأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصيته.

وفي ذلك الصدد يري الدكتور سعد الدين إبراهيم : «أن يأخذ الحاكم ما يقدمه المفكرون مأخذ الجد، قولا وعـملا. وهذا يتأثر بالضرورة بتنفيـذ ما يقدمه المفكرون، أو بمناقشـة ما لا يأخذ به، وربما يكون من أجدي الوسـائل في إثبات مـصداقيـة الحاكم في هذا الصدد أن يقـدم ما يقتـرحه المفكرون علي شكل مشـاريع سياسات أو قوانين تنـاقشها المجالس الشـعبية المنتـخبة أو تطرح في استفتاءات شعبية للأخذ بهـا أو رفضها»(١). وقد نتفق في ذلك مع الدكتور سعد الدين إبراهيم، لأن ذلك قد يحقق ويعمق - في رأينا - فكرة الشوري، وكذلك فكرة المـشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي.

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية جمال عبد الناصر

يعتبر جمال عبد الناصر من الرعيل الأول من أبناء الطبقة الوسطي الذي يدخل الجيش - لأول مرة في العـصر الحديث - مع غيـره من أبناء هذه الطبقة، خـاصة بعد توقيع مـعاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا. . «حيث سمح في ذلك الوقت بالتوسع في عدد الجيش، الأمر الذي فتح الأبواب

لأبناء هذه الطبقة في دخول الجيش»(٢).

ومنذ صباه، وهو يمتلئ بالحماسة والروح الوطنية ضد الإنجليز. وظلت هذه المشاعر تلازمه أثناء وجوده في الكلية الحربية وحتي تخرجه فيها واشتراكه في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث بدأ يفكر في تنظيم الضباط الأحرار. «.. وكانت النتائج المهينة للحرب دافعا علي بلورة تنظيم الضباط الأحرار، والذي تمكن بقيادة جمال عبد الناصر من تفجير المشاعر في صفوف الضباط وكسب تأييدهم لأهدافه»(٣).

ويكاد يتفق المنصفون من المؤرخين السياسيين، بل وزملاء عبد الناصر في تنظيم الضباط الأحرار علي أنه هو المدير الأول للتنظيم وقائده. «.. حتي عبد الناصر وهو الزعيم الفعلي لثورة ٢٣ يوليو وصاحب فكرها، علي الرغم من محاولات البعض التشكيك في ذلك.. وبلا جدال فإن عبد الناصر كان أيديولوجي الثورة والعقل المدبر لها»(٤).

ويؤكد «خالد محيي الدين» نفس الفكرة عندما أشار في مذكراته إلي أن عبد الناصر - بعد حادثة اغتيال الضابط عبد القادر طه - كان يمر علي منازل الضباط الأحرار ليحذرهم من احتمالات الخطر عليهم وليرسم مع كل واحد منهم وسائل التأمين لتحركاته وحماية منزله.. إنه الإحساس بالمسئولية إزاء الآخرين، وإزاء العمل المشترك، الذي يجعلك تتقبل في أعماقك أن يكون صاحبه قائدا(٥).

١- الأبعاد الاجتماعية Social dimensions:

«حيث إن مفهوم الذات عنصر رئيسي في الشخصية، لذلك فإن دراسة التنشئة الاجتماعية تعني أيضا دراسة تكوين الشخصية(٦)». وعلي ذلك يمكن القول إن الإنسان يكتسب ذاته الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. «فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنمي بناء الشخصية الإنسانية»(٧). وهي أيضا «العملية التي يكتسب بها الكائن الإنساني الخصائص الضرورية أو الأساسية التي تجعل منه عضوا مشاركا في المجتمع»(٨). وعلي ذلك فالتنشئة الاجتماعية هي التي تضفي الأبعاد الاجتماعية علي شخصية الإنسان، تلك الأبعاد التي تعتبر أحد محركات أو ميكانيزمات السلوك في المواقف الاجتماعية المختلفة خلال مراحل نمو وتطور الشخصية.

وعبد الناصر تنطوي شخصيته علي خصائص أسرته وطبقته الاجتماعية. إن جذوره الاجتماعية ترجع إلي أسرة من الطبقة الوسطي الريفية من قرية «بني مر» بالقرب من أسيوط، حيث كان أجداده من الفلاحين الذين يملكون بعض الأفدنة. وقد استطاع والده أن يحصل علي قسط من التعليم حتي أصبح موظفًا بالحكومة، ثم نقل إلي الإسكندرية، حيث تزوج من ابنة أحد التجار في عام ١٩١٧.. حيث ولد جمال في ١٥ يناير عام ١٩١٨(٩).

وهكذا «كانت أسرة جمال عبد الناصر تمثل اتحادا بين عنصرين، أحدهما مستخدم حكومي، والآخر يمثل البورجوازية الصغيرة»(١٠).

وقد كان والده يعمل موظفا في مصلحة البريد، وكان دائم التنقل بين مدن مصر بحكم وظيفته. وقد اضطر والده أثناء عمله في مدينة «الخطاطبة» إلي ترك ابنه جمال لعمه «خليل» الذي كان يقطن في القاهرة. وفي عام ١٩٢٦ توفيت والدته، وتزوج والده بزوجة أخري أنجبت ثمانية أخوة له غير أشقاء. وفي عام ١٩٣٦، أتم جمال دراسته الثانوية، وقدم أوراقه إلي الكلية الحربية، ولكنه لم يقبل بها، فاضطر إلي الالتحاق بكلية الحقوق إلا أنه بعد عام ونصف العام أعلنت قيادة الجيش عن حاجتها إلي ضباط جدد، فتقدم جمال مرة ثانية إلي الكلية الحربية فقبل بها في وقت واحد مع بعض الشبان الآخرين ذوي الأصل المتواضع. وقد تفوق جمال علي جميع زملاء دفعته(١١). وقد تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ بعد اختصار مدة الدراسة إلي ستة عشر شهرا حيث حصل علي أعلي تقدير في الدفعة(١٢).

وهكذا حقق جمال حلمه في أن يكون ضابطا في الجيش، وقد عمل بعد تخرجه في معسكر «منقباد» بالقرب من قرية «بني مر». وكان ذلك مصدر فخر لأسرته بين عائلات القرية.

لقد كانت حياة جمال عبد الناصر «صورة من صور حياة جيل بأكمله من أبناء الشعب في مصر، جيل ما بعد ثورة ١٩١٩، الذي فتح عينيه علي الحياة، ليسمع أن بلده مستقل، لكنه يري أنه ليس مستقلا في الواقع، وليسمع عن الثروات والترف والمدنية الأوروبية، لكنه يري في الواقع الفقر والبؤس والتخلف الحضاري»(١٣).

تلك كانت الجذور أو الأبعاد الاجتماعية لشخصية جمال عبد الناصر، وهي أبعاد تركت بصماتها علي سلوكه وكثير من قراراته.

٢- الأبعاد الثقافية cultural dimensions:

في أبحاث علمية قام بها عدد من العلماء والبـاحثين أثبتوا فيها «أن الأطفال الذين ينشأون في أسرة يكون النفوذ فيهـا للأب بشكل أكبر، يتكون لديهم اهتمام كبير بالسـياسة، ويمكنهم الحصول علي معلومات سياسـية، وتتكون لديهم آراء سياسية في وقت مبكر، كمـا يكون لديهم ميل أكثر للمناقشات السياسية»(١٤).

وهكذا كان جمال عبد الناصر في تنشئته الثقافية، فقد نشأ في أسرة كانت السلطة والنفوذ فيها للأب. ثم إن تنقله مع والده بين مدن مصر قد أكسبه وعيًا وإدراكًا مبكرًا، وخبرات متعددة جعلته يتعرف علي أحوال الشعب وحيـاته المعيشية، كما أن سكنه في الأحياء الشعـبية جعله يرتبط بطبقة العمال ويعايش أحـوالهم وحياتهم الكادحة. وقد انعكس ذلك في بعض قراراته السيـاسية لصالح الفلاحين والعمال، مـثل قرار تحديد الملكية الزراعية، ثم قرارات التأمـيم في يوليو ١٩٦١، ونسبة الـ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجالس النيابية، والتنظيمات الشعبية والسياسية.

ولقد شاهد جمال في شبابه المظاهرات والإضرابات ضد الاحتلال البريطاني لبلاده، بل وشارك فيها وجرح أكـثر من مرة. وقد أمده ذلك وعبأ وجدانه بـالروح الوطنية وحب الانتماء لوطنه. ثم إنه تعلم دروس الوطنيـة علي يد عمـه «خليل» الذي قـضي أحسن سنوات شـبابه خلـف أسوار السجن لمشاركته في ثورة ١٩١٩.. لقد كان «خليل» يعرف التاريخ جيدا، ولكنه ابن أخيه لم يكن في ذلك الوقت يدرك أن عمه يمد جسرًا بين الماضي والحاضر(١٥).

وأثناء دراسته في الكلية الحربية كان يقضي مـعظم وقته في المكتبة، وكان مما قرأه بعض الكتب باللغة الإنجليزية، ولقـد ركز معظم قراءاته في التاريخ العـسكري والسياسي، حيث قرأ كـثيرًا من التراجم عن نابليون وبسمـارك وأتاتورك، وكان شغوفا بالاطلاع علي المشاكل الاقتـصادية الخاصة بالشرق الأوسط(١٦). وكان يستغل وقت فراغه أيضا في مـطالعة الكتب السياسية، وبوجه خاص الكتب السياسية من تأليف هارولدلاسكي ونهرو(١٧).

وكما تأثر عـبد الناصر بنهرو وفكره الاشتراكي، فـقد تأثر أيضا بالرئيس اليوغوسـلافي «تيتو» وتوطدت صداقـته به، حتي ليقـال إن عبد الناصر اسـتعار صـيغة الاتحاد الاشـتراكي من التنظيم السياسي في يوغوسلافيا المتمردة علي النظام السوفيتي(١٨).

كذلك تأثر عـبد الناصـر بالزعماء الوطنـيين من أمثال أحـمد عرابي ومـصطفي كامل وسـعد زغلول، ويؤكد ذلك عبد الناصر نفسه في حديث له حيث يقول: «لا ريب في أن الثورات السابقة في تاريخ بلادنا، كانت مصدر إلهام لثورتنا الراهنة»(١٩).

وقد تأثر جمال بالفريق عزيز المصري «وظل عزيز المصري نقطة ارتكاز هامة.. ولا شك أنه قد أثر بأفكاره في الكثيرين ومنهم عبد الناصر وكثيرون غيره»(٢٠).

ويشير البعض من الذين درسوا ثورة يوليو وشخصيـة قائدها إلي أن جمال عبد الناصر قد قرأ عن حزب «مصر الفتاة»، ثم التحق به بعد أن قابل بعض أعضائه في حجز أحد أقسام البوليس في الإسكندرية بعد القبض عليه معهم في إحدي المظاهرات ضد الإنجليز، وأنه تعمق في التاريخ لكي يعرف شـيئا عن هذا الحزب(٢١). وقـد أكد ذلك أحد الصـحفيين في رواية له بعد نجـاح الثورة بأيام، حيث يقول: «مررت علي مكتب وجيه (أباظة) فسألني: شفت جمال عبد الناصر؟ فسألته: مين جمال عبد الناصر؟ فقال: انت يظهر نسيت زميلنا يا أخي في مصر الفتاة»(٢٢).

كذلك يشيـر البعض إلي أن جمال عبـد الناصر قد انضم إلي حزب «حـدتو» الشيوعي، تحت اسم حركي يدعي «مـوريس»(٢٣). ولكن خالد محـيي الدين ينفي ذلك، ويذكر أن جمـال كان معـجبـا بشخـصيـة أحد أعـضاء التنظيم «لكـنه لم يفكر في الانضمـام «لحدتو» ليس بسـبب أية حساسية، وإنما لأنه لم يكن يريد لمنظمته أن تخضع لأي تأثير خارجي»(٢٤).

كما أن خالد محـيي الدين وصلاح نصر يشيران إلي أن جمال عبد الناصـر «قد انضم لفترة ما إلي جماعـة الإخوان المسلمين مع بعض زملائه من أعـضاء تنظيم الضباط الأحرار، ولـكنه تركها بعـد أن أحس أن الجمـاعـة تسـتخدم هؤلاء الـضبـاط لمصالحـهـا الشخـصيـة، وليس لمصلحـة الوطن»(٢٥).

ويفسر صلاح نصر التحاق عبد الناصر بمثل هذه التـنظيمات بقوله :«لقد كانت وجهة نظر عبد الناصر في اتصالاته بهذه التنظيمات أن يلم بأسلوب عملها ويقف علي أسرارها»(٢٦).

ويذكر «فتحي رضوان» وزير الإرشاد الأسبق عن عبد الناصر أنه كان حريصًا أشد الحرص علي تثقـيف نفسه.. وكان يقـرأ الصحف الأوروبية المحررة باللغـة الإنجليزية، وأن لغته الإنجليـزية قد

تقدمت بسبب مقابلاته مع رجال مثل نهرو وسوكارنو، فضلا عن مراسلي الصحف الأجنبية، وكذلك مقابلاته للسفراء والشخصيات الإنجليزية والأمريكية وغيرهم ممن كانوا يتحدثون بهذه اللغة(٢٧).

وقد كان عبد الناصر يحب كثيرا القراءة والاطلاع، كما كان يقرأ كل ما يصل إليه من معلومات، سواء عن طريق الأجهزة الرسمية مثل المخابرات وأجهزة الأمن ووزارتي الخارجية والداخلية والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أو من الأجهزة غير الرسمية مثل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية. وكانت كل هذه المعلومات تصب في سكرتارية الرئيس للمعلومات، ثم تعرض عليه للاطلاع عليها(٢٨).

تلك كانت الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي شكلت وأثرت في شخصية عبد الناصر والتي اكتسبها من تنشئته الاجتماعية والثقافية، وشكلت فكره وثقافته السياسية، ومكنته من القيام بدوره في فترة كانت البلاد في حاجة حقيقية لشخصية تخلص البلاد من الاستعمار الإنجليزي ومن ملك فاسد استشري الفساد في عهده كثيرا. «خاض أضخم معارك التحرر الوطني وأحدث أعمق التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع المصري، لتكون مثلا يحتذي عبر آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية»(٢٩). وقد تطلب ذلك الكثير من القرارات السياسية الكبري التي كانت لها انعكاساتها المحلية والدولية التي سوف نعرض لها فيما بعد.

ثانيا: السمات الشخصية لجمال عبد الناصر

إذا كانت التنشئة الاجتماعية والثقافية هي العملية التي تضفي علي الفرد إنسانيته وتزوده بثقافة مجتمعه، فإن شخصية الفرد بالتالي هي نتاج أو محصلة هذه التنشئة التي تزوده أو تكسبه أبعاده الاجتماعية والثقافية، هذه الأبعاد التي تعتبر محركات أو ميكانيزمات سلوك الإنسان وكل تصرفاته. وسلوك الإنسان وأفعاله تعبير عن خصائص أو سمات شخصيته «فشخصية الفرد تتكون من مجموعة خصائص، وهذه الخصائص quilities أو السمات traits التي تتميز بها الشخصية يمكن التعرف عليها أو استخلاصها من سلوكه وأفعاله»(٣٠). فبناء الشخصية هو مجموع التوقعات expectations والأهداف والأفعال actions† التي تستمر أو تدوم طوال

الزمن»(٣١).

ويشير بعض الباحثين في موضوع القيادة أو الزعامة إلي أن من أهم خصائص أو سمات الزعيم القائد Traits of Leader: «الوفاء أو الإخلاص، شجاع، متحمس، يشعر بالمسئولية، قادر علي الخلق والإبداع، صادق أو مستقيم في تعامله، منظم في عمله، مثالي أو خيالي، ودود أو محبوب، إنسان في مسلكه وعلاقاته الإنسانية، ماهر في اتصالاته، ذكي، قوي ويتمتع بصحة جيدة، ولديه القدرة علي الحكم السليم»(٣٢).

ومما لا شك فيه أن شخصية جمال عبد الناصر كانت تحمل في طياتها الكثير من هذه الخصائص أو السمات، وقد أكد ذلك كل من قابله أو تعامل معه من قريب أو من بعيد، أو تعرض لشخصيته بالدراسة والتحليل من المصريين أو الأجانب من الشرق ومن الغرب.

قال عنه خالد محيي الدين : «كان عبد الناصر مستمعا جيدا، ينصت باهتمام لما تقول دون مقاطعة، ومن حصيلة استماعه لأكثر من رأي، واطلاعه علي المعلومات، كان يتخذ القرار منفردا. .»(٣٣).

وقال عنه الزعيم اللبناني كمال جنبلاط في مقابلة معه بعد قيام الثورة : «وأذكر أن أبرز ظواهر القائد الثوري الشاب آنذاك كانت هي الوداعة والبساطة والصراحة المقرونة بحدس استنتاجي لعواقب الأمور. . وكان يصارحنا بكل بساطة وبتواضع جم وبمحبة تتألق في عينيه مع إشراقة العزم علي وجهه، وتجلي الإرادة القوية في بروز ذقنه، وحلم المثالية في أنحاء جبينه، وقدرته الظاهرة علي العمل والصراع البادية في جسده المارد. . وقبل وفوق كل ذلك كان شعور عميق بالإنسانية يعمر قلبه وكيانه ويجري علي لسانه»(٣٤).

وقد وصفه كاتبان فرنسيان في كتاب لهما بعنوان «مصر في انتقال» أنه «معتز بنفسه طيب. . ذكي. . علي درجة مذهلة من الصراحة. . هادئ. . قادر علي ضبط أعصابه»(٣٥).

وكان عبد الناصر أيضا متحدثا لبقا وخطيبا مؤثرا في سامعيه. وتلك سمة ضرورية في القائد أو الزعيم. وهو في ذلك لم يختلف عن كثير من زعماء العالم. «في هذه الأيام، وفي عصر المواجهة والتكتلات، فإن الزعماء السياسيين العظام مثل لينين، وأتاتورك وروزفلت وهتلر وتشرشل

وعبد الناصر ونكروما وكاسترو، قد أصبحوا أو تحولوا بثبات إلي متحدثين وخطباء»(٣٦).

وقال عنه محمد حسنين هيكل : «.. ومن المحتمل أيضا أنه كان في مشاعر جمال عبد الناصر، عنصر آخر يتعلق بثقة الجماهير العربية فيه، وهي مرة أخري علاقة الآسر والأسير، وبمقتضاها فإن شخصيته كانت آسرة للجماهير العربية، وفي ذات الوقت فإنه كان أسيرها»(٣٧).

وقد وصفه «هارولد بيلي» سفير بريطانيا الأسبق في مصر ببعض الصفات: «.. بسيطا إلي أبعد الحدود، علي الرغم من مركزه ومكانته، وكان دائم الإنصات والاهتمام بما يقوله الآخرون من حوله، ومستعداً علي الدوام للمناقشة والحوار، وكان هادئًا وصبوراً للغاية»(٣٨).

أما «أنتوني ناتنج» وزير الدولة البريطاني الأسبق فبعد أن قابله في القاهرة عام ١٩٥٤ وصفه جسديا وعدد أوصافه إلي أن قال : «.. وهذه المظاهر كانت كلها تضيف إلي الإحساس الذي يراودك أمامه بقوة الرجل..»(٣٩).

وقالت عنه جيهان السادات : «كان الناس يرون في ناصر، ابن البوسطجي، واحدا منهم، رجلا مثلهم، يأكل الفول علي الإفطار، يصلي كل جمعة في المسجد، وكل خميس في أول كل شهر يستمع لحفل أم كلثوم من إذاعة القاهرة. كان ناصر مصريا بكل ما في الكلمة من معني»(٤٠). ولكن الدكتورة سلوي شعراوي جمعة تقول : «كان الرئيس عبد الناصر عربيًا أولاً، مصريًا ثانيا»(٤١).

أما الرئيس السادات فقال عنه : «فعبد الناصر كان يحب رقعة واسعة من المناورة.. وعندما يجدها فهو مناور ممتاز». ويقول أيضا : «ولم يكن من السهل علي عبد الناصر أن ينشئ علاقة صداقة بمعني الكلمة مع أي إنسان. وهو المتشكك دائما - الحذر - المليء بالمرارة.. العصبي المزاج. لا أقصد بذلك تجريد عبد الناصر في اختياره لي من عامل الوفاء، ولكنني أضيف إلي هذا عاملا آخر وهو الذكاء»(٤٢).

وهناك من وصف عبد الناصر بأنه «ذو طبيعة ديكتاتورية حاقدة»(٤٣). ومن وصفه أيضا بأنه «ليس مؤمنا وأنه حاكم مطلق وفرعون»(٤٤). وكذلك هناك من اتهمه بالعنف والدموية، وأنه أمر بتعذيب وقتل معارضيه. ولكن الرئيس السادات نفسه ينفي ذلك عنه عندما قال: «.. ولكنني

أقول للتاريخ إن عبد الناصر لم يأمر بقتل إنسان»(٤٥).

كما أن «كلود استيبيه» قال عنه في مقابلة معه : «أن هذا الرجل الذي يوصف في سهولة بأنه حاكم مستبد شرس ومطلق السلطة، ظهر لي علي عكس ذلك، حينما اقتربت منه بمظهر رجل يتميز بالدماثة واللطف ورقة القلب، إنسان مستريح وأنيس مع محاوريه.. بل أضيف إلي ذلك أنني أعتبره واحدا من أنصار اللاعنف»(٤٦).

ولقد كانت شخصية عبد الناصر تحمل في طياتها جذور أصله الريفي الصعيدي. فأهل الريف من الصعايدة يتميزون بصفات الصبر والجلد والقوة والصرامة وتحمل المشاق. ومما يدل مثلا علي صبره وقوة تحمله للمشاق ما عاناه قبل وفاته بأيام قليلة أثناء المؤتمر الذي دعا إلي عقده في القاهرة في سبتمبر ١٩٧٠ للملوك والرؤساء العرب لحل الخلاف بين الملك حسين والفلسطينيين. فرغم مرضه تحامل علي نفسه لتوديع الملوك والرؤساء كلهم. وفي ذلك يقول الرئيس السادات : «وعند توديع الملك فيصل نبهني كبير الياوران إلي أن قدمي الرئيس جمال قد «لفت علي بعضها» وهو يسير، فطلبت من عبد الناصر أن يذهب إلي بيته ليستريح وأقوم أنا نيابة عنه بتوديع أمير الكويت، ولكنه رفض»(٤٧). وبعد توديعه لأمير الكويت ذهب إلي منزله، وفاضت روحه بعد ساعات من وصوله.

وقال عنه الرئيس الأمريكي الأسبق «ريتشارد نيكسون» بعد وفاته: «إن العالم قد خسر زعيمًا بارزًا، خدم بإخلاص وبلا كلل قضايا بلاده والعالم العربي، إن وفاة جمال عبد الناصر خسارة مفجعة»(٤٨).

لقد كانت حياة جمال عبد الناصر «نموذجًا رائعًا للمناضل الذي لا يلين في مقاومته للاستعمار بشكليه القديم والحديث، ونموذجًا رائعًا للقائد المؤمن إيمانًا غير محدود بالأمة وطاقاتها والدور الذي يمكن أن يؤديه إسهاما في الحضارة الإنسانية، وكان أيضا نموذجًا رائعًا للزعامة»(٤).

تعقيب:

لقد حظيت شخصية جمال عبد الناصر بكثير من الاهتمام والدراسة والتحليل، ليس فقط علي المستوي المحلي، ولكن أيضا علي المستوي الدولي، سواء أثناء حياته أو حتي بعد وفاته. ولقد

انقسمت الآراء ووجهات النظر حول شخصيته، بل وحول أعماله وقراراته بين مؤيد ومعارض. وقد يرجع ذلك إلي مدي تأثر هذا الطرف أو ذاك بالمنفعة أو الضرر الذي أصابه من سياساته وأعماله وقراراته.

وهما يكن الخلاف حول خصائص أو سمات شخصية عبد الناصر، إلا أنه يمكن القول إنها كانت تعبيرا عن جذوره أو أبعاده الاجتماعية والثقافية، أو تنشئته الاجتماعية والثقافية. فهو ابن البيئة والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وهو أيضا في ثقافته وفكره وعقيدته معبر عن الثقافة المصرية والعربية التي كانت سائدة في عصره، مثله في ذلك مثل الكثير من أبناء جيله.

إن جمال عبد الناصر أصبح الآن في ذمة الله والتاريخ، ومن الأفضل ألا نحصر النظر إليه في شخصه فقط، ونضع شخصيته تحت منظور التفسيرات والتحليلات النفسية المختلفة التي يروق للبعض أن يخضع شخصيته لها، مثل التفسير أو المنظور السيكوباتي أو المنظور المؤسسي، أو المنظور النقدي، أو المنظور الأسطوري أو الكاريزمي. وإنما الأفضل أن تتسع دائرة النظر والبحث، بحيث تتجاوز ذلك إلي تقييم أعماله وقراراته ودوره التاريخي، وما حققه من إنجازات لوطنه وأمته العربية وحركات التحرر الوطني في كافة بقاع العالم، من خلال الظروف والملابسات التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وكذلك ما يكون قد وقع فيه من أخطاء أو سلبيات خلال فترة حكمه، لكي لا تتكرر وتكون عبرة ونبراسا لكل حاكم آخر، أو لكل من يتصدي للقيادة أو الزعامة. ولعل نموذج «صدام حسين» ليس ببعيد.

ثالثا: القرارات السياسية الكبري

تمهيد:

كانت الفترة التي تولي فيها جمال عبد الناصر حكم مصر بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في ٢٢ يونيه ١٩٥٦ وحتي وفاته، فترة مليئة بالأحداث والتغيرات والقرارات السياسية التي أثرت بشكل واضح، ليس فقط علي مصر، وإنما أيضا علي منطقة الشرق الأوسط كلها.. سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، وعسكريا. بل لا نغالي إذا قلنا إن ذلك التأثير قد تعدي حدود المنطقة إلي مناطق أخري في العالم.. في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ويمكن القول إن كثيرا من القرارات السياسية التي اتخذها الرئيس عبد الناصر كانت لها آثارها وانعكاساتها سلبيا وإيجابيا، محليا ودوليا، وعلي المستوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرا من الباحثين والمفكرين السياسيين والاقتصاديين كانوا يرون أن عبد الناصر في كثير من قراراته السياسية كان «يقوم برد الفعل أكثر من قيامه بالفعل "He reacted more than he acted"» (٥٠)، وفي تصوري أن ذلك كان يرجع إلي أن الآخرين هم الذين كانوا يستفزونه بأفعالهم التي قد تهدد نظام الحكم أو تمس بالضرر قضايا وطنه وأمته العربية. وسوف يتضح ذلك عندما نعرض لاثنين من قراراته السياسية الهامة أو الكبري لما كان لها من دوي هائل وتأثيرات متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية محليا وعربيا ودوليا.

وسوف نعرض لهذه القرارات من حيث: أسباب وعناصر صنع القرار، وتحليل لمضمون القرار، ثم آثار ونتائج القرار.

١- قرار تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

كان مشروع بناء السد العالي حلما راود جمال عبد الناصر. «وكجزء من برنامجه الإصلاحي، كان عبد الناصر يود بناء سد ضخم ومحطة قوي كهربية علي نهر النيل عند أسوان. وسوف يكون المشروع واحدا من أكبر المشاريع في العالم، حيث عن طريق الري سوف يزيد الأرض الزراعية بمقدار الثلث. ولما كانت مصر ينقصها التمويل المالي للمشروع الذي قدرت تكاليفه بحوالي ١,٣ بليون دولار، فقد بحث عبد الناصر عن مساعدات خارجية. وقد أعلنت أمريكا في ديسمبر ١٩٥٥ مساعدتها المالية بحوالي ٥٦ مليون دولار، كما أعلنت بريطانيا أيضا مساهمتها بحوالي ١٤ مليون دولار» (٥١). كذلك أعلن البنك الدولي مساهمته في تمويل المشروع.

ولكن بعد فترة سحبت الأطراف الثلاثة موافقتها علي تمويل المشروع. وكانت الأسباب المعلنة لسحب التمويل، سوء موقف مصر الاقتصادي الذي لا يمكنها من بناء هذا المشروع الضخم بتكاليفه الباهظة، كما أن المشروع يضر بدول أخري أفريقية هي السودان والحبشة وأوغندا. كما أن

«دالاس» وزير الخارجية الأمريكي أعلن أنه «استجاب لذلك بسبب الضغوط الواقعة عليه، خاصة من الكونجرس، وما ادعي أنه ابتزاز blackmail من عبد الناصر»(٥٢).

أما الأسباب الخفية، فكانت ترجع إلي أن خطة «دالاس» في ذلك الوقت كانت تهدف إلي شراء صلح بين مصر وإسرائيل في مقابل بناء السد العالي. ولكن «دالاس» بدأت حماسته تفتر ويحس بمرارة نحو عبد الناصر بسبب مواقفه من صفقة الأسلحة الروسية، ومعارضته لحلف بغداد، وعدم موافقته علي الصلح مع إسرائيل، وكذلك سحب اعترافه في مايو ١٩٥٦ بنظام «شانج - كاي - شيك - وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشيوعية»(٥٣).

أما «إيدن Eden» رئيس وزراء بريطانيا فقد رأي أن عبد الناصر سبب متاعب لبريطانيا في المنطقة، وأراد أن يوقفه قبل أن يقوض وضع الغرب في العالم العربي. في حين أن فرنسا أرادت أن توقف عبد الناصر بسبب مساعدته للثورة الجزائرية بالسلاح(٥٤).

وقد تلقي عبد الناصر نبأ سحب تمويل مشروع السد العالي بشيء من الأسي والإهانة له شخصيا، ولآمال الشعب المصري. وقد قرر في نفسه الرد علي ذلك بكل قوة.

وإزاء إحساسه بهذه الاهانة أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ التي كانت مملوكة بصفة أساسية لحملة الأسهم من الإنجليز والفرنسيين، كما أعلن أن المصريين سوف يديرون القناة، كما وعد بتعويض حملة الأسهم. وأعلن أيضا أنه سوف يبني السد العالي من دخل القناة.

ومنذ إعلانه قرار تأميم القناة وتحديه للقوي الأمبريالية، فإن عبد الناصر قد اكتسب تأييدا ساحقا من الشعب العربي والدول المعادية للاستعمار(٥٥).

ومن الجدير بالذكر أن عبد الناصر قال للسير «أنتوني ناتنج A. Nating» وزير الدولة البريطاني في مقابلة معه بعد ذلك، «أن قراره بالتأميم لم يكن بسبب غضبه من سحب تمويل مشروع السد العالي أو بسبب الضغط عليه لعقد صلح مع إسرائيل، ولكن كان هدفه من رد فعله الدراماتيكي بتأميم شركة قناة السويس هو أن يعلن أن مصر لن تدور في فلك الغرب أو تتحالف معه في أية أحلاف استعمارية»(٥٦).

خلاصة القول إن عبد الناصر قد اتخذ قراره بتأميم شركة قناة السويس كرد فعل لسحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي تمويل مشروع السد العالي، ولاستعادة حق مصر في القناة، ولما وقع علي أبنائها من ظلم في حفرها.

ب- تحليل لمضمون القرار:

تشير الشواهد علي سطح الأحداث يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ إلي أن عبد الناصر فاجأ المصريين والعالم بقرار تأميم شركة قناة السويس. ولكن الواقع أن مسألة التأميم راودت فكر جمال عبد الناصر منذ عام ١٩٥٤ بعد توقيع اتفاقية الجلاء، وبعد خروج آخر جندي من جنود الاحتلال البريطاني، ذلك أن التخلص من الشركة الأجنبية التي تدير القناة، عمل كبير، وليس قرارا يصدره بجرة قلم، فإذا مظالم عشرات السنين تنتهي في لحظة. ولقد ائتمن زعيم الثورة علي سره الكبير عددا قليلا من الرجال، وعلي رأسهم العقل القانوني الوطني الدكتور حلمي بهجت بدوي(٥٧).

وقد اتخذ عبد الناصر قرار التأميم ظهر يوم السبت ٢١ يوليو ١٩٥٦، وقام بتكليف المهندس محمود يونس بإعداد وتنفيذ خطة الاستيلاء علي مقار الشركة في القاهرة والإسماعيلية والسويس وبورسعيد، وترك له حرية اختيار من يراه لمساعدته في ذلك. وكانت كلمة السر لبداية تنفيذ الخطة هي كلمة «ديلسبس» التي سوف يجيء ذكرها في خطابه الذي سيلقيه في ميدان المنشية بالإسكندرية مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦(٥٨).

وقام الرئيس في صباح الخميس ٢٦ يوليو بتكليف السيد محمد أبو نصير وزير التجارة في ذلك الوقت بإعداد مشروع قانون التأميم الذي سلمه له وهو يتأهب لإلقاء خطابه التاريخي(٥٩).

وكان مضمون القرار كما جاء في الوقائع الرسمية ينص علي:

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

وبعد الديباجة كانت مواد القانون كما يلي:

مادة ١- تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية)، وينتقل إلي الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا علي إدارتها، ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الأقفال السابق علي تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس.

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة.

مادة ٢- يتولي إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة، ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية، ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة علي الحساب الختامي، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية، وتبدأ السنة المالية في أول يوليو وتنتهي في آخر يونيه من كل عام. وتعتمد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية. وتبدأ السنة المالية الأولي من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في آخر يونيه ١٩٥٧.

ويجوز للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به إليه من أعمال.

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات.

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها في معاملاتها مع الغير.

مادة ٣- تجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج، ويحظر علي البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأي وجه من الوجوه. أو صرف أي مبالغ أو أداء أية مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية.

مادة ٤- تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحالين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم، ولا يجوز لأي منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأي وجه من الوجوه أو لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية.

مادة ٥- كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازي ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة، وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن، فضلا عن حرمانه من أي حق في المكافأة أو المعاش أو التعويض.

مادة ٦- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه(١).

في تحليلنا لمضمون هذا القرار نجد أنه نقل ملكية الشركة وتوابعها من مال وحقوق والتزامات وغير ذلك إلي الحكومة المصرية، واعتبرها مشروعا تجاريا أسنده إلي وزارة التجارة، وجعل لوزير التجارة الحق في إصدار القرارات التي تنظم عمل الشركة ماليا وإداريا وفنيا، ووضع الرقابة المالية للحساب الختامي للشركة تحت إشراف ديوان المحاسبة، ولكنه في نفس الوقت جعل الشركة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لها مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، مما يجعلها ذات أهمية خاصة.

وكان أول مجلس إدارة للشركة بعد التأميم يتكون من مجموعة من الشخصيات متعددة التخصصات والمجالات. «وقد روعي في تشكيل المجلس وضع أسماء معروفة عالميا أو تشغل مناصب هامة. وكان هذا التصرف قمة في الحنكة والبراعة، فقد كان التصور الواقعي يؤكد أن التأميم قد يؤدي إلي اهتزاز ثقة البعض في قدرة الإدارة المصرية علي تشغيل القناة. وكانت هذه الشخصيات العالمية المرموقة هي الضمان الذي قدمته مصر لدعم ثقة العالم في الإدارة المصرية.. وقد تولي رياسة الشركة في أول مجلس إدارة الدكتور حلمي بهجت بدوي (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)، وكان نائبه المهندس محمود يونس وسكرتير المجلس المهندس عبد الحميد أبو بكر»(٦١) (والأخيران من الضباط الأحرار).

وكذلك تضمن القرار تعويض حملة الأسهم "stockholders"وكان ذلك أمرا هاما علي المستوي الدولي، حيث يؤكد أن قرار التأميم أو الحكومة المصرية لن تستولي علي حقوقهم، وإنما

سوف تعوضهم عن ذلك ماليا. وكان ذلك من العوامل التي خففت من وقع وطأة التأميم علي أصحاب الأسهم ،لأنه يضمن حقوقهم كاملة، وهذا ما كان يعنيهم بالدرجة الأولي.

كما تضمن القرار عدم فصل أي موظف أو عامل، «إذ كان عدد الموظفين الموجودين في مصر ٨٠٥ موظف مصري وأجنبي، أما العمال فكان عددهم ٤٢٠٠ عامل، كلهم من المصريين»(٦٢).

وفي ذلك ضمان لحقوقهم. كذلك تضمن القرار عدم ترك العمل لأي سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة حتي تسير أعمال المرفق بنظام واطراد بشكل يضمن استمرار الملاحة وعدم حدوث ارتباك أو فوضي(٦٣). وذلك حتي لا تكون هناك ذريعة للتشهير بمصر في الأوساط العالمية والمحلية من المعارضين للتأميم. وبالرغم من ذلك قام بعض المرشدين الأجانب بمؤامرة تتضمن التخلي عن العمل في وقت معين حددوه بمنتصف ليلة ١٤/ ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ بتحريض من الخارج، معتقدين أن ذلك سوف يؤدي إلي ارتباك وفوضي في مرور السفن عبر القناة، ويتخذ من ذلك حجة للتشهير بمصر وعدم قدرتها علي إدارة الملاحة في القناة. ولكن المؤامرة فشلت، حيث قام المرشدون المصريون واليونانيون رغم قلة عددهم بالعمل المتواصل في إرشاد السفن عبر القناة حتي تفشل المؤامرة، فقد عبرت ٤٢ سفينة ليلة انسحاب المرشدين الأجانب، لم يعق سيرها عائق، فهللت مصر وكبرت، وشاركها فرحتها العالم الحر كله(٦٤).

كانت الشركة قبل التأميم تمثل نوعا من الاحتلال أو الاستعمار المقنع، فهي كانت بمثابة دولة داخل الدولة، وكانت لها علاقات مشبوهة مع بعض اليهود والإسرائيليين وبعض القوي الاقتصادية العالمية التي كانت تستخدم القناة أحيانا لأغراض عسكرية وذلك بمرور بعض شحنات السلاح لإسرائيل، وأحيانا أخري للتجسس علينا لحساب إسرائيل وبعض القوي الاستعمارية المناهضة للثورة المصرية وتطلعاتها إلي التحرر. وقد جاء قرار التأميم محطما لهذه الدولة وقاطعا لصلة هذه الأطراف المشبوهة، ولسلامة البلاد العسكرية وأمنها الداخلي(٦٥).

إن عودة القناة إلي مصر سوف يجعلها تستخدم أموالها في بناء السد العالي وتدعيم اقتصادها الوطني، بما يعود بالخير علي الشعب ورفع مستوي معيشته. لقد كان الهدف من استرداد حقوق مصر المشروعة وإقناع العالم أن مصر لديها القدرة علي استعمال حقوقها وإدارتها لصالح شعبها والشعوب الأخري التي تستخدم القناة.

لقد كـانت شعوب الـعالم الثالث تتطلع إلـي تجربة مصـر في التأميم بكـل الأمل والرجاء في النجاح لكي تحذو حذوها في تأميم مواردها الطبيعية وتتخلص من التخلف والتبعية للقوي الأجنبية الاستعمارية، حتي أن زعيما ثوريا مثل «كاسترو» عندما كان يتابع مع رجاله في الجبال أخبار الغزو البريطاني الفرنسي علي مـصر، ومقاومة الشعب المصري الباسلـة، قبل انتصار ثورته، خطب في رجاله قائلا: إذا كان في استطاعة شعب صغير مثل الشعب المصري التصدي لامبراطوريتين ولدولة تابعة، أفلا نستطيع نحن أن نتصدي لديكتاتور تابع وهو الجنرال باتيستا؟(٦٦).

لقد كان الخطاب الاجتماعي والسياسي لعبد الناصر خلال تلك الفترة يتركز حول فكرة التحرر من الاستعمار وأعوانه، واسترداد كافـة الحقوق المشروعة والمسلوبة، التي يمكن بواسطتها إعادة بناء المجتمع المصري، بحيث يسمح للطبقات الاجتماعية الكادحة والتي كانت تعيش علي هامش الحياة قبل الثـورة، أن تعيش في قلب الحـياة الاجتـماعيـة وتسترد حـقوقهـا السيـاسية والاجـتماعـية والاقتصادية، وبذلك يتحقق التوازن الاجتماعي بين فئات وطبقات المجتمع.

«لقد توصل جـمال عبد الناصـر إلي حقيقـة كبري وهي: أن نجاح القـرار يرتبط بكفاءة إدارة المرفق. وهكذا ركز اهتمامه في اختيار رجال التأميم، معتبرا أنها العامل الأساسي في النجاح، ثم أعطي لهؤلاء الرجـال سلطة الدولة كلها في الإدارة والتصـرف.. لقد كان عبـد الناصر في ذروة الأزمة يملك مقدرة الاستيعاب الكلي، وهي أهم عناصر القيادة التاريخية(٦٧).

إن قرار التأميم، ثم انتصـار مصر في حرب السويس، فقد وضع مصـر في مقدمة دول العالم المباشرة، انتصارا سياسيا لمصر ولقيادة عبد الناصر، فقد وضع مصر في مقدمة دول العالم الثالث، وعقد الزعامة المحلية والدوليـة لعبد الناصر، كما كان قرار التأميم أيضا انتصـارا اجتماعيا ،حيث وقف الشـعب صلبا ومـتمـاسكا خلف قـائده يسانده ويؤازره مـحقـقا ذروة الضـبط والتمـاسك الاجتماعي. كـما كان القرار نقطة البدء في إعـادة بناء المجتمع المصري، وإعادة صيـاغة التركيب الطبقي علي أسس من العدالة وتذويب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع.

جـ- الآثار والنتائج:

ترتب علي قرار التـأميم مـجموعة مـن الآثار والنتائج السيـاسية والاجـتماعـية والاقتـصادية والعـسكرية، بلغ تأثيرها علي المسـتوي المحلي والـعربي والدولي، ويمكن لنا تلخـيص هذه الآثار

والنتائج فيما يلي:

١- كان أول رد فعل لقرار التأميم، قيام بريطانيا وفرنسا وأمريكا ببعض الإجراءات الاقتصادية بهدف الضغط علي مصر للتراجع عن القرار. وقد تمثل ذلك في تجميد أرصدة مصر من العملات الصعبة في بنوك هذه الدول(٦٨).

٢- أدي تداعي الأحداث إلي أهم نتيجة وأكثرها خطورة وهي شن الحرب علي مصر، فيما عرف باسم «مؤامرة العدوان الثلاثي علي مصر»، التي قامت بها إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، وقد أعلن عبد الناصر المقاومة. والتف الشعب حوله وسانده في موقفه. وقد احتلت إسرائيل سيناء، كما احتلت بريطانيا وفرنسا جزءا كبيرا من مدينة بورسعيد. وقد اجتمع مجلس الأمن وأعلن قراره بوقف القتال. ودعت أمريكا أيضا إلي وقف القتال بعد أن شعرت أن بريطانيا وفرنسا خدعاها. ولكن القوات الفرنسية والبريطانية استمرت في عدوانها، ثم قامت روسيا علي لسان «بولجانين Bulganin» بإرسال رسائل إلي «إيدن» و«جي موليه» و«بن جوريون» بوقف القتال وإلا فإن الاتحاد السوفيتي علي استعداد لاستخدام قواته لسحق المعتدين وإعادة السلام، كما هدد باستعمال القنابل الذرية ضد لندن وباريس إذا لم تنسحب القوات البريطانية والفرنسية من منطقة قناة السويس(٦٩).

ولما شعرت بريطانيا وفرنسا بحرج موقفهما ووقوف العالم كله ضدهما، لم تجدا بدا من التسليم بوقف القتال، ثم اضطرتا إلي سحب قواتهما من منطقة القناة وبورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، ثم تلكأت إسرائيل في الانسحاب من سيناء لرغبتها في الحصول علي بعض الشروط أو الغنائم، ولكنها تحت الضغط والتهديد الأمريكي والعالمي اضطرت إلي الانسحاب نهائيا من سيناء يوم ٧ مارس ١٩٥٧(٧٠).

وقد ترتب علي حرب السويس عام ١٩٥٦ مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها:

- استقالة «إيدن» من منصبه يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦، وسقوط وزارة «جي موليه» الفرنسية في ٢١ مايو ١٩٥٧(٧١).

-تدهور الجنيه الاسترليني، ولجوء بريطانيا إلي أمريكا للاستدانة، كما تم توزيع البترول

بالبطاقات في بعض الدول الأوروبية(٧٢).

- أصبحت بريطانيا وفرنسا دولتان من الدرجة الثانية، ولم يعد لهما سلطان أو سطوة، وتركتا مسرح السياسة لدول أكبر منهما(٧٣).

- ألغت مصر اتفاقية ١٩٥٤ مع بريطانيا، كما استولت علي القاعدة العسكرية في القناة، ولم تعد مصر ترتبط بإنجلترا بأية قيود أو اتفاق(٧٤).

- استغل القادة السوفيت مسألة السويس استغلالا ناجحا بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بدأت فترة جديدة من الحزم المتزايد تسمع من الكرملين(٧٥). كما أعلن السوفيت عزمهم علي مساعدة مصر في بناء السد العالي. وقد أدي ذلك إلي توطيد الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي وحليفاته من الدول الاشتراكية، مما كان له أثره فيما بعد في توجه عبد الناصر السياسي نحو الفكر الاشتراكي(٧٦). ودخول السوفيت إلي منطقة الشرق الأوسط كقوة مهددة لنفوذ المعسكر الغربي.

- وقوف الشعب العربي في مصر وكافة الدول العربية مؤيدا ومساندا لعبد الناصر، مما كان له أثره بعد ذلك في نضوج فكرة القومية العربية كمبدأ أو عقيدة لعبد الناصر، فدعا الشعوب العربية للالتفاف حولها وترسيخها بينهم.

٣- أصبح تأميم القناة ومعركة السويس نقطة التقاء تجمعت حولها أماني المصريين في تدعيم الاستقلال الوطني وتحقيق التقدم عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تجمعت حولها أماني كثير من الشعوب في التحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

٤- أدي تأميم القناة إلي قيام الحكومة المصرية بعد حرب السويس بتمصير عدد كبير من الشركات والمؤسسات والبنوك الأجنبية، التي أصبحت ركيزة أساسية في تدعيم الاقتصاد الوطني لصالح الشعب، ورفع مستوي معيشته اجتماعيا واقتصاديا.

٥- من تأميم القناة، ومن حرب السويس، اكتشف الشعب المصري طاقاته الكامنة ومصادر قوته الحقيقية، وأعاد اكتشاف نفسه كشعب أصيل صاحب حضارة عريقة. لقد كان الشعب هو البطل الحقيقي.. ولو تردد لحظة في هذه الأيام العصيبة أو ضعف لحظة أو اهتز إيمانه، لما كانت

هناك جدوي من أي شيء، لا من قيادة عـبد الناصر، ولا من تضامن بقية الشـعوب العربية، ولا من تعاطف الشعوب الإفريقية والآسيوسة، ولا من مواقف الأمم المتحدة، ولا من سياسة أمريكا، ولا من الإنذار الروسي(٧٧).

٦- لقد خرج عبد الناصر من معركة التأميم وحرب السويس منتصرا وأصبح زعيما عالميا ورمزا للسيادة والتحرر. ويقول صلاح منتصر : «ورغم كل مـا قيل ضد عبد الناصر، وما سوف يقال، فإن معركة السويس سوف تبقي في رأيي، التاريخ الذي لا يخترقه الرصاص في مسيرة جمال عبد الناصر»(٧٨).

٣- قرار سحب قوات الطوارئ الدولية ١٩٦٧:

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

بعد انتهاء حرب السـويس ١٩٥٦، اشترطت إسرائيل لانسحابها من سيناء مـوافقة مصر علي وجود إدارة محايدة في قطاع غـزة، وحرية الملاحة في مياه خليج العقـبة مع وجود قوات طوارئ دولية تحمي مرور السفن، ولتمنع مصر مرة أخري من إغلاق خليج العقبة(٧٩).

وقد وافـقت مصر علي ذلك تحت ضغط الولايـات المتحدة الأمريكيـة، «ولم يشأ جمال عـبد الناصر أن يعاند ويواصل تحدي أمريكا، لأنه وجد في ذلك علي حد تعبـيره - موقفا غير سياسي - وقبل هذا الشرط مرغما..»(٨٠).

وعندما بـدأت الأزمة في مايو ١٩٦٧، بعـد أن علمت مصـر بوجود حـشود إسرائيلـية علي الحدود السـورية للتحرش بـها والضغط عليـها، في محـاولة لإسقاط نظـام الحكم السوري، بدأ موضـوع قوات الطوارئ يعـود إلي مســرح الأحداث والمناقـشات بين القيـادة المصرية السـياسـية والعسكرية.

وكان موضوع سحب قـوات الطوارئ الدولية من خليج العقبة قد استقـر عليه عبد الناصر منذ عام ١٩٦٤ بسبب حملات التشهير ضد مصر من بعض القوي العربية والدولية، بدعوي أن وجود هذه القوات يمس كـرامة مصر وينتـقص من سيادتهـا علي أراضيهـا. ويؤكد ذلك محمـد حسنين هيكل بأن التفكير في ســحب هذه القوات قد بدأ عام ١٩٦٤ وأثناء الاستعداد لمـؤتمر القمة العربي

الثالث في الدار البيضاء، ثم تجدد مرة أخري في أواخر سنة ١٩٦٦ بناء علي اقتراح من المشير عامر بسبب حملات التشهير ضد مصر، ثم عاد إلي الظهور مرة ثالثة في معرض تطمين الملك حسين للتعاون مع خطط القيادة العربية في ربيع ١٩٦٧(٨١).

لقد استقر عبد الناصر علي قرار سحب قوات الطوارئ الدولية بعد المناقشات والجدل مع القيادة العسكرية والسياسية. ولكن المشكلة كانت تتمثل في: هل يتم سحب قوات الطوارئ بالكامل من غزة وخليج العقبة أم يكتفي بطلب إخلائها لمواقعها علي الحدود المصرية الإسرائيلية وتجميعها في قطاع غزة؟ . . «كان رأي عبد الناصر أنه يري الاكتفاء بسحب قوات الطوارئ من علي خط الحدود الدولية بين مصر وفلسطين قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، لأن ذلك الوضع يعطيه ما يريده بالضبط وهو جبهة مفتوحة أمام إسرائيل لنجدة سوريا دون أن يصل الأمر إلي غزة وشرم الشيخ»(٨٢).

«ولكن السكرتير العام للأمم المتحدة قد اضطر عبد الناصر إلي الاختيار بين: لا انسحاب للقوات أو انسحاب كامل لها. وبدون مفاجأة اختار عبد الناصر الأمر الثاني»(٨٣).

وهكذا كان قرار سحب قوات الطوارئ الدولية، بسبب حملات التشهير ضد مصر وبسبب إيجاد جبهة مفتوحة علي الحدود المصرية الإسرائيلية، تسمح بنجدة سوريا إذا حاولت إسرائيل العدوان عليها.

ب- تحليل لمضمون القرار:

كلف عبد الناصر وزير الخارجية المصري بإعداد خطاب يتضمن القرار بسحب قوات الطوارئ الدولية، ويبلغ به السكرتير العام للأمم المتحدة، وكان مضمون الخطاب بالقرار كما يلي:

«إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتشرف بإخطار سعادتكم أنها قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة علي أراضي الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة. وعلي هذا الأساس فإنني أطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب هذه القوات في أسرع وقت ممكن»(٨٤).

إن عملية صنع القرار هي استجابة لموقف يشكل مشكلة، والمواقف التي تحدد صنع القرار بفعالية قد تأتي إما من خلال النظام نفسه، أو تأتي من خارج النظام أو من البيئة(٨٥). ولقد كان

قرار سحب قـوات الطوارىء في حقيقته اسـتجابة أو رد فعل لموقف كان يشكل مشكلـة أمام عبد الناصر، ذات أبعاد سياسية وطنية، وأبعاد عسكرية أو أمنية داخلية.

فمن حيث البـعد السياسي، كـانت حملات التشهـير قد زادت في الآونة الأخيرة ضـد مصر وسيادتها، وضد وطنية عبد الناصـر وعروبته، لسكوته علي بقاء قوات الطوارئ علي أرض مصر، خاصـة عند خليج العقـبة. ومن حيث البـعد العـسكري والأمني، فإن وجود هـذه القوات علي الحدود بين مصر وإسرائـيل قد يشكل عقبة أمام القوات المصرية في حـالة نجدة سوريا إذا تعرضت لعدوان إسرائيل.

وبالإضافة إلي ما سبق، وعلي الطرف الآخر، كانت المواقف الخارجية تتمثل في موقف الدول الغربية الكبري، خاصة أمريكا وإنجلترا وفرنسا التي كانت تحكم تصرفاتها وسلوكها تجاه مصر عقدة حرب السويس، وقوة مصر.. التي اكتسبتها من خلال تجربتها الاشتراكية الديمقراطية التي ساعدت علي نمو الاقتصـاد الوطني وازدهاره إلي حد كبيـر وارتفاع مستوي المعـيشة لدي كثيـر من الفئات الاجتماعـية، التي اكتسبـتها من خلال علاقات الصـداقة والتعاون مع الاتحاد السوفـيتي ومنظومة الدول الاشتـراكيـة الأخري.. هذا إلي جانب مكانة مـصر المرمـوقة بين دول العالم الـثالث التي اكتسبتها بسبب مناصرتها لقضاياها ومساعدة حركات التحرر الوطني في العالم.

كمـا أن قرار مصـر بسحب قـوات الطوارئ وإغلاق خليج العقـبة اعتـبرته الولايات المتـحدة الأمريكية أمرا غير قانوني في حق الملاحة الإسرائيلية وعامل تهديد للسلام، ذلك أن حرية الملاحة والمرور البريء في الممرات المائية الدولية منفعة حيوية للمجتمع الدولي(٨٦).

وعلي ذلك، وأمـام هذه المواقف، أصبـحت الإدارة الأمريـكية - خـاصة الرئيس الأمـريكي «جونسون» - في حـاجة إلي التخلص من عبـد الناصر وإزاحته والقضـاء علي نظام حكمه، لأنه عامل تهديد لمصـالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط. ففي الأيام الأخـيرة من سنة ١٩٦٦، كان واضحا أن القـرار الأمريكي النهائي هو الخلاص من ناصر.. أو اصـطياد «الديك الرومي» حسب التعبير الذي استعلمه الرئيس الأمريكي(٨٧).

هل كان عبد الناصر مـحقا في قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية؟ يقـول الفريق أول محمد فوزي: «.. كـان مجرد قرار عـاطفي وإعلامي، أكثـر منه سياسـيا وعسكريا، بل كـان رد فعل

سحب قوات الطوارئ.. مزعجا للقوات المسلحة..»(٨٨). ويقول أيضا الفريق كمال حسن علي : «إنه فعلا منتهي التحدي، ولكن عبد الناصر ولا شك يستند تماما إلي معلومات مؤكدة بأن إسرائيل لن تقوم بضربه، أو أنه يعتمد علي قوة عظمي تدافع عنه، فلسنا في أوضاع تسمح لنا بدخول معركة..»(٨٩).

جـ- الآثار والنتائج:

كان أهم نتائج قرار سحب قوات الطوارئ الدولية وأخطرها هو وقوع العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيه ١٩٦٧ والهزيمة الساحقة خلال ست ساعات واحتلال إسرائيل أجزاء من أراضي مصر وسوريا والأردن، نتيجة مؤامرة مدبرة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، وكان حجم الهزيمة يفوق حتي ما توقعه الإسرائيليون أنفسهم.. «إن الهزيمة المصرية قبل كل شيء هزيمة القيادة العليا»(٩٠).

وقد ترتب علي هزيمة يونيه مجموعة من النتائج، أهمها:

١- إعلان عبد الناصر تحمله مسئولية ما حدث، وقرر التنحي عن الحكم. ولكن الشعب رفض الهزيمة، كما رفض فكرة تخلي عبد الناصر عن الحكم في مظاهرات ٩ و١٠ يونيه.

٢- كشفت الهزيمة عن البيروقراطية العسكرية التي سيطرت علي القيادة العسكرية واهتمت بمصالحها وتحولت إلي مراكز قوي تضغط علي القيادة السياسية وعلي دوائر صنع القرار لصالحها وصالح القوي الأخري المتحالفة معها، حتي أنها وبعد أيام من الهزيمة حاولت القيام بمؤامرة للاستيلاء علي السلطة، ولكن القيادة السياسية والعسكرية الجديدة تمكنت من دحرها والقبض علي أفرادها وانتحار كبيرها «المشير عامر».

٣- لم تستطع إسرائيل - رغم انتصارها العسكري - أن تهزم الإرادة المصرية والعربية، أو حتي تطويعها من أجل الوصول إلي أهدافها السياسية(٩١). وتجلي ذلك في مظاهرات ٩ و١٠ يونيه.

٤- وقوف الدول العربية إلي جانب مصر وسوريا والأردن في محنتها ورفضها أيضا للهزيمة من خلال مؤتمر الخرطوم، الذي أعلن أنه لا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل ولا للتخلي عن حقوق

الشعب الفلسطيني(٩٢).

٥- اشتعال المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلنت قيادة المقاومة الكفاح المسلح لاستعادة حقوقها المشروعة.

٦- أسرع عبد الناصر بعد عودته إلي الحكم وسقوط البيروقراطية العسكرية إلي إعادة تنظيم القوات مسلحة لإعداد الدولة للحرب وإزالة آثار العدوان.

٧- توقف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه الاقتصاد المصري إلي اقتصاد حرب لمواجهة آثار الهزيمة. وفي ذلك يقول عبد الناصر: «إننا الآن نقوم بتوجيه اقتصادنا ليكون اقتصاد حرب، وليتحمل معركة طويلة، ولأن عدونا سيستخدم ضدنا كل الأسلحة بجانب ذلك أسلحة الضغط الاقتصادي»(٩٣).

٨- تركت الهزيمة آثارا نفسية واجتماعية سيئة علي الشعب المصري بل والعربي كله، فالهزيمة كانت بمثابة وصمة عار لحقت بكل مصري وعربي في أي مكان، وتصدعت العلاقات الاجتماعية واهتز البناء الاجتماعي للمجتمع المصري بتأثير إضرابات الطلبة والعمال عام ١٩٦٨.

٩- أكدت الدراسات التي أجريت بعد ذلك أن إسرائيل وأمريكا كانتا تهدفان من عدوانهما علي مصر والدول العربية تحقيق النتائج التالية:

القضاء علي القومية العربية، إسقاط نظم الحكم الثورية في الوطن العربي، القضاء علي القوة العسكرية المصرية، القضاء علي الاقتصاد المصري، فرض الصلح علي العرب بالقوة، إقامة إسرائيل الكبري(٩٤).

خلاصة وتعقيب وأسلوبه في صنع القرار:

تعرفنا خلال هذا الفصل علي الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية جمال عبد الناصر التي اكتسبها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية. فهو ينتمي إلي أسرة ريفية صعيدية من الطبقة الوسطي، وعايش أفراد هذه الطبقة خلال تنقله مع والده موظف البريد بين مدن مصر

المختلفة. اشترك جمال في المظاهرات ضد الاحتلال الإنجليزي في شبابه، ليؤكد بذلك انتماءه وحبه لوطنه. وتعلم دروس الوطنية الأولي علي يد عمه «خليل» الذي شارك في ثورة ١٩١٩ وسجن بسبب ذلك. وانخرط جمال في سلك الجندية وأصبح ضابطا واشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨ فزادته خبرة وحنكة، كما زادته إيمانا وولاء لوطنه، وفي ذات الوقت كرها لنظام الحكم القائم وسيطرة الاحتلال الإنجليزي وتعاون بعض المصريين من كبار الإقطاعيين والرأسماليين مع الملك والاستعمار، فدفعه ذلك إلي تكوين تنظيم الضباط الأحرار، ليخلص وطنه من فساد الحكم، وطرد المستعمر الأجنبي، وتغيير المجتمع لصالح الطبقات الاجتماعية الكادحة التي نشأ وتربي بينها. وقد حقق ذلك عن طريق الثورة.

وقرأ عبد الناصر كتب التاريخ والسياسة والاقتصاد، كما قرأ سير الشخصيات التاريخية الكبيرة الأجنبية والوطنية وتأثر بكثير منها. وقد أكد ذلك الكثير من الشخصيات التي عرفته عن قرب، وكذلك معظم الكتاب والسياسيين الذين كتبوا عنه. ولعل ذلك أبرز دليل علي بعض الذين ادعوا أن عبد الناصر لم يقرأ التاريخ من أمثال الكاتب أنيس منصور الذي ادعي ذلك في كتابه عن عبد الناصر.

ولقد تحددت أهم سمات أو خصائص شخصيته في صفات مثل الذكاء والقوة والصبر وتحمل المشاق، والقدرة علي التنظيم والسرية في العمل والتدين وموهبة القيادة أو الزعامة التي توهجت بعد دحر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

ويري البعض أن من أهم سلبيات عبد الناصر هو وضعه الثورة واستمرارها في مقابل الديمقراطية أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، وحتي تجاربه الديمقراطية في التنظيم السياسي الواحد قد فشلت جميعها واحدة تلو الأخري، وغابت الديمقراطية الحقيقية في عهده - رغم إنجازاته الأخري العديدة - لدرجة أن البعض يرجع هزيمة يونيه ١٩٦٧ إلي غياب الديمقراطية.

وفي الواقع إن وضع عبد الناصر استمرارية الثورة في مقابل الديمقراطية أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، كانت تفرضه الظروف والملابسات في ذلك الوقت، لأن تقديم الديمقراطية آنذاك كان يعني تصفية الثورة وعودة الجيش إلي ثكناته، وما قد يترتب علي ذلك من أضرار قد تلحق بالقائمين بالثورة من قوي متعددة داخلية وخارجية كان يهمها الإطاحة بعبد الناصر شخصيا

وبثورته. ثم إن ذلك لم يكن وضعا دائما، وإنما هو مرحلة حتي تثبت الثورة أركانها، ثم تنطلق لتحقيق أهدافها المعلنة التي كان من بينها إقامة ديمقراطية سليمة. ثم أنه قام بعد ذلك ببعض الإجراءات لتطبيق الديمقراطية من خلال التنظيم السياسي الواحد الذي يضم كل فئات الشعب بعد أن ثبت له فشل الأحزاب السياسية وفسادها في الحكم. وفي رأيي أن هزيمة يونيه ١٩٦٧ لم تكن فقط بسبب غياب الديمقراطية - كما ادعي البعض - وإنما كانت بسبب فساد القيادات العسكرية العليا وقلة خبرتها العسكرية وسوء التنظيم والتخطيط. ويؤكد ذلك انتصار أكتوبر ١٩٧٣ الذي تم في ظل التنظيم السياسي الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي، ولم تكن المنابر أو الأحزاب السياسية قد أخذت طريقها بعد في الحياة السياسية المصرية. وإنما جاء الانتصار في أكتوبر ١٩٧٣ بالتنظيم والتخطيط السليم والسرية في ذلك. ومع ذلك لا يمكن إعفاء عبد الناصر من مسئولية الهزيمة باعتباره القائد والزعيم، وقد اعترف هو بذلك بكل صراحة وشجاعة في خطاب التنحي.

وقد عرضنا أيضا لقرارات كبري فرضتها ضرورات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية أو أمنية. وما يهمنا في ذلك هو أسلوبه في صنع القرار.

لقد كان عبد الناصر يعتمد كثيرا في قراراته السياسية الكبري علي شخصيته الكاريزمية الملهمة وحب الجماهير له وإيمانها بزعامته مصريا وعربيا ودوليا.

وكان أسلوبه في صنع القرار يعتمد كثيرا علي القراءة التفصيلية الدقيقة لكل ما يصل إليه من بريد، إضافة إلي حرصه علي الاستماع إلي إذاعات العالم المختلفة وقراءة الصحف المصرية والأجنبية ومناقشة الموضوعات المختلفة مع القادة العرب وزواره الأجانب. كما أنه كان حريصا علي تعدد مراكز صنع القرار بأن يطلب من أكثر من جهة دراسة الموضوع الذي هو بصدد اتخاذ قرار فيه، مثل التنظيم السياسي والمخابرات ومجلس الوزارة وبعض المختصين المقربين إليه ويثق فيهم، ثم إعادة الموضوع إليه بعد دراسته لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

باختصار، كان عبد الناصر يتخذ القرار، ثم يدفعه إلي أكثر من جهة لدراسته وإبداء رأيها فيه وإعادته إليه، وكان يناقشها أحيانا في القرار، إذا اختلف معهم فيه، ولكنه كان يصر علي رأيه، ويعلن تحمله للمسئولية بمفرده، ثم يختار الوقت المناسب لإعلان قراره، كما لو كان قد اتخذه فجأة وبطريقة فردية. ويؤكد ذلك القرارات الثلاثة التي عرضنا لها سابقا. ويعتبر عبد الناصر أول

رئيس ينشئ سكرتارية للمعلومات إلي جانبه، يصب عندها كل المعلومات والحقائق التي يستند إليها الرئيس بعد ذلك في صنع القرار.

هوامش الفصل الثاني

(١) سعد الدين إبراهيم، تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) طلعت عبد الحميد فايق، دراسة تحليلية للفكر التربوية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص٣٧.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٤) صلاح نصر، ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير، الجزءالأول، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ١٠٨-١١١.

(٥) خالد محيي الدين، الآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص ٣٢٨.

(6) Hess, Beth, B& others, Sociology, Macmillan Publishing Company, New York, 1985, p.120.

(7) Phillips, Bernard, Sociology: From Concepts to Practice, Mc Graw-Hill Book Company, New York, 1979, p,56.

(8) Hewitt, John, p & Hewitt, Myrna Livingston, Introducing Sociology, Printice - Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersy, 1986, P. 121.

(٩) جاك دومال وماري لورواء جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة، ترجمة ريمون نشاطي، دار الآداب، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٦.

(١٠) أ. أجار ييشيف، ناصر، ترجمة سلوى أبو سعدة وأحمد شرف، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٨.

(١١) جاك دومال وماري لورواء مرجع سابق، ص ٤٧.
(١٢) أ. أجاربيشيف، مرجع سابق، ص ٣٩.
(١٣) إبراهيم عامر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٧١.

(14) Lindzey, Gardner & Aronson, Elliot, the handbook of Social psychology, Volumfive, Addison- wesley publishing company, Inc, california, 1969, p. 396.

(١٥) أ. أجار ييشيف، مرجع سابق، ص ١٢-١٣.

(١٦) المرجع السابق، ص ٤٠.
(١٧) جاك دومال وماري لورواء مرجع سابق، ص ٦٤.
(١٨) أسامة الغزالي حرب، ثورة يوليو والنخبة المصرية، دورية المجتمع المدني، تصدر عن مركز ابن

خلدون، القاهرة، العدد رقم ٨ أغسطس ١٩٩٢، ص ١٠-١١.
(١٩) ر.ك. كارنجيا، كيف نجح عبد الناصر، تعريب خيرى حماد، دار المعارف ١٩٦٥، ص٤٠.
(٢٠) خالد محيى الدين، مرجع سابق ص ٦٥.
(٢١) أ. أجار بيشيف، مرجع سابق ص ٢٥.

(٢٢) محمد صبيح، أيام وأيام، مطبعة العالم العربى، ١٩٦٦، ص ٤٤٢.
(٢٣) محمد عبد الواحد حجازى، الديكتاتورية محنة الإسلام والعالم، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٨، ص١١٠.
(٢٤) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص ٦٨.
(٢٥) المرجع السابق، ص ٤٧.
(٢٦) صلاح نصر، مرجع سابق ص١١٧.
(٢٧) فتحى رضوان، عبد الناصر، كتاب الهلال، ١٩٩١، ص٢١٨-٢١٩.

(٢٨) محمد فائق، من حديث معه فى مجلة الشباب، العدد رقم ١٧٢ نوفمبر ١٩٩١، ص٢٣.
(٢٩) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(30) Sperling, Abraham, Psychology made simple, W.H. Allen& company, London, 1967, p. 169.
(31) Phillips, Bernard, op. cit,p. 78.
(32) Stadt, Ronald, W & others, Managing Career education programs, Printice- Hall, Inc. Engle wood cliffs, New Jersy, 1973, P. 49-53.

(٣٣) خالد محيى الدين، مرجع سابق ص ٣٣.

(٣٤) جاك دومال ومارى لوروا، مرجع سابق ص ٧-٨.
(٣٥) سعد زغلول نصار، أربعة كتب عن القائد والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١، ص١٦٠.
(36) Rustow, Dank wart, A, Aworld of nations: Problems of Political Modernization, the brooking Institution, Washington, D.C. 1968, P, 161.
(٣٧) محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص ٤٥١.
(٣٨) حمدى الكنيسى، قالوا فى عبد الناصر، دار القلم، بيروت، ١٩٧١، ص٥٣.

(٣٩) إبراهيم العربى، عبد الناصر بين يدى التاريخ، مطابع المختار للطباعة والنشر، ١٩٨٥ ص ٤٨.
(٤٠) جيهان السادات، سيدة من مصر، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٧، ص١٨٦.
(٤١) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، مرجع سابق، ص ١٠٠.
(٤٢) أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨، ص ١٧٠، ص١٣٥.
(٤٣) محمد عبد الواحد حجازى، مرجع سابق، ص١٠٦.
(٤٤) أنيس منصور، عبد الناصر المفترى عليه والمفترى علينا، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٨، ص ١٧٥، ص١٩٢.
(٤٥) موسى صبرى، السادات الحقيقة والأسطورة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٥، ص٢٨١.

(٤٦) جاك دومال ومارى لوروا، مرجع سابق ص١٨.
(٤٧) أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص٢٦٣.
(٤٨) حمدى الكنيسى، مرجع سابق ص٣٥.
(٤٩) مصطفى الحكيم، عبد الناصر: قضايا ومواقف، منشورات جريدة صوت العرب، بيروت،

ص١٩٧١،ص١٤.

(50) Gold schmidt, Arthur, jr, Acomcise History of the Middle East, the American university in Cairo Press, 1983, p. 263.

(51) Deconde, Alexander, op. cit. p. 288.
(52) I bid, p. 288.

(53) I bid, p. 288.
(54) Goldschmidt, Arthur, jr, op. cit, p. 265.
(55) Deconde, Alexander, op. cit, pp. 288-289.
(56) Kadi, Leila, S, Asurvey of American- Israeli Relations, Palestiene Research Center, Beirut, Lebanon, 1969, p.79.

(٥٧) محمد صبيح، مرجع سابق، ص ٤٨٢.
(٥٨) عبد الحميد أبو بكر، قناة السويس والأيام التى هزت الدنيا، كتاب أكتوبر، ١٩٨٧ ص٢٣.
(٥٩) المرجع السابق، ص٤٦.

(٦٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠، الخميس ٢٦ يوليو ١٩٥٦، ص١-٢.

(٦١) عبد الحميد أبو بكر، مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.
(٦٢) المرجع السابق، ص١٠٥-١٠٦.
(٦٣) محمد أبو نصير، دراسة فى كتاب: قناة السويس حقائق ووثائق، مجموعة اخترنالك، العدد رقم ٢٩، بدون تاريخ ص ٩٨.

(٦٤) عبد الحميد أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٨٣.
(٦٥) كمال عبد الحميد، دراسة فى كتاب: قناة السويس حقائق ووثائق، مرجع سابق، ص١٥٧.
(٦٦) محمد حسنين هيكل وآخرون، معركة السويس: ثلاثون عاما، دار الشروق، ١٩٨٩، ص٣٦.

(٦٧) عبد الحميد أبو بكر، مرجع سابق، ص٣٣٤.

(٦٨) مصطفى الحكيم، مرجع سابق ص٥٣-٥٤.
(69) Ambrose, Stephen, E, Eisenhower the Prisedent, Volume two, Simon and Schaster, New York, 1984, p. 367-368.

(70) Kade, Leila, S, op. cit, p 95-112.

(٧١) راندولف تشرشل، أسرار حرب السويس، ترجمة عبد المنعم شميس، دار القاهرة للطباعة، بدون تاريخ ص٧٣.
(٧٢) المرجع السابق، ص ٨٢.
(٧٣) محمد عبد القادر حاتم، العدوان الثلاثى على مصر، دار المعارف ١٩٥٦، ص١٥٨.
(٧٤) مصطفى صفوت، مصر المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥، ص٢٧٥.
(75) Mccormick, James, M, A Reader in American Foreign Policy, F.E. Peacock Publishers, Inc, Itasca, ILLinois, 1986, p. 79.

(٧٦) ر. ك. كارنجيا، مرجع سابق، ص٨٢.

(٧٧) محمد حسنين هيكل وآخرون، معركة السويس، مرجع سابق، ص٣٤.

(٧٨) صلاح منتصر، من مقدمته لكتاب: قناة السويس والأيام التى هزت الدنيا، مرجع سابق، ص٨.

(79) Kadi, Leila S,op. cit, p.p. 106-107.

(٨٠) أحمد حمروش، مرجع سابق، ص٤٨٧.

(٨١) محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مرجع سابق، ص٤٥٧.

(٨٢) المرجع السابق، ص ٤٦٢.

(83) Quandt, William, B, Decad of Decisions, University of California Press, Los Angelos, 1977, p. 41.

(٨٤) محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مرجع سابق، ص٤٧٦.

(85) Lindzey, Gardner & Aronson, Elliot, the handbook of Social psychology, Volume one, Addison- Wisley Publishing company, London, 1968, p. 578.

(86) Quandt, william, B, op. cit, p. 43.

(٨٧) محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، مرجع سابق، ص٣٧٤.

(٨٨) محمد فوزى، حرب الثلاث سنوات ٦٧/ ١٩٧٠، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤، ص ٧٧.

(٨٩) كمال حسن على، محاربون ومفاوضون، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦، ص٤٠.

(٩٠) جاك دومال ومارى لوروا، مرجع سابق، ص١٦٦.

(٩١) محمد فوزى، مرجع سابق، ص٣٧٥.

(92) Quandt, William, B, op. cit, p. 65.

(٩٣) محمد فيصل عبد المنعم، نحن وإسرائيل فى معركة المصير، شركة توزيع أخبار اليوم، ١٩٦٨، ص١١٥.

(٩٤) المرجع السابق، ص١٥.

الفصل الثالث

أنور السادات والقرارات السياسية الكبرى

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية السادات

ثانيا: السمات الشخصية للسادات

ثالثا: القرارات السياسية الكبرى:

١- قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣

٢- قرار الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤

٣- قرار الذهاب إلى إسرائيل ١٩٧٧

- خلاصة وتعقيب وأسلوبه فى صنع القرار

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية السادات

تمهيد:

عندما تولي الرئيس أنور السادات حكم مصر في عام ١٩٧٠، خلفا للرئيس جمال عبد الناصر، فإنه قد ورث في نفس الوقت تركة مثقلة بالهموم والمشاكل داخليا وخارجيا.

- فعلي الصعيد الداخلي، كانت أحزان الشعب لوفاة عبد الناصر تسيطر عليه وتثقله بالهموم واليأس، خاصة في ظل وجود العدو الإسرائيلي علي جزء من أرضه عقب هزيمة يونيه ١٩٦٧. وكان الشعب يري ويثق في قدرة عبد الناصر علي الخلاص من آثار الهزيمة. «لذلك كان تقبل الشعب لرئاسة الرئيس أنور السادات حذرا وفاترا، وكانت هذه مشكلة نفسية بالنسبة للرئيس الجديد»(١).

كذلك، كانت هناك خلافات حول شخصية الرئيس الجديد، خاصة من جانب الوزراء والمسئولين الذين عملوا مع عبد الناصر، وعدم اقتناع الكثير منهم بقدرته علي ممارسة السلطة، خاصة أنه منذ قيام الثورة لم يسند إليه أي منصب تنفيذي يؤكد من خلاله قدرته علي ممارسة السلطة أو يبرز قدراته السياسية في فن الحكم. ولذلك حاول هؤلاء أن يفرضوا وصايتهم عليه منذ البداية، ورفض هو من جانبه أن يكون لعبة أو ستارا يحكمون من خلاله.

ولذلك حاول أن يجمع حوله المؤيدين والأنصار في الاتحاد الاشتراكي وفي الصحافة وداخل الجيش وبين رجال الرئاسة وفي المخابرات، وحتي بين أنصار عبد الناصر أنفسهم. وكانت هذه مشكلة أيضا للرئيس الجديد(٢).

كذلك، كانت تواجه الرئيس السادات مشاكل وهموم أخري داخلية: احتلال إسرائيل لسيناء، وغارات العمق الإسرائيلية، وفقد الشعب ثقته في الجيش، وحاجة الجيش إلي السلاح والتدريب لمواجهة آثار الهزيمة، وسوء الأحوال الاقتصادية.

- أما علي الصعيد الخارجي، فيبرز موقف العالم العربي من مصر وتشككه في قدرة مصر علي رد الهزيمة، وحالة الخلاف والتمزق التي أصابت الشعوب العربية والصدمة النفسية التي ما زالت تعاني منها بسبب الهزيمة ووفاة عبد الناصر. وكذلك موقف الاتحاد السوفيتي المتردد في تزويد مصر بالسلاح وعدم ثقته في الرئيس السادات بسبب مواقف عدائية سابقة ضده. هذا بالإضافة إلي موقف العداء الأمريكي لمصر ومساندتها الكبيرة لإسرائيل عسكريا وماديا، وموقف الشماتة من بعض الدول الغربية. وموقف التشكك من كثير من دول العالم الثالث في قدرة مصر الحقيقية علي رد العدوان وعلي ريادتها لحركة عدم الانحياز.

كل هذه المشاكل والهموم وغيرها، وجدها الرئيس السادات في انتظاره تتطلب قرارات كبري للحل والعلاج. فكيف واجه الرئيس السادات هذه المشاكل في وطن مهزوم عسكريا ونفسيا؟، وكيف أضفي عليها من شخصيته الذاتية بما تحمله من أبعاد اجتماعية وثقافية وملامح وسمات؟، وكيف صنع قراراته السياسية الكبري في مواجهة هذه المشاكل والهموم؟..

هذا ما سوف نعرض له، ونتعرف عليه من خلال الموضوعات التالية:

١- الأبعاد الاجتماعية:

ينتمي الرئيس السادات إلي أسرة ريفية فقيرة، فهو يضرب بجذوره الاجتماعية إلي الطبقة الوسطي الكادحة. فقد نشأ في قرية «ميت أبو الكوم» مركز «تلا» محافظة المنوفية، وكان والده «محمد محمد السادات» الابن الوحيد الذكر علي أربع بنات سبقنه إلي الحياة، وكانت جدة السادات تعرف في القرية باسم «أم محمد» وكانت شديدة الفقر، وتدير أمور أسرتها بنفسها(٣). وقد تلقي والده قسطا من التعليم، حيث حصل علي شهادة الكفاءة التي مكنته من الحصول علي وظيفة في الوحدة الطبية التابعة للجيش البريطاني التي كانت تعسكر بالقرب من مدينة «شبين الكوم»، ولذلك عرفت أمه باسم: أم الأفندي(٤).

وقد تزوج والده وهو في سن الثالثة عشرة من إحدي فتيات القرية، ولكنها لم تنجب أطفالا، ثم تزوج من والدة السادات وكانت تدعي «ست البرين»، وقد ولدت ثلاثة أبناء هم: «طلعت» و«أنور» و«عصمت»، وفتاة واحدة هي «نفيسة»، وكانت هذه الأسماء تعكس إعجاب الأب بقادة

حركة «تركيا الفتاة» التي قادت الثورة علي الخليفة سنة ١٩٠٨(٥).

وقد ورث السادات عن أمه اللون الأسمر. ويقول الرئيس كارتر : «بشرة السادات كانت أكثر سوادا مما كنت أتوقع، وقد لاحظت وجود بقعة سوداء في وسط جبهته بسبب لمس رأسه للأرض أثناء الصلاة»(٦).

وقضي السادات طفولته المبكرة في القرية تحت رعاية جدته، حيث كان والده يعمل في السودان. وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن في كتَّاب القرية، ثم ذهب إلي المدرسة الابتدائية في قرية «طوخ» التي تبعد عن قريته بأكثر من كيلو متر واحد. ولما عاد والده من السودان عام ١٩٢٥ استأجر منزلا صغيرا في كوبري القبة بالقاهرة، وذهب السادات ووالدته وإخوته للإقامة معه، والتحق بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية، حيث عرف أنه ولد في ٢٥ ديسمبر ١٩١٨، ثم حصل علي شهادة التعليم الثانوي من مدرسة رقي المعارف بشبرا عام ١٩٣٦(٧).

وفي بيت كوبري القبة تكونت شخصية السادات وتعقدت تجاربه ومشاعره وأحاسيسه. ففي هذا البيت كان يقيم السادات مع والديه وجدته وإخوته الأربعة. ثم تزوج والده مرتين وأقاما في نفس البيت. وقد أنجبت الزوجة الثالثة تسعة أبناء. وقد تزوج السادات وشقيقه الأكبر عصمت وأقاما أيضا في نفس البيت، ثم تزوجت كبري بنات الزوجة الثالثة وأقامت كذلك في ذات المنزل. وقد تراجع وضع والدته وأولادها بين ساكني البيت المتكدس بسكانه إلي مرتبة متأخرة(٨).

وقد تقدم السادات بعد حصوله علي شهادة التوجيهية إلي الكلية الحربية، ولكنه لم يقبل في أول الأمر، فالتحق بكلية الآداب، فالحقوق، ثم التجارة. ثم أخبرته والدته أنه قبل بالكلية الحربية، وأن عليه أن يذهب إلي والده في عمله لكي يأخذ منه مصاريف الكلية ليسددها. وكان قد مضي علي دخول زملاء الدفعة ستة وعشرون يوما. وهي الدفعة التي قبل فيها جمال عبد الناصر، ثم تخرج في الكلية الحربية في فبراير عام ١٩٣٨. ويعبر السادات عن إحساسه بعد تخرجه بأن الطاقة المختزنة في عقله الباطن منذ سنين بدأت في الانطلاق(٩).

ومن الجدير بالذكر أن والده دفعه إلي الزواج عقب تخرجه في الكلية الحربية مباشرة عندما بدأ يلاحظ عليه ميلا للغرور والتشبه بالضباط الألمان في ملبسهم ومشيتهم. وكانت زوجته ابنة عمدة ميت أبو الكوم. وأنجب منها ثلاث بنات. ولكن يبدو أن هذا الزواج لم يكن برغبته وعلي هواه،

فقد كان في شـبه حالة انفصال عن زوجته، خـاصة منذ دخوله السجن معتـقلا عام ١٩٤٢ حتي خروجه منه في عـام ١٩٤٩، ثم طلاقه لها في مارس ١٩٤٩ وزواجه من «جيـهان» في ٢٩ مايو ١٩٤٩(١١٠).

٢- الأبعاد الثقافية:

يذكر الـسادات في كتـابه «البحث عن الـذات» أنه بعد تخـرجه في الكليـة الحربية عـمل في «منقباد»، وأنه كان يجلس مع زملائه من الضباط الصغار ويناقشهم ويحاورهم في الأمور السياسية وأحـوال البلد، والموقف من الإنجلير. وأنه كـان يلجـأ إلي التاريخ وقـراءته حتي يوسع ثقـافتـه السياسـية. ثم شاهد «عزيز المصـري» والتقي به وأعجب به وترك فيـه أثرا عميقـا. وقد حاول أن يثقف نفسه ذاتيا بالقراءة والاطلاع، وأنه حاول الالتحـاق بالمعهد البريطاني بالقاهرة للحصول علي البكالوريوس في الآداب من جامعـة لندن. كما يذكر أنه التقي بالشـيخ حسن البنا في عام ١٩٤٠ واستمع إلي آرائه في الدين وأعجب به وبآرائه(١١).

ويذكـر الســادات أيضا في كـتــابه «البـحث عن الذات» أنه تأثر بكل من: أدهم الـشرقـاوي ومصطفي كامل وسـعد زغلول ومصطفي النحاس، باعتبـارهم رمز التحدي للاستعـمار الإنجليزي الذي يحـتل أرض بلاده. وقد تعلم دروس الـوطنية عندمـا كان يشـتـرك في المظاهرات التي تندد بالإنجليز، ويشير إلي أنه اشترك في مظاهرة تهتف بسـقوط صدقي باشا وإعادة دستور ١٩٢٣، مع أنه لم يكن يدرك معني الدسـتور حسب قوله. كـما يذكر أنه أعجب بالزعـيم الهندي «غاندي»، لدرجة أنه قلده في مـلابسه ومغزله. كمـا أعجب بكمال أتاتورك بقدر إعـجاب والده به. ويذكر السادات أيضا في كتابه أنه تعلم اللغتين الإنجليزية والألمانية أثناء وجوده في السجن عن طريق قراءة بعض الكتب أو القصص الإنجليزية والألمانية.

ويشير «موسي صبري» إلي أن السادات أثناء وجوده في السجن عام ١٩٤٧ قرأ مقالا في مجلة المختار، بعنوان : كـيف تحفظ نفسك بعيدا عن أيـدي الأطباء النفسيين، وأنه ترك أثرا عمـيقا في حياة السادات في مختلف مراحلها، حيث إن رضا النفس، هو أثمن ما يمكن أن يصل إليه الإنسان في حياته(١٢).

وقد أعجب السادات أيضا بشخصية «هتلر» الذي رأي أنه قام بجهود مضنية لإعادة مجد ألمانيا. كما اشترك بعد تخرجه من الجيش في أعمال عسكرية ضد الإنجليز ولصالح ألمانيا. إن ذلك كله قد ساهم إلي أبعد الحدود في تكوين فكر السادات السياسي والوطني والثقافي(١٣).

ولقد كان السادات - بحكم تنشئته الاجتماعية في بيت كوبري القبة المتكدس بسكانه - يميل كثيرا إلي الاختلاء بنفسه والهروب من الناس في غرفته أو حتي إلي الأماكن البعيدة عن الناس، وقد دفعه ذلك إلي الانخراط في الأعمال السرية. وقد شكل مجموعة سرية وهو ضابط في الجيش كانت تضم في أكثرها عناصر مدنية مثل حسين توفيق وسعد كامل وإبراهيم كامل وغيرهم، وقامت باغتيال أمين عثمان احتجاجا علي قوله إن العلاقة بين مصر وبريطانيا هي علاقة زواج كاثوليكي(١٤). كما أنه اشترك في محاولتين لاغتيال مصطفي النحاس. وقد أدي به ذلك إلي الاعتقال ودخول السجن أكثر من مرة حتي طرد من الخدمة بالجيش، حيث عمل في بعض الأعمال المدنية في كثير من مدن مصر.

وقد أكد السادات في مذكراته أنه كان علي علاقة بيوسف رشاد طبيب الملك الخاص، وأن رشاد هو الذي أعاده إلي الخدمة في الجيش بعد فصله منه(١٥).

إن حياة السادات كانت ثرية بالأحداث والمواقف سواء في طفولته وصباه أو أثناء خدمته في الجيش أو أثناء فصله منه وامتهانه لكثير من المهن والحرف. كذلك وجوده في السجن لفترات طويلة، وانضمامه لجمعيات سرية واشتراكه في محاولات اغتيالات سياسية. كل ذلك تفاعل معه السادات وأثر في شخصيته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا. مما كان له أثره، عندما تولي السلطة في حياته الخاصة والعائلية وادعائه الدائم بأنه رب العائلة المصرية ودعوته لأخلاق القرية. كما كان له أثره أيضا في طريقة إدراكه أو فهمه للمشكلة موضع القرار والمتغيرات المتعلقة بها(١٦)، وفي تعامله مع قضايا ومشاكل مجتمعه الداخلية والخارجية، وفي تعامله أيضا مع المحيطين به، ومع مؤسسات الدولة، بل وحتي مع الجماهير. وفي ذلك يقول عنه خالد محيي الدين : «كان أكثرنا خبرة بالعمل السياسي، فهو أقدمنا جميعا في هذا المجال، وكان يمتلك خبرة سياسية واسعة.. وهو شخص يمتلك مقدرة هامة، وهي التوجه إلي الجماهير وفهم نوازعها ومخاطبتها بما تريد»(١٧).

ثانيا: السمات الشخصية لأنور السادات

إن الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية السادات قد انعكست آثارها علي شخصيته، وطبعتها ببعض الخصائص أو السمات الهامة، التي كانت محركا لكثير من سلوكه وقراراته.

يقول السادات عن نفسه وهو في زنزانته في السجن: «.. أدركت أنه يكفي أن أكون فلاحا بسيطا لكي أكون أسعد الناس»(١٨). ولعل ذلك يفسر لنا كثرة ذهابه إلي قريته بعد توليه الحكم يعيش فترة بين جنباتها ومع أهلها، ليشعر بحياة القرية وأصله الريفي.

وتقول عنه زوجته «جيهان» إنه قال لها مرة عن حياته في القرية وخشونة هذه الحياة : «أنا أشكر تقشفي في القرية أثناء صباي، فقد ساعدني ذلك علي احتمال المشقة»(١٩). ولكنه عوض ذلك بعد توليه السلطة بحياة القصور الفاخرة والاستراحات الكثيرة التي كانت منتشرة في أنحاء مصر.

إلا أن «محمد نجيب» رئيس الجمهورية الأسبق في بداية الثورة يقول عن أصله الفلاحي وتأثير ذلك علي شخصيته : «ولم يبق من ضباط الثورة سوي أنور السادات الذي كان يعرف بدهاء الفلاح المصري، كيف يتجنب الأهواء والعواصف.. وكان يقول علي كل شيء «صح». وكانت هذه الكلمة لا تعني أنه موافق أو غير موافق، وإنما كانت تعني أنه يفكر وينتظر الفرصة»(٢٠). ومع ذلك فإن صفة الدهاء قد تعني من ناحية أخري الذكاء، حيث يعترف بذلك «محمد نجيب» عندما يقول : «أما أنور السادات فقد كان أكثر منهما (عبد الناصر وعامر) ذكاء، إذ دخل ليلتها (ليلة الثورة) السينما وتشاجر مشاجرة مفتعلة وحرر محضراً بالواقعة، حتي إذا ما فشلت الحركة نجح في الخروج كالشعرة من العجين»(٢١).

ويذكر موسي صبري أنه التقي بالسادات في السجن، وأن ذلك أتاح له التعرف علي بعض جوانب شخصيته «.. أولها القدرة علي الصمت الطويل، وثانيها معرفته لتاريخ النضال الوطني بدقة ودراية، وثالهما قدرته علي التخطيط بكتمان شديد.. ثم روح المغامرة»(٢٢).

وقد كتب عنه قائده العسكري في ملفه قبل فصله من الخدمة العسكرية : «.. علي جانب

عظيم من الأخلاق، هادئ الطبع، يعمل في صمت وسكون، كفـاءته الفنية والعسكرية تستوجب التقدير، مكانته الشخصية موضع احترام زملائه»(٢٣).

وصفه الدكتور رفعت المحجـوب رئيس مجلس الشعب السابق بأنه : «حمل وديع.. له زئير الأسد»(٢٤).

أما جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق فـقد وصفه بأنه : «جذاب ومخلص وكريم، وأيضا قائد قوي شـجاع، ولا يخاف من صنع القرارات السـياسية الصعـبة، وقد كان ميـالا بشكل غير عادي إلي الجرأة boldness»(٢٥). كما شبهه كارتر أيضـا بالفراعنة عندما قال : «.. لقد كان عندي انطباع بأنه ينظر إلي نفـسه كوريث لرداء السلطة من الفراعنة العظام، وأنـه كان لديه اقتناع بأنه رجل القدر a aman of destiny»(٢٦).

ومن المعروف عن السادات أنه كان يحب التمثيل والـغناء والموسيقي، ويذكر في كتابه «البحث عن الذات» أنه ألف مسـرحية وهو في السجن قـام بتمثيلهـا هو وبعض السجناء وقام فيـها بدور السلطان.

ويذكر عنه محـمد نجيب : «.. وكان أنور يتمتع بروح الدعـابة، ويميل إلي تقليد الممثلين.. وقد قلد أمامي ذات مرة نجيب الريحاني»(٢٧). ولعل ذلك ما دفعه إلي مصادقة الفنانين في مصر والخارج.

وكما كان السادات يحب الفن والفنانين، فقد كان أيضا يحب الصحافة والصحفيين، «لقد كان صحفـيا في وقت من الأوقات. وهذا ساعده علي أن يتخـذ مواقف زمالية بالنسبـة لهم.. وأكثر إداركا لظروفهم واحتياجاتهم، وبالتالي يتـعامل معهم بطريقة أفضل»(٢٨). وقد ألغي الرقابة علي الصـحف ووسائل الإعـلام الأخري بعـد توليه السلطة، إلا أنه عـاد إلي التفكيـر في إلغاء نقـابة الصحفيين وتحويلهـا إلي مجرد ناد يضمهم، خاصة بعد اشتداد هجوم صـحف المعارضة عليه بعد موقفها من بعض قضايا الفساد التي نتجـت عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولكنه عدل عن ذلك تحت ضغـط كثيـر من المسئـولين والصحـفيي(٢٩). وقـام بنقل بعض الصحـفيين من الـصحف والمجلات القومية إلي مصلحة الاستعلامات ووزارة التموين.

وكان السادات يضيق ذرعـا بالتقارير التي ترد إليه، وكان يقول إن هذه التـقارير يمكن أن تقتله كمـا قتلت جـمال عبـد الناصر قـبله. وكان يري أن مـهمـة رئيس الدولة هي وضع السيـاسات الاستراتيجـية للدولة، أما التفاصيل فـيمكن تركها للوزراء وغيرهم من المختـصين. وقد أكد ذلك خالد محـيي الدين في مقابلة معه عندمـا قال: إن الفرق بين عبد الناصر والسـادات، هو أن عبد الناصر كان قارئا جيدا، أما السادات فكان لا يحب الـقراءة، خاصة التقارير التي تصله من أجهزة ومؤسسات الدولة. وقد أكد ذلك أيضا محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب.

وبعد انتصـاره في حرب أكتوبر ١٩٧٣، شعـر السادات بالزهو والفخر وأصـابه الغرور، وقد عمق هذا الشـعور لديه وسائل إعـلامه، ثم تلقفـته وسائل الإعلام الغـربية، خاصـة بعد زيارته للقدس وتوقيع مـعاهدة الصلح مع إسرائيل، وزينت له طريق الشهرة بكثـرة إظهاره في الصحف والتليفزيون، حـتي خيل إليه أنه أصبح زعيما عـالميا، ثم عمق شعور الزعامـة لديه حصوله علي جائزة السـلام مناصفة مع رئيس وزراء إسرائيل، حـتي أطلقت عليه وسائل الإعـلام بطل الحرب والسلام.

وقد تعـددت زيارات الرئيس السادات إلـي أمريكا، مما جعلـه ينبهر بنـموذج الحيـاة والثقـافة الأمريكية، ويتـعلق بكل ما هو غربي حتي حـول توجهه السياسي وتوجـه نظام حكمه إلي النظام الغربي الرأسمالي الليبرالي. «وترجع كريمته - كامـيليا - هذا التعلق بكل ما هو غربي، إلي حقبة قديمة من تاريخ السادات عنـدما التقي بزوجته الثـانية السيدة جيهـان (وهي نصف إنجليزية ونصف مصـرية) التي وجد فيـها شكل وروح الغرب، ويري انطوني مـدر موت A. Modermott† أن هذه النزعة الغـربية أثرت علي مظهر الرئيس السادات، فـبدا أقرب إلي جنتلمان إنجليـزي بغليونه وعصاه وكلبه، منه إلي صورة الفلاح المصري»(٣٠).

وقد اشتدت حملات المعارضة ضده والتشهير به، خاصة بعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل وكشف قضايا الفساد التي ترتبت علي سياسة الانفـتاح الاقتصادي، وكان من نتيجة ذلك أن نسي السادات حديث الديمقراطية وأخلاق القرية، وبدأ ينكل بمعارضيه ويزج بهم في السجون، ويصادر صحف المعارضة لأي نقد يوجه ضده وضد نظامه، لأنه كان يعـتبر ذلك موجها ضد مصر قبل أن يكون موجها لشخصه. وكان نهايـة تناقضه مع الديمقراطية أن تحول إلي حاكم مطلق أو ديكتاتور. «لقد حاول استخدام أخلاق القرية هذه لتغليف ديكتاتوريته بإسباغ فرديته في الحكم بطابع أبوي..

وهو أسلوب إقطاعي متخلف.. عندماكان يقول إنه كـبير العائلة المصرية.. ويقول إن ذلك أفضل لقب أو منصب حتي من رئيس الجمهورية»(٣١).

تعقيب:

ويمكن القول.. إن حيـاة القرية وخشونتهـا: الإقامة في بيت كوبري القبـة المزدحم.. فقدانه سند الأبوة لبـعد الأب طويلا عنه.. الاشـتراك في المظاهرات ضـد الإنجليز.. دخـول الجيش.. الانتمـاء إلي الجماعات السـرية والاشتراك في الاغتـيالات السياسـية.. السجون والمعـتقلات.. الفصل من الجيش.. التخـفي والتنكر أحيانا وامتهان بعض الحرف والمهن الوضـيعة.. العودة إلي الجيش.. الانضـمام إلي تنظيم الضـباط الأحرار.. الإعـجاب ببـعض القادة والزعمـاء الوطنيين والأجانب. كل هذه علامات أو محطات، تجارب أو خبرات أكسـبت السادات خلفيته الاجتماعية والثقافـية - هي في جملتهـا تنشئته الاجـتماعية والـثقافية -، وقـد انعكس ذلك علي ملامح أو سمات شخصيته وحياته الخاصـة، وتعامله مع القضايا والمشاكل، وإدراكه للمواقف موضوع صنع القرار واستجابته أو رد فعله لها.

ولقد حاول السادات تعويض حياة الخشـونة والتكدس في بيت كوبري القبة بالحياة في القصور الفاخرة والاستراحات التي أنشأها لذلك واقتنـاء أفخر الملابس من بيوت الأزياء الأجنبية. كما أنه حاول تعـويض فقدانه سند الأبوة لفـترة طويلة من حياته، وضـياعه بين أسـرة تتكون من حوالي عشرين فردا في بيت واحد، بأن كان يدعـو دائما إلي أخلاق القرية ورب العائلة، وكان يحب أن يدعوه الناس بذلك.

إن حيـاة السادات، كانت مجـموعة من المتناقـضات منذ طفولتـه وحتي وفاته.. فـمنذ توليه الرئاسة ظل علي ولائه وانتـمائه لعبد الناصـر، ثم رفض كل ذلك وسمح بالهجوم عليـه وتدميره بعد انتـصاره في حرب أكتـوبر وزهوه بهذا الانتصـار، ومنذ حرب أكتوبر تحـول فكره إلي الغرب سياسية وفعـلا وسلوكا، وأخذ بالديمقراطية ودعا إليها، إلا أنه ضاق ذرعـا بها وانقلب عليها بعد زيارة القدس والصلح مع إسرائيل واشـتداد المعارضة له، حتي أنه تحول في آخـر أيامه إلي حاكم فرد مطلق أو ديكتاتور، وذلك عندما أمـر في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال مـجموعة تزيد علي ١٥٠٠ من الصفوة المثقفة من كل الاتجاهات، ثم دعا إلي استـفتاء شعبي لكي يقنن به إجراءاته الوحشية.

وهو بذلك قد عرض نفسه للخزي والازدراء والتناقض. وقد قامت مجموعة من الجماعات الدينية بوضع خطة لاغتياله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ أثناء العرض العسكري(٣٢).

ومع ذلك يمكن القول أيضا إن السادات يمثل مرحلة في تاريخ مصر، فقد دخل التاريخ وفرض نفسه عليه وترك بصمات وعلامات أثرت في مسار مصر وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية من بعده.

ثالثا: القرارات السياسية الكبري

تمهيد:

هناك ثلاثة مواقف عامة تعطي الفعالية لعملية صنع القرار، وهي:

١- الاختلاف بين الأداء والأهداف أو التوقعات expectations.

٢- وجود بعض الأحداث التي تخلق فرصا لتهديد النظام أو جزء منه.

٣- حدوث بعض المواقف المتكررة أو المعادة التي تتطلب الحل أو العلاج، ولكي تصنع قراراً لحل مشكلة في النظام يجب أن يكون هناك عدد من البدائل التي يمكن الاختيار من بينها(٣٣).

وعندما تولي السادات حكم مصر في أواخر عام ١٩٧٠ بعد وفاة عبد الناصر، كانت هناك أحداث تهدد نظام حكمه، ومواقف تتطلب الحل والعلاج، وأهداف يرغب في تحقيقها لاستقرار نظام الحكم. وكل ذلك يشكل مجموعة من البدائل، كان عليه الاختيار من بينها لما تكون له الأولوية في التنفيذ. كانت مصر تعيش في ظل هزيمة عسكرية قاسية وغير متوقعة، وفي حالة من التردي الاقتصادي والتمزق النفسي والتصدع الاجتماعي، هذا بالإضافة إلي خلافاته السياسية مع بعض معارضيه السياسيين، ورغبته في توطيد دعائم حكمه ضدهم. وكان عليه التخلص منهم للانفراد بالسلطة وتدعيم النظام. ثم العمل علي إزالة آثار الهزيمة سلمًا أو حربًا. وكان عليه أيضا إعادة الاستقرار والأمن للدولة ولأفراد الشعب. ولتحقيق ذلك كان عليه اتخاذ مجموعة من القرارات السياسية الصعبة.

وسوف نعرض لثلاثة من هذه القرارات التي كانت لها آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، محليا وعربيا ودوليا. وهذه القـرارات هي: قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣، قرار الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤، ثم قرار الذهاب إلي إسرائيل ١٩٧٧.

١- قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

الحرب طبيعة في الإنسان، ولذلك قد لا تتوقف الحرب بين الدول(٣٤). وتندلع عندما وحيثما توجد وحدات اجتـماعية Social units غير متكاملة أو مـتساوية في السيادة Sovereignty يقع الصدام بينها بسبب تعارض مصالحها ومنافعها(٣٥).

«إن انتصـار ١٩٦٧ قد خلق رؤية جـديدة بين صناع القرار الإسـرائيلي. فقد امـتلكت الدولة حدودا استـراتيجية مميزة فـي هضبة الجولان وعلي نهر الأردن وعلي قنـاة السويس وسيناء»(٣٦). وعلي الطرف الآخر شكل ذلك انتـقاصا في سيـادة الدول العربية التي احتلت إسـرائيل أجزاء من أراضيها.

وبالنسبة للرئيس السادات كان احتلال إسـرائيل لسيناء يشكل عامل ضغط عليه، والتخلص منه يعتبر هدفا أوليا من أولوياته السياسيـة. وفي البداية أراد أن يجرب سياسة الحلول السلمية، فأعلن مبادرته السلمية في ٤ فبراير ١٩٧١، التي تقوم علي استعداد مصر لتطهير القناة وفتحها للملاحة، في مقابل انسحـاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلي منـطقة المضايق(٣٧). ولكن المبادرة لم تلق أية استجابة من إسرائيل أو أمريكا. ثم أراد التقرب من أمريكا فقام بطرد الخبراء السوفيت من مصر فـي ٨ يوليو ١٩٧٢، ثم أرسل مستـشاره للأمن القومي «حافظ إسـماعيل» لعقـد اتصالات سرية مع «كيسنجر» وزير الخارجيـة الأمريكي، ولكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء إيجابي، «وكان ملخـص ما قاله كـيسنجـر لحافظ إسمـاعيل أنهم للأسف لا يسـتطيعـون مساعـدتنا لأننا مهزومون وإسرائيل متفوقة»(٣٨).

وكان معني ذلك عند السادات أن أمريكا لن تتحرك في اتجاه حل المشكلة سلميا.

«وعندما يئس السادات تماما من أي تحرك أمريكي أو روسي لإنهاء المشكلة، خاصة وقد عقد الطرفان اتفاقا للاسترخاء في الشرق الأوسط في أوائل ٧٣، وعندما علم أن هذه القضية لن يحركها إلا عمل إيجابي قوي قرر - في قرارة نفسه - أن تكون الحرب هي هذا العمل الإيجابي»(٣٩).

وقد تم ذلك في سرية تامة، «بالرغم من المستوي التقني المتقن في واشنطن للحصول علي أية معلومات عن إعداد العرب للحرب، إلا أن مصر وسوريا قد استطاعتا تدبير مستوي عال من السرية والخداع، فقد استطاع كل من السادات والأسد أن يحافظا علي سرية خطة الهجوم دون أن يعلم بها أحد»(٤٠). ففي يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهو يوم الغفران، اليوم المقدس، عند اليهود اندلعت الحرب. لقد وقع الهجوم العربي في آن واحد بعبور القوات المصرية قناة السويس، وهجوم القوات السورية علي هضبة الجولان، بحيث أخذت رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» علي غرة وأصابتها المفاجأة»(٤١). وعلي الجانب الآخر، كان السادات مأخوذا بما حدث، وكان ما رآه وعاشه طوال يوم ٦ أكتوبر أشبه ما يكون بانفجار قنبلة ذرية، وقد كان قراره بالحرب هو الذي فجرها.. وهذه حقيقة لا يملك أحد أن يجادل فيها(٤٢).

والخلاصة أن رفض إسرائيل وأمريكا الحل السلمي، واتفاق أمريكا وروسيا علي الاسترخاء العسكري، وفشل الاتصالات السرية مع كيسنجر، والضغط النفسي والاجتماعي، والتردي الاقتصادي، وضرورة تحريك القضية،كل ذلك كان يشكل في مجموعه عناصر أو أسباب قرار الحرب.

ب- تحليل لمضمون القرار:

في ٥ مارس ١٩٧٣، أي قبل الحرب بحوالي سبعة أشهر، أرسل الرئيس السادات رسالة إلي السيدة «انديرا غاندي» رئيسة وزراء الهند في ذلك الوقت، حملها إليها الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية آنذاك، شارحا لها فيها الظروف السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مصر بسبب الاحتلال الإسرائيلي لسيناء الذي أصبح لا يمكن قبوله، لما يشكله من أعباء نفسية و مادية علي الشعب وعلي ميزانية الدولة وتعطيل خطة التنمية، وتعطيل مجموعة كبيرة من خيرة شباب مصر ووضعهم تحت السلاح بدون طائل. كما أن إسرائيل أخذت تغير من

معالم الأرض لمواجهـة العالم بحالة من الأمر الواقع(٤٣). كانت هذه الرسالـة ومثلها إلي رؤساء دول أخري بمثابة تمهيد لكسب التأييد والمساندة عندما تقع الحرب لاسترداد الأرض المحتلة.

وفي ٥ أكتـوبر أرسل الرئيس السادات إلي وزير الحربيـة التوجيـه الاستراتيجي لقـرار الحرب، وكان مضمونه ما يلي: (٤٤)

١- بناء علي التوجيه السياسي والعسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر ١٩٧٣، وبناء علي الظروف المحـيطة بالموقف السيـاسي والاستراتـيجي قررت تكلـيف القوات المسلحـة بتنفيـذ المهام الاستراتيجية الآتية:

أ- إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار، اعتباراً من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣.

ب- تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

جـ- العمل علي تحرير الأرض المحتلة علي مراحل مـتتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة.

٢- تنفيذ هـذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصـرية منفردة أو بالتعاون مع القـوات المسلحة السورية.

كان مضمون القـرار يشير في بنده الأول إلي الظروف السياسية والاستراتيـجية السائدة. فعلي الصعيد الداخلي كانت ظروف الهزيمة قد خلفت وراءها آثارًا نفسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية تنبيء بالتردي والانهـيار. خاصـة بين أوساط الشباب والطلاب والعـمال الذين قامـوا بالعديد من التظاهرات احتجاجا علي استمرار العدوان واحـتلال إسرائيل لجزء عزيز من الوطن، ثم فراغ صبر الجنود والضبـاط بعد أن أحسوا أنهم قد أتموا اسـتعداداتهم ليوم الحـرب ورد العدوان، ثم خطاب المثقفين إلي الرئيس السادات يعبرون فيه عن حـالة القلق والتوتر والتمزق النفسي والاجتماعي التي تسود بين أفـراد الشعب، وطلبهم من الرئيس وضع حـد لهذه الحالة المتردية. وقـد أدرك السادات بغريزته أن هذه التوترات المتـراكمة يمكن أن تنفجر، إذا لم يستطع السـيطرة علي ذلك، فقد يؤدي هذا إلي الإطاحة به شـخصيا، وكـانت الفكرة التي ألحت عليه هي معـركة صغيـرة يمكن أن تشد القوتين العظميين(٤٥).

ثم إن الاقتـصاد المصـري بدأ ينكمش، وتدهورت برامج التنمية بسبب توجيه الاقتـصاد إلي المجهود الحربي علي حساب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما علي الصـعيـد الخارجي، فكانت دول المواجـهة العربيـة يسودها نفس الظروف السـياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية والعسكرية، أما الدول الكبري - خاصة أمـريكا وروسيا - فقد أعلنت حالة الاسترخاء العسكري وكأن الأمر لا يعنيها الآن، وتراجعت قضية الاحتلال الإسرائيلي للدول العربية الثلاث من أولويات هذه الدول.

إزاء هذه الظروف المختلفة «كان قرار استخدام العامل العـسكري.. وليد اقتناع القيادة السياسية والعسكرية بأننا لن نخرج من هذه الحـالة إلا بالقوة المسلحة، كوسيلة أخيـرة لإقناع إسرائيل بعدم جدوي مداومة العدوان، أو اسـتمرار احتلال الأراضي العربية بالقوة، أو تجـاهل الحقوق المشروعة للعرب الفلسطينيين»(٤٦).

ولقد حدد صـانع القرار هدفه منه في إزالة الجمـود العسكري لتحريك القضـية وتحرير الأرض. علي مراحل حسب قدرات الجيش، ثم تكبيد العـدو أكبر الخسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات. «إن قرار مصر بالحرب سنة ١٩٧٣، كان يقضي باستعمال كل الوسائل المتاحة لدي الجيش المصري في عمل عسكري لعبور القناة»(٤٧). وعلي الجانب الآخر «فإن إسرائيل - لأول مرة في حياتها - فوجـئت بعمل عربي أخذ فـي يده زمام المبادأة، وكان أكـبر عون له هو الغـرور الإسرائيلي الذي تزايد بعد سنة ١٩٦٧.. وظلوا إلي آخـر لحظة متجـمدين عند قناعة أن العرب لا يملكون خـيارا عسكريا قط»(٤٨). ومن هنا - وفي رأي بعض المفكرين - «فإن قـرار ٦ أكتوبر، إذا قيس بحدود هدفه يعتبر متناسقا مع كل متطلبات نجاحه»(٤٩).

جـ- الآثار والنتائج:

كما أن ظروفا ومتغيـرات سياسية وعسكرية ونفسية واجتماعـية واقتصادية قد أدت إلي اندلاع حرب أكتـوبر ١٩٧٣، فإنها قد أدت أيضا إلي آثار ونتـائج سياسية وعسكـرية ونفسية واجتمـاعية واقتصادية، ويمكن إجمال هذه الآثار والنتائج فيما يلي:

١- قضت علي أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم. حيث كان أول عمل قامت به «جولدا مائير» بعد علمها بنشوب الحرب وخسارة الجيش الإسرائيلي، أن طلبت من الولايات المتحدة أن تقدم كل المساعدات العسكرية اللازمة لإسرائيل(٥٠).

٢- حطمت أسطورة خط بارليف الذي تشدقت إسرائيل كثيرا بأنه لا يمكن اختراقه. «إن اقتحام خط بارليف سنة ١٩٧٣ عمل عسكري لا يقل في أهميته عن سقوط خط «ماجينو» الفرنسي سنة ١٩٤٠»(٥١).

٣- حطمت نظرية الأمن الإسرائيلي التي تستند إلي الاستيلاء علي الأرض والتوسع(٥٢). وكما يقول المشير الجمسي : «إن نظرية الأمن الإسرائيلي قد انهارت». وكما وصفها «جيمس شلزنجر» وزير الدفاع الأمريكي. «لقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلي وقد أصبحت هالة الدولة التي لا تقهر موضع التساؤل»(٥٣).

٤- أصابت الإسرائيليين بصدمة نفسية للمفاجأة. وفي ذلك تقول «جولدا مائير»: «.. لم أجد صعوبة في الكتابة كصعوبة الكتابة عن حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣- أي حرب يوم كيبور - ولكنها حدثت، وهي لا تعنيني هنا كموقعة عسكرية، لأنني أترك ذلك للمختصين، لكنها تشكل مصيبة كبري أو هاجسا كنت قد عشته وسيبقي دائما في فكري»(٥٤).

٥- أثبتت كفاءة الجندي المصري، عندما تتوافر له الظروف المادية والمعنوية للأداء العسكري المميز، وأعادت الثقة إلي الجيش في نفسه، وثقة الشعب في جيشه. «كانت سيمفونية رائعة، واشترك فيها شباب يستحقون التقدير»(٥٥).

٦- عززت الوحدة الوطنية وأوقفت من حالة التفكك والانهيار النفسي والاجتماعي، سواء في مصر أو في الدول العربية الأخري، وبدأ المجتمع يسترد توازنه وتماسكه الاجتماعي بعد صدمة الهزيمة في يونيه ١٩٦٧.

٧- «إذا ما طرحنا الشعور بعدم الارتياح الذي أحاط بسياسة الوفاق †detente جانبا، فإن حرب أكتوبر قد طرحت تساؤلا حول مدي استراتيجية نيكسون - كيسنجر في سياسة الوفاق. كما أن سياسة الأمن الأمريكية قد بات من الضروري إعادة النظر فيها لتغييرها، لكي تحدث تغييرا أكثر

وضوحا في عقيدة أو نظرية الاحتواء Containment»(٥٦).

٨- أوقفت بعض الدول العربيــة ضخ البترول إلي الدول الغربية المساندة لإســرائيل، وخفضت إنتاجها بنسبة ٥٪ لمدة شهر حتي تنســحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي تحتلها، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، كما ارتفعت أسعار البترول بنسبة ٥٠٪ للبرميل الواحد(٥٧).

٩- ويقول مصطفي أمين: «لقد أثبتت حرب أكــتوبر نظرية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وهي أن الأحرار ينتصرون والعبيد يستسلمون.. »(٥٨).

١٠- «في غمرة الانتصار النفسي لحرب أكتوبر، فإنه أصبح من الممكن، أكثر من ذي قبل، أن يفكر أو يتــأمل القادة العــرب في قضــيــة السلام مع إســرائيل»(٥٩). كمــا أن «الصراع العــربي الإسرائيلي يمكن أن يحل عن طريق التــفاوض، ويجب أن يعترف الجميع بأن الاســتقرار Settle-ment يتطلب التضحيات التي يجب أن يؤمن بها الجميع»(٦٠).

١١- أصبحت حرب أكتــوبر إلي حد كبير ومثير للدهشة رمزًا لتــقدم العرب في جهودهم من أجل أن يلحقوا بمقدرة إسرائيل العسكرية والعلمية(٦١).

١٢- منذ نهاية حرب أكتوبر، زادت إسرائيل والدول العــربية من سباق التسلح، حيث حصل كلا الجــانبين علي أحدث وأعلي الأسلحة المعــقدة من مصــادر أجنبية مــتنوعة. ولكن يلاحظ أن إسرائيل وبكل المقاييس أصبحــت أعلي تسليحا اليوم عما كانت عليه عشــية حرب أكتوبر، وذلك بفضل المســاعدات الســخية الماليــة والعسكرية التي قــدمتهــا لها الولايات المتــحدة الأمريــكية منذ ١٩٧٣(٦٢).

١٣- وفيمــا يتعلق بأثر حرب أكتــوبر علي شخصيــة الرئيس الســادات، يقول حافظ إســماعيل مستشاره للأمن القومي : «ولا شك أن السادات الذي عــرفته في الأعوام ٧٠-١٩٧٣ كان شخصا مخــتلفا عن السادات الذي أفــرزته حرب أكتوبر.. فــلقد أصبح أكثــر ثقة في النفس واســتعدادا للمخاطرة»(٦٣). أمــا محمد حسنين هيكل فيــقول : «قبلها كان واحدا من زعمــاء العالم العربي مثل غيره كثيرين، وبعدها أصبح نجما يلمع في أفق عال وشاهق»(٦٤).

ومما لا شك فيه، أن قرار حرب أكتوبر، كان قــرارا استراتيجيا بكل المقاييس، ذلك أن «القرار

الاستراتيجي يظهر روح المبادرة أو المخاطرة، ووقتا أطول لتنفيذه»(٦٥). ومن هذا المفهوم يمكن القول إن قرار حرب أكتوبر أظهر روح المخاطرة والتحدي بالحرب، ليس فقط عند القائد، بل عند جميع القادة والضباط والجنود، ثم مساندة الشعب لهم، وتطوير الحرب وعمليات القتال حسب إمكانات القوات المسلحة من أجل تحرير الأرض ومدي الوقت اللازم لذلك، طبقا لما جاء في التوجيه العسكري الاستراتيجي لقرار الحرب.

٢- قرار الانفتاح الاقتصادي ١٩٧٤

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

سياسة الانفتاح الاقتصادي Open Door Econimic Policy تعني : «فتح الاقتصاد المصري علي العالم الخارجي للاستفادة من موارده المالية اللازمة للتنمية، وكذلك الاستفادة من تقدم التكنولوجيا الحديثة التي نحتاج إليها في تحديث المجتمع المصري وتطوره ودفعه إلي التقدم والنهوض»(٦٦).

ومن هنا فإنه لدي كثير من الناس «بمجرد أن يذكر الانفتاح، تتبادر إلي الذهن الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية، وحرية التجارة، وتخفيف القيود علي الاستثمارات الداخلية والمشتركة، وحتي الاستثمارات الأجنبية»(٦٧).

ولقد وردت الإشارة لأول مرة إلي سياسة الانفتاح الاقتصادي في «ورقة أكتوبر» التي طرحها الرئيس السادات للاستفتاء في ١٥ مايو ١٩٧٤ . «لقد جعلت ورقة أكتوبر من الانفتاح إحدي المهام الرئيسية للمجتمع المصري في المرحلة القادمة، وجاء هذا انطلاقا من تشخيص الدولة لمشكلات مصر الاقتصادية»(٦٨). تلك المشكلات التي ترتبت بشكل أساسي علي زيادة الأعباء الاقتصادية التي تحملتها مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما سبقها من حروب أخري عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

إن نفقات الحرب التي خاضتها مصر منذ حرب ١٩٥٦، وسلبيات سياسة التخطيط المركزي، وبعض السياسات الاقتصادية الخاطئة، وقلة الموارد المالية والإمكانات الاقتصادية الأخري، وبيروقراطية القطاع العام، وتقلص دور القطاع الخاص، بل وهروبه من المساهمة الاقتصادية في مشروعات إنتاجية كبيرة. . كل ذلك مجتمعا أدي إلي حالة من التردي والانهيار في الاقتصاد

المصري، كشفتها ودفعتها إلي السطح وفرضت نفسها بإلحاح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وكان علي صانع القرار السياسي في مصر أن يواجه هذا الموقف، بعد دراسة المتغيرات والظروف التي أفرزتها حرب أكتوبر، وما حققته من نتائج، خاصة النتائج الاقتصادية التي كانت من أهمها زيادة أسعار البترول، التي أصبحت قضية كبري في أواخر عام ١٩٧٤(٦٩).

بالإضافة إلي ذلك تحسن العلاقات مع أمريكا بعد اتفاقية فك الاشتباك الأول والثاني. هذا فضلا عن ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية عالميا، مما خلق موقفا لا يستطيع الاقتصاد المصري بحالته الراهنة تحمل نتائجه وتبعاته.

وفي تصور صانع القرار كان الحل في سياسة الانفتاح الاقتصادي مخرجا من الأزمة والمشاكل الاقتصادية. ولنفسح المجال للرئيس السادات صاحب القرار لكي يجيب بنفسه عن أسبابه في اتخاذه قرار سياسة الانفتاح من خلال إجابته علي سؤال لأحد الصحفيين(٧٠) في ٢٣ سبتمبر ١٩٧٤: «أظنني أوضحت في أحاديث سابقة أن سنوات الصمود الست كانت قد هبطت بوضعنا الاقتصادي إلي مستوي سيئ جدا.. وبعد المعركة كان طبيعيا أن تطفو إلي السطح مشاكل اقتصادية كالتعمير مثلا.. وشعار الانفتاح يهدف بالتحديد إلي مواجهة هذه الظروف. إن العالم كله ينفتح بعضه علي البعض.. الاتحاد السوفيتي ينفتح علي الغرب ويتفق علي قروض بمليارات الدولارات.. ودول عربية بترولية مثل العراق تحصل علي قروض من فرنسا واليابان.. فلم لا نتبع نفس السياسة نحن أيضا لنطور اقتصادنا، دون أن يمس ذلك بالطبع استقلالنا؟. لقد أعلنا وما زلنا نعلن أننا نرحب في المقام الأول برؤوس الأموال العربية.. ولا بأس لدينا في نفس الوقت من الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها، خاصة في مشاريع التعمير.. ودائما بشرط عدم التفريط في استقلالنا أو في خطط التنمية التي نضعها لبلادنا».

وقد تصور الناس في مصر أن الانفتاح سوف يحل كل مشاكلهم الاقتصادية ويحقق الرخاء لهم ولبلدهم. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الهادي والي: «..قدمت سياسة الانفتاح إلي المواطن المصري في شكل براق يوحي بأنها سوف تحقق بالضرورة الرفاهية للجميع، وسوف تهيئ امتلاك واستخدام أحدث ما في العصر من تكنولوجيا، وأن ذلك سوف يتيح مواجهة مشكلات الريف والمدينة وغيرها من التجمعات السكانية في مصر»(٧١).

ب- تحليل لمضمون القرار:

صدرت سياسة الانفتاح علي أسـاس قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، الذي أعلن وصار شرعيا والذي يعتبر الصيغة الأساسية لسياسة الانفتاح(٧٢).

ويعـبر القـانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعـديلاته بالقـانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ عن سـياسـة الانفتاح، ويدور مضمون هذا القانون في كثير من مواده حول(٧٣):

- في المادة الثالثة: فتح باب الاقتصاد المصـري لرأس المال العربي والأجنبي في شكل استثمار مباشر في كل المجالات تقريبا.

- في المادة الرابعـة: توظيـف رأس المال الأجنبي مـشـاركـة مع رأس المال المصـري العـام أو الخاص.

- في المادة السابعة: عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها.

- في المادة التاسعة: اعتبار الشركات المتفعة بأحكام هذا القانون شركات قطاع خاص.

- في المادة السادسة عشرة: إعفاء أرباح الشـركات من كثير من أنواع الضرائب لمدة تتراوح من خمس سنوات حتي خمس عشرة سنة.

كما صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ويدور مضمونه حـول فتح الباب علي مصراعيه أمام الاستيراد والتصدير للقطاعين العـام والخاص، بل والأفراد أيضا. ويعني ذلك إلغاء احتكار الدولة وسيطرتها علي التجارة الخارجية(٧٤).

وفي تحليلنا لقوانين الانفتاح الاقتصادي يتضح لنا بعض الأمور الهامة، نوجزها فيما يلي:

١- تحول التوجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المصري من النظام الاشتراكي إلي النظام الرأسمالي الليـبرالي. ومؤدي ذلك إعادة توزيع الثروة بـين الأفراد أو الفئات الاجتمـاعية. وكان معني ذلك كله ظهور موجـة من التضخم اجتاحت الاقتصاد المصري خـلال حقبة السادات، تراوح معـدلها ما بين ٢٠ و٣٠ في المائة سنـويا خلال السبـعينيات. وهذا مـعناه أن إعادة توزيع

الثروة والدخل قد تم لصالح «الفئة الميسورة» علي حساب «الفئة المعسورة» التي تمثل السواد الأعظم من الشعب(٧٥).

٢- سوء توزيع الثروة والدخل، استفادت منه طبقة غير منتجة هي طبقة «الرأسمالية الطفيلية»، التي أطلق عليها «القطط السمان» والتي كانت تشكل ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ مليونير(٧٦). وقد باتت هذه الطبقة تعمل من أجل الكسب السريع من المضاربة والسمسرة والعمولات واستغلال النفوذ من خلال شركات توظيف الأموال. وقد تميزت هذه الطبقة بارتفاع ميلها إلي نمط الاستهلاك الترفي Luxurious Consumption الذي أدي اقتصاديا إلي تزايد استيراد السلع الكمالية، وبالتالي إلي تفاقم أزمة ميزان المدفوعات، كما أدي اجتماعيا إلي خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطي والدنيا من ناحية، دخولهم المتواضعة من ناحية أخري. وقد أدي هذا بدوره إلي سعي أبناء هذه الطبقات إلي كسب المال بأي وسيلة، وهو الأمر الذي قد يدفع إلي الانحراف والرشوة والفساد وإلي السخط الذي قد يؤدي إلي التطرف. كما أن الإنفاق الترفي أو الاستهلاكي قد امتد أيضا إلي الإنفاق الحكومي(٧٧).

٣- أدي فتح باب الاستيراد والتصدير علي مصراعيه إلي نتيجتين هما: تفكيك سيطرة الدولة واحتكارها للتجارة الخارجية، وفتح باب الاستيراد لأي شيء وكل شيء. وبذلك تدفقت علي مصر السلع الكمالية أو التي أطلق عليها البعض اصطلاح «السلع الاستفزازية». وكان مؤدي ذلك استمتاع طبقة معينة بهذه السلع، وطبقة ثانية تطلعت إلي اقتنائها، ولو عن طريق الرشوة والاختلاس، مما ساعد علي تفشي الفساد وظهور قيم فاسدة في المجتمع. وطبقة ثالثة - وهي الأغلبية - لم تستطع الحصول علي هذه السلع، فأضمرت في نفسها الحقد وأوكلت أمرها إلي الله، لعل الزمن في يوم ما يمنحها الفرصة لاقتنائها. وقد أدي ذلك في نهاية الأمر إلي زيادة الإحباط الفردي والتوتر الاجتماعي لدي كثير من أفراد هذه الطبقة خاصة الشباب، مما دفع ببعضهم إلي الهجرة الخارجية بحثا عن العمل والمال، ودفع بالبعض الآخر إلي أحضان جماعات التطرف والإرهاب، حيث تحولت الآمال والأحلام إلي حركة سياسية احتجاجية ساخطة تتحدي النظام الاجتماعي والسياسي(٧٨).

٤- كان اهتمام صانع القرار منصبا بدرجة كبيرة علي الجانب الاقتصادي من المشكلة دون مراعاة للجوانب السيوسيولوجية. وهذا دأب الاقتصاديين وصناع القرار في خطط التنمية. وفي

ذلك يقول الدكتور عبد الهادي والي : «.. إن مشكلات التنمية من المنظور الاقتصادي تبدو مختلفة عنها من المنظور الاجتماعي، ولذلك أسباب كثيرة أهمها اتجاه صانع القرارات في العالم إلي التشخيص الاقتصادي للمشكلات»(٧٩). ويؤدي ذلك دائما إلي قصور وسلبيات في خطط التنمية لتركيزها علي البعد الاقتصادي علي حساب البعد الاجتماعي. واضطرابات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ خير شاهد علي ذلك.

٥- إن إعفاء المشروعات الاستثمارية المصرية والعربية والأجنبية من كثير من الضرائب، قد أدي إلي تهريب أرباح هذه المشروعات إلي الخارج في كثير من الأحيان، مما أدي إلي عدم دوران رأس المال بالزيادة والتدعيم. وكان نتيجة ذلك تعثر خطة التنمية وانخفاض معدلات الدخل القومي. بل أكثر من ذلك، أن بعض هذه المشروعات أعلن أصحابها إفلاسهم وهربوا بأموالهم إلي الخارج عند نهاية فترة الإعفاء الضريبي.

٦- إن قوانين الانفتاح قد فتحت الباب علي مصراعيه لتدفق رأس المال الأجنبي، ولما كان رأس المال هذا، تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات **multinational Corporation**.. فإن ذلك قد يحمل في طياته تكريس سيطرة هذه الشركات علي الاقتصاد المصري. «كما أن هناك خطرا يتمثل في تحول القطاع الأجنبي داخل الاقتصاد إلي قطاع ثالث وقائد، ليس بحجمه، ولكن بنوعيته ونفوذه، بحيث يسعي لتكون له الكلمة في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وبذلك يتخطي حدود حجمه الذاتي»(٨٠). وتصبح أي تنمية تحدث هي «تنمية تابعة»، وبمرور الوقت قد يؤثر ذلك في الاستقلال السياسي لمصر(٨١).

جـ- الآثار والنتائج:

ترتب علي قرار الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي مجموعة من النتائج المتعددة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل والعسكرية، تعدت آثارها إلي خارج حدود الوطن، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- كانت قرارات الانفتاح نقطة الارتكاز والتحول بالسياسة الخارجية المصرية من الشرق إلي

الغرب. فبقدر ما ابتعد الرئيس السادات عن الاتحاد السوفيتي وتوابعه، بقدر ما اقترب من الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها.

٢- تعميقا للسياسة الخارجية المصرية بالتقرب إلي الغرب - خاصة أمريكا - قام الرئيس بتعيين بعض العناصر المعروفة بتوجهاتها الليبرالية في بعض المناصب الهامة. كما قام الرئيس نفسه بالعديد من الزيارات إلي أمريكا، حيث انتهي في واحدة منها إلي توقيع «معاهدة السلام مع مناحم بيجين في البيت الأبيض في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩ في جو يسوده الفرج relief أكثر من الفرح elation»(٨٢).

٣- حدث تعديل في هيكل الاقتصاد المصري، حيث زادت أهمية قطاعات البترول والسياحة والبنوك علي حساب الصناعات التحويلية. كما تغير شكل علاقات الملكية بالتوسع في القطاع الخاص علي حساب الصناعات التحويلية. كما تغير شكل علاقات الملكية بالتوسع في القطاع الخاص علي حساب القطاع العام، والتحول في العلاقات التجارية من الدول النامية والاشتراكية إلي الدول الرأسمالية(٨٣).

٤- وقع تغير في البناء الاجتماعي والتركيب الطبقي للمجتمع بتراجع طبقات أو شرائح اجتماعية - مثل الموظفين - إلي أسفل البناء الاجتماعي، وتقدم طبقات أو شرائح اجتماعية جديدة مثل أصحاب المهن والحرف الحرة والتجار إلي قمة الهرم الاجتماعي، حيث ظهرت طبقة «الرأسمالية الطفيلية Parasitic bourgeoisie»(٨٤)، تلك الطبقة التي تكونت من المقاولين وتجار اللحوم الفاسدة وسماسرة الأراضي، وأصحاب شركات توظيف الأموال وغيرهم من رجال السوق السوداء». ومن أهم سمات هذه الفئات التي تعمل في هذا النشاط أنها لا تستقر في عمل واحد، بل تغير نشاطها باستمرار سعيا وراء الربح الأسرع، والأكثر يسرا، والأقل جهدا. وفي الوقت نفسه تتهرب من كل نشاط منتج، طالما أنه يتطلب جهدا ومثابرة، ويتحقق عائده بعد فترة طويلة نسبيا»(٨٥).

٥- وصل الانفتاح إلي القرية المصرية التي تأثرت «بمعدلات التضخم والمغامرات الاقتصادية، علي المستوي الدولي والقومي، والذي تبدي في سلسلة موجات الغلاء وتكلفة الحياة والحصول علي متطلباتها الأساسية»(٨٦)، وكذلك ظهور مشكلة الإسكان وبروز ظاهرة «التمليك» التي

أثقلت كاهل الطبقات الشعبية، «والإسكان كما نعلم ليس مشكلة اقتصادية فحسب، لكنه نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة.. ومن هنا فإن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد مصر منذ منتصف السبعينيات يعتبر أحد المتغيرات الرئيسية في تفسير هذه المشكلة التي ازدادت حدتها خلال هذه الفترة»(٨٧).

٦- أدت سياسة الانفتاح إلي سيادة أو انتشار قيم الثقافة الغربية التي جاءت مع رأس المال الأجنبي، ومع السيارات الغربية الفارهة، وأفلام الجنس والعنف، ومسلسلات الجريمة والمخدرات، والأثاري.. التي صدرها إلينا النظام الغربي. وهو ما يعني في النهاية «طرد الثقافة الوطنية.. فإذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الغربية عليك أن تخلق أولا شخصا غربي الفكر، وغربي الثقافة»(٨٨).

٧- أدت سياسة الانفتاح علي الغرب، إلي قيام الرئيس السادات بتنويع مصادر السلاح من أمريكا وروسيا وألمانيا. وأصبحت مصر منذ عام ١٩٧٦ مؤهلة لاشتراك ضباطها العسكريين في التدريبات العسكرية مع القوات الأمريكية، حيث رصدت أمريكا لذلك مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٩، وتزيد إلي مليون دولار في عام ١٩٨٠(٨٩).

٨- كانت زيادة نفوذ طبقة الرأسمالية الطفيلية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا «سببا في ظهور القلق العام، والتوتر العام، الذي انتهي بتغيير القيادة السياسية بالقوة. وفي ضوء إدراك القيادة الجديدة لتضافر عواملالقلق والعنف ومخاطر ذلك كله، كان أول توجهاتها متمثلاً في شعار «طهارة اليد والقلب» ومحاربة الفساد، وقد شهدت الحياة السياسية والقضائية، سلسلة من المحاكمات التي أوضحت ملامح السلوك الإجرامي والطفيلي لهذه الفئة»(٩٠).

وخلاصة القول، إن نظام الاقتصاد الحر - بصفة عامة - وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت في مصر - بصفة خاصة - قد اهتمت بالعوامل الاقتصادية بالدرجة الأولي علي حساب العوامل الاجتماعية. وقد أحدث ذلك فجوة في غيرِ صالح الطبقات الكادحة التي استفادت من النظام الاشتراكي في عملية التنمية. «ومع عدم إمكاننا إنكار أهمية الجوانب الاقتصادية في التنمية، إلا أنها ليست بنفس الأهمية التي يجب أن تمنح للجوانب الاجتماعية، ويكفي في ذلك أنه لكي تنجح البرامج والمشروعات الاقتصادية، فلابد أن نعتمد علي متغيرات اجتماعية»(٩١).

وهذا ما تراعيه الآن القيادة السياسية في عملية الإصلاح الاقتصادي واهتمامها بالبعد الاجتماعي في عملية الإصلاح.

٣- قرار الذهاب إلي إسرائيل ١٩٧٧

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

كان قرار الرئيس السادات بالذهاب إلي إسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧، ذروة المواقف الدرامية علي مسرح السياسة في منطقة الشرق الأوسط منذ نشوب الصراع العربي الإسرائيلي. ولقد كان القرار مفاجأة ومخاطرة. «ومن المهم أن نتذكر أن صنع القرار، سواء أكانت المخاطرة محسوبة أو غير محسوبة، يمكن أن يكون، بل يجب أن يكون عقلانيا rational»(٩٢). فهل كان قرار السادات بزيارة إسرائيل مخاطرة محسوبة أم غير محسوبة؟ وهل كان القرار أيضا يتصف بالعقلانية أم كان عاطفيا وانفعاليا؟.

مهما تكن الإجابة، فإن القرار قد أحدث دويا هائلا محليا وعربيا وعالميا. وكان الجميع في دهشة حتي من أقرب المقربين إليه. وكان القرار يمثل بحق ذروة أسلوبه في صنع القرار المعروف باسم : الصدمة الكهربية.

منذ تولي السادات الحكم، كان تفكيره يميل نحو السلام في حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، حتي حرب أكتوبر كان الهدف منها تحريك القضية ودفعها إلي سطح الأحداث، والاهتمام العالمي خاصة بالنسبة للقوتين العظميين. وقد انتهت الحرب بمفاوضات الكيلو (١٠١). التي انتهت بتوقيع اتفاقية فك الاشتباك الأول والثاني. إلا أن أمريكا توقفت عن دورها كوسيط عند هذا الحد حتي تجمدت الأمور بسبب التعنت الإسرائيلي من ناحية، وخروج الرئيس الأمريكي «نيكسون» من الحكم بسبب فضيحة «ووترجيت» ومجيء الرئيس «فورد» الذي انتهت مدة حكمه دون الوصول إلي حل للقضية. وعادت حالة اللاحرب واللاسلم تخيم علي المنطقة مرة أخري.

وجاءت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ لتهز نظام حكم السادات، وتنتقص من غروره وزهوه بانتصاره النسبي في حرب أكتوبر. وأخذت الأسعار في الارتفاع تحت دعوي «الترشيد»، وبدأت سوءات النظام الانفتاحي تظهر، ورائحة الفساد تزكم الأنوف(٩٣). وبدأ السادات يحس أن الناس

قد نسيت أمجـاده التي حققها في أكتوبر، وباتوا يرفـضون سياساته. وكان عليه أن يعـيد التفكير والتأمل، لعله يصل إلي قرار أو حل وعلاج.

وعندما تولي الرئيس «كارتر» الحكم في أمريكا دعا السـادات لزيارته. وقد اكتشف كلاهما في هذه الزيارة التي تمت في أبريل ١٩٧٧ وجود معوقات لعقد مؤتمر جنيف. وبرزت فكرة عقد مؤتمر في القـدس الشـرقـيـة لأطراف الـنزاع تحت رعـاية الأمم المتـحـدة، ولكن هذه الفـكرة لم تلق الموافقـة(٩٤). ويذكر «كارتـر» أن السادات ليس لديه مانع من مـفاوضات مـباشـرة بين المصريين والإسرائيليين، بشرط حل القضية الفلسطينية(٩٥).

ويذكر محمد حسنين هيكل أن «كارتر» راح يسـأل السادات هل هو علي استعداد لخطوة كبيرة و«شجـاعة» أخري. وكان رد السـادات أنه علي استعـداد، ولكن الأمر يحتاج إلي إعـداد عملي ونفسي(٩٦).

ومن أجل ذلك، قـام السادات بزيارة إلـي رومانيـا في شهـر أكـتوبر ١٩٧٧، وقـابل الرئيس الروماني «شـاوشيـسكو». وعند عودته وفي الطائرة ترسـخت في ذهنه فكرة زيارة القـدس. وقد عرض الفكرة علي وزير خارجيـته «إسماعيل فهمي» الذي رفضهـا، حيث يقول السادات : «كان معي في الطائرة وزير الخارجية فقط الذي لم تستطع أعصابه تحمل المبادرة، فاستقال»(٩٧).

وفي التـاسع من نوفمـبر ١٩٧٧، وقبل أن ينهـي السادات خطابه في افـتتاح الـدورة الجديدة لمجلس الشـعب، أعلن استـعـداده إلي الذهاب إلي آخر العـالم من أجل حل القـضيـة، بل إلي الكنيست ومناقشة الإسرائيليين في طلب مصر من أجل السلام(٩٨).

«في نوفمبر ١٩٧٧ حـول السادات اتجاه السياسة المصرية، فـفي خطوة درامية طار إلي القدس لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيل مناحم بيجين، ولكي يخطب في الكنيـست وأن يبدأ في مفاوضات مثيرة من أجل مـعاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل، التي سوف تنـهي ثلاثين عاما من الصراع بين الدولتين(٩٩). وفي خطابه أمـام الكنيـست الإسرائيلي يوم ٢٠ نوفـمبـر ١٩٧٧ قال السـادات : «جئت إليكم اليوم علي قدمين ثابتتين، لكي نبني حياة جديدة، لكي نقيم السلام»(١٠٠).

وهكذا يتضح أن السادات كان يهدف من مبادرتـه بزيارة القدس إلي نبذ الحرب وإشاعة السلام

بين ربوع منطقة الشرق الأوسط، هذا فضلا عن مخرج للمشاكل والأمور الداخلية التي وقعت في البلد وأشرنا إليها سابقا.

ب- تحليل لمضمون القرار:

إن صنع القرار الفردي أو الجماعي، يتعلق باكتشاف أو اختيار البدائل المرضية أو الكافية، وفي الأحوال العادية يتعلق صنع القرار باكتشاف أو اختيار القرار الأفضل optimal.(١٠١) وعلي ذلك، هل كان قرار السادات هو البديل أو القرار الأفضل؟. لقد كانت البدائل أمامه.. بقاء الوضع علي ما هو عليه.. أي حالة اللاحرب واللاسلم أو الاسترخاء، أو الإعداد لحرب أخري، أو انتظار توحيد كلمة العرب علي أمر ما. لم يقبل السادات بحالة اللاحرب واللاسلم، لأنها تعني إهدار نتائج حرب أكتوبر، ثم هو قد أعلن أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبالتالي ليس هناك تفكير في حرب أخري. وفيما يتعلق بموقف العرب، «لقد فهم السادات تماما أن انتظار توحيد كلمة العرب سوف يطول، وأن ترك القضية العربية رهنا لهذا الحلم جناية علي العرب وجناية علي مصر في المقام الأول. فالحالة الاقتصادية في مصر لا تحتمل الانتظار، والشعب الذي اكتوي بهذه الحروب لابد من مساعدته للتطلع لمستقبل أفضل. وكانت مبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ قرارا حكيما بإنهاء هذه الفترة من الانتظار القاتل»(١٠٢). ثم إن محاولات عقد مؤتمر جنيف قد تعثرت، وعقد مؤتمر في القدس لم يلق الترحيب والموافقة.

وعلي ذلك، ومن وجهة نظر الرئيس السادات وإدراكه للموقف والمتغيرات والظروف الداخلية والخارجية، بل وتصوره هو نفسه لذاته وللأوضاع المحيطة به محليا وعربيا وخارجيا، كانت تفرض عليه هذا الاختيار أو هذا القرار. «إن الزعماء إنما يعملون ما يعملونه باسم دولهم القومية. وهم، في هذا، غالبا ما يتأثرون في تكوين تصوراتهم الخاصة عن غيرهم وعن الأوضاع بصورة عامة»(١٠٣).

كان مضمون القرار هو مناقشة السلام وإحلاله في المنطقة. ويرجع ذلك إلي عوامل ذاتية لدي الرئيس السادات نفسه في إقامة السلام بين العرب وإسرائيل بعد أن أدرك أن الحروب لم تحقق السلام ويرجع أيضا إلي عوامل محلية وخارجية. محلية تمثلت في حالة القلق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تجلت في مظاهرات ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، واشتداد

المعارضة ضد النتائج التي بدأت تظهر من جراء سياسة الانفتاح الاقتصادي وما أحدثته من فوضي اقتصادية وفساد، وخلل اجتماعي في التركيب الطبقي للمجتمع. وعوامل خارجية تمثلت في تلكؤ العرب في مساعدة مصر اقتصاديا بعد أن امتلأت خزائنهم بالدولارات بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة حرب أكتوبر التي هو صاحب الفضل فيها. وكذلك سوء العلاقة بينه وبين الاتحاد السوفيتي بسبب موقف السادات العدائي منه، وتحوله من النظام الاشتراكي إلي النهج الرأسمالي الغربي، وفي نفس الوقت، رغبة الرئيس الأمريكي «كارتر» في حل القضية عن طريق المفاوضات والحلول السلمية. ولقد حاولت الولايات المتحدة أن توازن بين سياستها العسكرية ومبادراتها الدبلوماسية، لكي تقدم للدول العربية تصورا لإنجاز أهدافهم بالطرق السلمية(١٠٤).

مما تقدم يمكن القول إن المتغيرات أو العوامل الذاتية لدي الرئيس السادات، والمتغيرات أو العوامل المحلية والخارجية، قد لعبت دورا تفاعليا وتكامليا في دفع الرئيس السادات إلي اختيار البديل أو القرار الأفضل لزيارة القدس. ولكن البعض يري أن المتغيرات أو العوامل المحلية والخارجية ما كانت تستطيع أن تحدث أثرها، لو لم يكن الرئيس السادات نفسه مهيئا نفسيا وأيديولوجيا وسياسيا لاتخاذ قراره بزيارة القدس. ومع ذلك هناك من يري «أن هذا التفسير القائم علي صيغة «التكلفة - المنفعة» تعتمد أساسا علي تحديد الزعيم بنفسه للموقف، حيث في مثل هذه الظروف يكون تمسك الزعيم بالخيارات الأكثر تعبيرا عن مشاعره ونظرته الذاتية للأمور مضرا بتحقيقه لأهدافه السياسية» (١٠٥).

جـ- الآثار والنتائج:

أحدث قرار الرئيس السادات بزيارة إسرائيل عددا من ردود الفعل المتباينة، ومجموعة من الآثار والنتائج علي المستوي المحلي والعربي والإقليمي والدولي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا. ويمكن لنا أن نجمل ذلك فيما يلي:

١- كان الرئيس السادات يهدف من وراء الزيارة إلي كسر الحاجز النفسي بين العرب والإسرائيليين والذي يستند إلي الخوف والكراهية والخداع - علي حد قول الرئيس نفسه في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩.. ويؤكد هذا المعني أيضا الكاتب الأمريكي «سيت تيلمان Seth Tillman» بقوله: «عندما ذهب الرئيس المصري أنور السادات إلي القدس

في نوفمبر ١٩٧٧ كاسرا الحاجز النفسي Psychological barrier بين العرب واليهود الذين لم يفيقوا من الصدمة منذ إعلان الزيارة، حيث قال السادات لهم لقد جئت لكي أحطم الحاجز النفسي الذي يشكل في رأيي ٧٠٪ من المشكلة أو الصراع»(١٠٦).

وبالرغم من ذلك، فمن الملاحظ أن الحاجز النفسي لم يتحطم تماما منذ الزيارة وحتي الآن بدليل استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وعربدتها في المنطقة واعتداءاتها اليومية علي الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واغتيالها لعدد من زعماء المقاومة الفلسطينية، وضربها للمفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان، ثم موقفها المتشدد من مباحثات السلام في مدريد وواشنطن.

٢- انقسم الشعب المصري بين مؤيد ومعارض للزيارة. فقد أيدها حزب مصر الحاكم وحزب الأحرار الذي يضم الأثرياء والمستفيدين من سياسة الانفتاح علي الغرب ونظام الحرية الاقتصادية. كما أيدتها بعض النقابات العمالية والمهنية، وقطاعات عريضة من الطبقات الشعبية الكادحة في الريف والحضر، حيث تصورت أنها بداية الطريق إلي السلام والاستقرار والرخاء والخلاص من الاحتلال(١٠٧). وقد عارض الزيارة حزب العمل وحزب التجمع والأعضاء المستقلون في مجلس الشعب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ونقابة المحامين، وبعض القوي الإسلامية والتجمعات الدينية، بل وبعض مستشاري الرئيس السادات نفسه، ووزير خارجيته الذي استقال من منصبه(١٠٨).

٣- وعلي المستوي العربي، تباينت مواقف الدول العربية بين مؤيد ومعارض ومحايد. فقد أيد الزيارة عمان والسودان والصومال، وعارضها ما عرف باسم جبهة الصمود والتصدي التي كانت تضم سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي اتهمت السادات بالخيانة والعمالة. أما بقية الدول العربية فقد وقفت معظمها موقف الوسط أو الحياد من الزيارة كالسعودية والأردن ودول الخليج(١٠٩).

٤- وعلي المستوي الأفريقي، بدأ كثير من الدول الإفريقية في مراجعة مواقفها في ضوء الزيارة وما تسفر عنه، خاصة أنها قد قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل خلال حرب أكتوبر.

٥- أما الدول الأوروبية وأمريكا فقد رحبت بالزيارة واعتبرتها بداية الحل السلمي للصراع

العربي الإسرائيلي. وفي ذلك يقول الرئيس الأمريكي «كارتر» إنه في يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ «اتصلت بالرئيس السادات لكي أبلغه تشجيعي واعجابي. وقد أبلغني هو أيضا شكره العميق»(١١٠).

٦- أما الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية فقد عارضت الزيارة من منطلق أن السادات بذلك قد نفض يده من القضية الفلسطينية ومسألة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الدول العربية، وأنه يسعي إلي حل منفرد مع إسرائيل بمباركة أمريكا.

٧- اعتبر كثير من السياسيين ومن معارضي الزيارة أن السادات بزيارته للقدس قد اعترف بإسرائيل وبأن القدس عاصمتها.

٨- أدت الزيارة إلي إجراء مباحثات السلام في فندق «مينا هاوس» بمصر، الذي رفضت سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حضورها، وحضرتها مصر وإسرائيل تحت رعاية أمريكا. ولكن هذه المباحثات لم تحقق السلام المنشود بسبب تعنت إسرائيل في موقفها من الانسحاب وحقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك عدم حضور الوفود العربية الأخري. ويقال الآن، إن هذه الدول العربية لو حضرت مباحثات «مينا هاوس» لكانت قد حصلت علي حقوقها التي تطالب الآن بأقل منها في مباحثات السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ التي تجري مفاوضاتها حتي الآن في واشنطن.

٩- كان من نتائج الزيارة، وبعد فشل مباحثات «مينا هاوس» أن قام الرئيس الأمريكي «كارتر» بدعوة كل من السادات وبيجين إلي واشنطن. وبعد مفاوضات مضنية تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد Camp David في سبتمبر ١٩٧٨، وبعد ستة أشهر تم توقيع معاهدة السلام Peace Treaty بين المصريين والإسرائيليين في مارس ١٩٧٩(١١١). هذه المعاهدة التي قال عنها كارتر عند التوقيع عليها : «يجب ألا نقلل من العقبات obstacles† التي واجهتنا، فلم يكن لدينا أوهام أو خداع illusions، ولكن كانت لدينا الأماني والأحلام والصلوات Prayers، نعم لم يكن هناك خداع»(١١٢).

١٠- لقد أدت الزيارة - التي أدت بعد ذلك إلي معاهدة السلام - إلي «إخراج السادات من بين صفوف جيرانه العرب. إلا أن هذا الأمر كان فرصة لتحقيق سلام شامل في الشرق

الأوسط»(١١٣).

تلك كانت أهم نتائج قرار الرئيس السادات بالذهاب إلي إسرائيل علي مختلف الأصعدة والمستويات بهدف إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك يمكن القول إن هذا السلام لم يتحقق كاملا بين العرب وإسرائيل منذ الزيارة وحتي الآن. وربما يرجع ذلك إلي موقف إسرائيل المتعنت وممارساتها المتعسفة في الأراضي المحتلة. وحتي في مباحثاتها التي تدور الآن مع الدول العربية من أجل تحقيق السلام الغائب.

خلاصة وتعقيب وأسلوبه في صنع القرار:

ينتمي الرئيس السادات إلي الطبقة الوسطي الريفية. وقد أثرت تنشئته الاجتماعية والثقافية كثيرا في شخصيته: حياته في القرية ثم في بيت كوبري القبة، وفصله من الخدمة في الجيش، واشتغاله ببعض المهن الشاقة، واشتراكه في بعض التنظيمات السرية والاغتيالات السياسية، وإعجابه ببعض الشخصيات المصرية والأجنبية. كل ذلك انعكس علي سمات شخصيته التي كانت تتسم كثيرا بالدهاء، أو الذكاء، والخشونة، وقوة الاحتمال، وحب المغامرة والخداع والتخفي والتنكر والسرية. وقد أثر ذلك بدوره في كثير من أعماله وسلوكه وقراراته. فالخداع والسرية والمفاجأة في قرار حرب أكتوبر، اكتسبها من اشتراكه في التنظيمات السرية، والتنكر والتخفي أثناء هروبه من السجن والمعتقلات. والصدمة في قرار زيارة القدس تشبه إلي حد كبير طلقات الرصاص المفاجئة التي أطلقها مع «حسين توفيق» علي «أمين عثمان»، كما تشبه فرقعة القنابل التي رمي بها سيارة «مصطفي النحاس». أما قرار الانفتاح، فكان يعبر عن رغبته في رغد العيش الذي حرم منه في طفولته وصباه في القرية وبيت كوبري القبة.

كما كانت قراراته أحيانا تعبر عن روح المغامرة التي كانت تنطوي عليها شخصيته من تأثير شخصية زهران وأدهم الشرقاوي وعزيز المصري عليه، ومن مغامراته وتنكره أثناء فترة هروبه من السجن والمعتقلات.

كان أسلوبه في صنع القرار يتسم بالفردية والصدمة أو المفاجأة. وقد يرجع ذلك إلي المتغيرات أو الظروف الاجتماعية والثقافية التي تأثر بها وأثرت في شخصيته. ويعكس أسلوبه في صنع القرار رؤيته لذاته كأب للعائلة المصرية التي كان يرددها كثيرا في خطبه وأحاديثه، وأن ذلك

يفرض عليه - كأب- أن يرسم ويخطط لهذه العائلة ما يراه هو في صالحها ومنفعتها.

وبالرغم من أن السادات كان يحيط نفسه بمجموعة من المستشارين، إلا أنه لم يكن يستجيب لآرائهم. بل إنه كثيرا ما كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع إليهم أو بالمخالفة لآرائهم. ويؤكد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق «نيكسون» بقوله : «.. وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه، ويتخذ قراراته بنفسه»(١١٤). كما أكد ذلك أيضا الرئيس الأمريكي الأسبق «كارتر» أثناء محادثات «كامب ديفيد» بأن الرئيس السادات كان يريد أن يتخذ قرار مصر بنفسه، ولم يكن يحب أن يوجد أحد معاونيه معنا. أما «بيجين» فكان لا ينفرد بالقرار، ولكنه كان دائما يطلب الرجوع إلي أعضاء الوفد المرافق له لاستطلاع رأيهم، وإذا اختلفوا، فإنه كان يطلب وقتا للحصول علي رأي مجلس الوزراء(١١٥). وعلي سبيل المقارنة، فإن أسلوب صنع القرار في النظام الأمريكي يعطي الرئيس حق طلب المشورة من السلطة التنفيذية ومن مستشاريه. فهؤلاء عليهم أن يسدوا المشورة، لا أن يصدروا إليه الأوامر، ذلك أن الرئيس وحده في النهاية هو الذي يصدر الأوامر وهو صاحب القرار النهائي(١١٦).

ولم يكن السادات يتجاهل فقط مستشاريه، ولكنه كان أيضا يتجاهل وزراءه والمؤسسات السياسية والدستورية. ويؤكد ذلك «منصور حسن» الذي كان وزيرا لإعلامه وموضع ثقته، حيث يشير إلي أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم علي صعيد المستوي الأعلي، أما وظيفة المؤسسات السياسية فكانت قاصرة فقط علي تأييد ما يتخذ من قرارات(١١٧). ومع ذلك كثيرا ما كان السادات يردد ديمقراطيته في صنع القرار، ويدعي أن الشعب يشارك في صنع القرار، علي الرغم من أن الشعب لم يكن سوي مجرد متلق لقراراته أثناء أحاديثه لوسائل الإعلام أو خطبه في مجلس الشعب. وما كانت المؤسسات والتنظيمات السياسة في الدولة سوي منفذ للقرارات.

وفي هذا الصدد أيضا يقول «محمد حافظ إسماعيل» مستشاره للأمن القومي: «لقد اختار السادات أن يكون وحده «السلطة السياسية» العليا في البلاد، ومن ثم المسئول عن القرارات الجوهرية في مسائل السياسة العليا والاستراتيجية العسكرية. ولم يكن ذلك يعني أنه لا يستمع إلي المشورة، أو أنه لا يسعي إليها. فقد وجد في مجلس الأمن القومي وفي مجلس الوزراء، الإطار الذي يناقش فيه بعض قراراته قبيل اتخاذها، إلا أن أيا من المجلسين لم يكن معنيا «التصويت» لإقرار سياسة مستقبلة.. فقد ظل السادات هو في النهاية «صاحب القرار» سلما أو

حربا، بينمـا يوُفر المجلسان التـعرف علي «نبض» الرأي العام والإسـهام في بلورة الخيـار الأفضل وتنظيم تنفيذه»(١١٨).

لقد كان ذلك كله يؤكد تصور السادات أو رؤيته لذاته كـأب أو كبير العائلة المصرية والشخص الأكثر خبرة الذي عليه أن يرعي شئونها ويدير أمـورها وما عليها إلا السمع والطاعة وتنفيذ أوامره أو قراراته. ولذلك كثـيرا ما كان يردد في خطبه وأحـاديثه كلمات مثل: أبنائي وشـعبي، وقواتي المسلحة.

وكانت لغة الخطاب الاجتماعي والسياسي عند الرئيس السادات تتمثل في عبارات مثل «السلام الاجتـماعي»، «العـائلة المصرية»، «الرخـاء»، «العلم والإيمان»، «الديمقراطيـة والحرية»، «التـقدم التكنولوجي». وقد خلت لغته من ترديد مـفهوم «الاشتراكية» و«القومية العـربية» التي أرساها عبد الناصر، خاصة بعد حرب أكتوبر وتوقيع اتفاقيـة السلام مع إسرائيل. واستبدالها بعبارات «الوطنية المصرية» و«حضارة سبعة آلاف سنة» إشارة إلي الفرعونية.

لقد أثرت حقـبة السادات وقراراته إلي حد كبـير في مجري الحياة المصـرية سياسيا واجتـماعيا واقتصـاديا وثقافيا بل وعـسكريا أيضا مازال المجتـمع المصري يعاني من انعكاساتهـا وآثارها حتي الآن.

هوامش الفصل الثالث

(١) حمدى الطاهرى، الطريق إلى المنصة، شركة دار الأشعاع للطباعة، القاهرة ١٩٨٨، ص١١.
(٢) المرجع السابق، ص١١-١٢.

(٤) جيهان السادات، مرجع سابق، ص٩٥.

(٥) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٨-٢٩.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩-٣١.
(6) Carter, Jimmy, Keeping Faith: Memoirs of a President, Bantom Books, New york, 1982, p. 282.
(٧) أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق ص١٧.

(٨) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٣-٣٣.
(٩) أنور السادات، البحث عن الذات، ص٢٩.
(١٠) المرجع السابق، ص١٣٠-١٣١.

(١١) المرجع السابق، ص٣٢-٣٥.
(١٢) موسى صبرى، السادات: الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص٢٠٣.
(١٣) صبرى أبو المجد، مع السادات على طريق النضال، مطبوعات الشعب ١٩٩٢، ص٦٦.

(١٤) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص٦٤.
(١٥) المرجع السابق، ص ٦٤.
(١٦) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص١٢٠.
(١٧) خالد محيى الدين، مرجع سابق، ص٣٣٨.

(١٨) أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص ٦٢.
(١٩) جيهان السادات، مرجع سابق، ص١٠٢.
(٢٠) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، الكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤، ص٢٠٢.
(٢١) المرجع السابق، ص١١٦.

(٢٢) موسى صبرى، السادات: الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص١٨٥.
(٢٣) صبرى أبو المجد، مرجع سابق، ص٦٧.
(٣) موسى صبرى، السادات: الحقيقة والأسطورة، مرجع سابق، ص ٢١٣.
(25) Carter, Jimmy, op. cit, p. 282.
(26) I bid, p. 328.
(٢٧) محمد نجيب، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢٨) عبدالستار الطويلة، السادات الذى عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص١٧٤.
(٢٩) المرجع السابق، ص١٨٥-١٨٦.

(٣٠) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، مرجع سابق، ص١٠١.
(٣١) عبد الستار الطويلة، السادات الذى عرفته، مرجع سابق ص٣١٣.

(32) Vatikiotis, P.J, the History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubarak, Wiedenfeld and Nicolson, London, Fourth Edition, 1991, p. 424.

(33) Lindzey, Gardner & Aronson Elliot, op. cit, p.p. 578-579.

(34) Rakove, Milton, L, (ed) Arms and Foreign policy in the Nuclear Age, oxgord university press, London, 1972, p. 80.
(35) I bid, p. 84.
(36) Breacher, Michael, the Foreign policy System of Israel, Oxford university Press, London, 1972, p. 356.
(٣٧) جمال حماد، من سيناء إلى الجولان، الزهراء للإعلام العربى ١٩٨٨، ص١٤.

(٣٨) أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص ٣٢٣.
(٣٩) كمال حسن على، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.
(40) Quandt, William, B, op.cit. p. 169.
(41) Pratt, Juius, W & others, A History of united states Foreign Policy, Printice- Hall, Inc, Englewood Cliffs, N.J. 1980, P. 497.
(٤٢) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣- السلاح والسياسة، جريدة الأهرام، العدد بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٩، ص٥.

(٤٣) موسى صبرى، وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٤، ص٩٥.
(٤٤) محمد عبد الغنى الجمسى، يوميات حرب أكتوبر، كتاب الحرية ١٩٩٢، ص٣٠-٣١.

(٤٥) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٤٦) حسن البدرى وآخرون، حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص٦٠.
(٤٧) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣- السلاح والسياسة، مرجع سابق ص٥.
(٤٨) المرجع السابق، ص٥.
(٤٩) جميل مطر، صنع قرار ٦ أكتوبر، دراسة فى كتاب: حرب أكتوبر: دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٤، ص٢٩.

(50) Gold Schmidt, Arthur, op.cit, p. 301.

(٥١) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣– السلاح والسياسة، مرجع سابق ص ٥.

(٥٢) عبد الستار الطويلة، حرب الساعات الست، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٧٥، ص٤٦٧.

(٥٣) محمد عبد الغنى الجمسى، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٥٤) جولدا مائير، الحقد، عن كتاب حياتى، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، مكتبة مدبولى ودار المسيرة، بيروت ١٩٨٨، ص ٢٩٩.

(٥٥) كمال حسن على، مرجع سابق، ص٤٨.

(56) Litwak, Robert, S, Detente and the Nizon Doctorine, Cambridge university Press, Cambridge, 1984, p.p. 166-167.

(57) Goldschmidt, Arthur, op. cit, p. 302.

(٥٨) مصطفى أمين وآخرون، وماذا بعد حرب أكتوبر، دار المعارف ١٩٧٤، ص٢٤.

(59) Tillman, Seth, p. the united states in the Middle East, Indiana university Press, Bloomington, 1982, p.22.

(60) Mccormicd, James, M, op. cit, p. 119.

(61) Tillman, Seth, p, op.cit, p.22.

(62) Mclaurin, R.D& others, Foreign Policy Mading in the Middle East, Praeger Publishers, Inc, New York, 1977, p. 35.

(٦٣) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص١٨٥.

(٦٤) محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣– السلاح والسياسة، مرجع سابق، ص٥.

(65) Breacher, Michael, op. cit, p. 374.

(٦٦) أنور السادات، ورقة أكتوبر، هيئة الاستعلامات المصرية، ١٩٧٤، ص٣٩.

(٦٧) وحيد سيد أحمد خليف، التحولات الاجتماعية فى المجتمع المصرى منذ السبعينيات وانعكاساتها على بناء القوة فى القرية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة طنطا، ١٩٩٠، ص٥٥.

(٦٨) جودة عبد الخالق، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى، دراسة فى كتاب: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢–١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٣٦٤.

(69) Quandt, William, B, op. cit. p. 258.

(٧٠) عبد الستار الطويلة، حرب الساعات الست، مرجع سابق، ص٤٦٤.

(٧١) عبد الهادى محمد والى، التنمية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١ص٢٣٧.

(72)Vatikiotis, P.J, op. cit, p. 429.

(٧٣) جودة عبد الخالق، مرجع سابق ص٣٦٧–٣٦٨.

(٧٤) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص٥٩.

(٧٥) سعد الدين إبراهيم، إعادة الاعتبار للرئيس السادات، مرجع سابق، ص١١٨.

(٧٦) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٧٧) سعد الدين إبراهيم، إعادة الاعتبار للرئيس السادات، مرجع سابق، ص١١٩–١٢٠.

(٧٨) المرجع السابق، ص٧٨.

(٧٩) عبد الهادى والى، التنمية والتخلف فى المجتمع الحضرى: دراسة اجتماعية فى محافظة الإسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٧٧، ص٩١-٩٢.

(٨٠) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص٨٨.

(٨١) جودة عبد الخالق، مرجع سابق ص٣٦٨.

(82) Tillman, Seth, p. op. cit. p. 32.

(٨٣) جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص٣٩٢.

(84) Eilts, Herman, Fr, Reviewed on: Robert Springborg, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the political order, American Arab affairs, U.S.A, 1988, P, 94.

(٨٥) عبدالهادى محمد والى، التنمية: مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية، مرجع سابق، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٨٦) وحيد سيد أحمد خليف، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٨٧) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص١٠٩.

(٨٨) جلال أمين، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى، دراسة فى كتاب: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، ص٤٢١.

(89) Congerssional Quarterly, Egyptian - Israli Peace Treaty: Broades U.S.Commitments, Published by Congressinal Quarterly, Inc. Washington, 1980, p. 37.

(٩٠) عبد الهادى محمد والى، التنمية: مدخل لدراسة المفاهيم الأساسية، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٩١) عبد الهادى محمد والى، التنمية والتخلف فى المجتمع المصرى، مرجع سابق ص٩٢.

(92) Hiamann Theo & others, Managemint, Houghton Mifflin Company, Boston, 1982, p. 58.

(٩٣) عبد الستار الطويلة، السادات الذى عرفته، مرجع سابق، ص١٠٧.

(94) Carter. Jimmy, op. cit, p. 296.

(95) I bid, p. 293.

(٩٦) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٩٧) أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص٤٠٧.

(98) Goldschmidt, Arthur, op. cit, p. 313.

(99) Deutch, karl, W& others, Comparative Government: Politics of Industrialized and developing Nations, Houghton Mifflin Company, Boston, 1981, p. 404.

(١٠٠) أنور السادات، خطابه أمام الكنيست، مصلحة الاستعلامات.

(101) Haimann, theo & others, op. cit. p. 62.

(١٠٢) كمال حسن على، مرجع سابق، ص٧٥.

(١٠٣) سلوى شعراوى جمعة، الدبلوماسية فى عقد السبعينيات، مرجع سابق ص٦٧.

(104) Quandt William, B, op. cit. p 289.

(١٠٣) سلوى شعراوى جمعة، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينيات، مرجع سابق ص١٨٨.

(106) Tillman, Seth, p. op. cit, p.1.

(١٠٧) عبد الستار الطويلة، السادات الذى عرفته، مرجع سابق، ص١٠٨.

(١٠٨) جمال على زهران، مرجع سابق ص٣٤٢-٣٤٣.

(١٠٩) وليم ب. كوانت، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٩ ص١٥١.

(110) Carter, Jimmy, op. cit, p. 297.

(111) Tillman, Seth, p. op. cit, p.p.1-2.

(112) Congerssional Quarterluy, op. cit. p.35.

(113) I bid, p.34.

(١١٤) محمد سعد أبو عامو، مرجع سابق ص١١٦.

(115) Carter, Jimmy, op. cit, p.413.

(116) Johnson, Gerald, W., the presidency, Washington Square Press, Inc., New York, 1962, p.22.

(١١٧) سلوى شعراوى جمعة، الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينيات، مرجع سابق، ص٧٥.

(١١٨) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق ص١٨٤-١٨٥.

الفصل الرابع

حسني مبارك والقرارات السياسية الكبري

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية مبارك

ثانيا: السمات الشخصية لمبارك

ثالثا: القرارات السياسية الكبرى:

١- قرار الإفراج عن معتقلى سبتمبر ١٩٨١

٢- قرار التحكيم فى قضية طابا ١٩٨٦

٣- قرار إدانة الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠

خلاصة وتعقيب وأسلوبه فى صنع القرار

أولا: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية حسني مبارك

تمهيد:

بدأ اسم حسني مبارك يتردد ويتعرف الشعب عليه مع الضربة الجوية الأولي في ٦ أكتوبر ١٩٧٣. فقد كان هو الذي خطط ونفذ هذه الضربة مع سلاح القوات الجوية الذي كان قائداً له. وبعد توقف الحرب رقي إلي رتبة فريق، تقديرا من الرئيس السادات للدور الذي قام به أثناء الحرب، حيث استطاع أن يخرج من الحرب محافظا علي الجزء الأكبر من طائرات السلاح الجوي المصري. وبعد حوالي عام ونصف العام من توقف الحرب، وبالتحديد في يوم ١٦ أبريل ١٩٧٥ أصدر الرئيس السادات قراره بتعيين حسني مبارك في منصب نائب رئيس الجمهورية(١).

وقد تولي مبارك الحكم في مصر عقب أحداث خطيرة ودامية أودت بحياة الرئيس السادات، وكادت تودي بمصر كلها إلي الهاوية والفوضي السياسية. إلا أن مبارك استطاع - بشخصيته وخبرته العملية كنائب للرئيس - أن يجتاز الأزمة بأسرع مما كان يتصور، عندما تم انتخابه رئيسا للجمهورية بأغلبية كبيرة في ١٤ أكتوبر ١٩٨١. وقد بدأ ممارسة سلطاته كرئيس للدولة بطريقة وأسلوب مختلف، وبفكر مغاير، حتي أن أحد الصحفيين الأجانب سأله بعد توليه مسئولية الحكم مباشرة: من أنت؟ هل أنت امتداد للسادات أو عبد الناصر في ثوب جديد؟، فأجاب الرئيس بذكاء فطري وعفوية شديدة، اسمي محمد حسني مبارك(٢).

ومن غرائب الأمور، أن الرئيس السادات قد بدأ بعد ممارسة سلطات الحكم بالقبض علي معارضيه وإيداعهم السجون والمعتقلات، فيما عرف بقضية «مراكز القوي» عام ١٩٧١. كما أنه أيضا أنهي حكمه في عام ١٩٨١ بوضع معارضيه في السجون والمعتقلات فيما عرف باعتقالات سبتمبر ١٩٨١. في الوقت الذي بدأ مبارك حكمه بالإفراج عن معتقلي سبتمبر الذين اعتقلهم السادات. وكان قرار الإفراج، بداية انفراج الأزمة السياسية، حيث أعطي انطباعا لدي الشعب بأنه مقبل علي مرحلة قد تكون مختلفة جذريا عن المرحلة السابقة.

١- الأبعاد الاجتماعية:

ولد محمد حسني مبارك يوم ٤ مايو ١٩٢٨ في قرية «كفر المصيلحة» مركز شبين الكوم محافظة المنوفية. «وتشتهر تلك القرية الصغيرة بارتفاع نسبة المتعلمين بها منذ بداية القرن الحالي»(٣).

والده هو «السيد إبراهيم مبارك» تلقي قدرا متوسطا من التعليم سمح له أن يعمل موظفا في محكمة طنطا، ثم انتقل إلي «قويسنا»، حيث أقام بها لفترة حتي عام ١٩٣٦، ومنها انتقل إلي «أشمون»، ثم استقر في مدينة شبين الكوم عندما أنشئت بها محكمة. وقد تدرج والده في وظائف وزارة العدل حتي وصل إلي وظيفة مفتش، إلي أن أحيل إلي المعاش في يونيه ١٩٦٠، ثم توفي في نفس هذه السنة(٤). وقد أنجب والده خمسة ذكور كان محمد حسني هو أكبرهم، وفتاة واحدة(٥).

وكانت أسرته تمتلك بضعة أفدنة من الأرض الزراعية في قريته. ولذلك كانت أسرته ميسورة الحال ليست لديها مشاكل اقتصادية أو مالية. وعلي ذلك فهو ينتمي إلي الطبقة الوسطي الريفية. وقد نشأ مبارك نشأة اجتماعية دينية، فأسرته تنتسب قبل مائتي سنة للشيخ مبارك صاحب الضريح الصغير بقرية «زاوية البحر» مركز دمنهور، ثم نزحت الأسرة لتعيش بجوار بحر شبين، حيث الأرض الخصبة زراعيا(٦).

ويبدو أن والده كان محافظا وصارما في تنشئته لأبنائه، وقد ورث عنه الرئيس هذه الصفات، حيث يقول كل الذين عرفوه في سنوات نشأته الأولي في القرية، إنه كان طفلا جادا يهتم بعمله ويعتمد علي نفسه(٧). ويبدو أن هذه الصفات ظلت تلازمه طوال سني حياته وحتي الآن.

٢- الأبعاد الثقافية:

عندما وصل محمد حسني مبارك إلي سن المدرسة، التحق بمدرسة الكفر الابتدائية عام ١٩٣٥، ولما حصل علي الشهادة الابتدائية التحق بمدرسة المساعي الثانوية بمدينة شبين الكوم، التي كانت تبعد بضعة كيلو مترات عن قريته، مما اضطر معه إلي السير علي الأقدام مرتين يوميا في الذهاب إلي المدرسة والعودة منها. وقد صقله هذا «المشوار» اليومي بالصلابة وتحمل المشاق(٨). ويتجلي ذلك [illegible] . وبعد أن أصبح رئيسا للجمهورية، في كثرة أسفاره المتعددة والمتلاحقة إلي دول

كثيرة فـي فترة زمنية محدودة، وكـذلك زياراته وجولاته الميدانية في مدن محـافظات مصر، التي تستغرق ساعات طويلة دون كلل أو ملل.

قال عنه مـدرس اللغة العربية الذي درَّس له في المـدرسة الثانوية إنه كان يمتـاز علي أقرانه في الفصل بالهدوء في أداء عمله ودروسـه، وكان متفوقا في اللغة العربيـة والتاريخ. وقال عنه زملاء الدراسة إنه كـان يحب الرياضة البـدنية ويمارس رياضة الهـوكي وتنس الطاولة والاسكواش، التي ظل يمارسها حتي الآن ليظل محتفظا بلياقتـه البدنية التي تمكنه من ممارسة مهام الحكم بعقل صاف وحيوية ونشاط(٩).

كما قـال عنه أيضا زملاء الدراسة إنه كـان يهتم اهتماما شـديدا بالأحداث التي كانت تعيـشها البلاد في أوائل الأربعينيات من هذا القرن، وأنه كان عضـوا باللجنة السياسية بالمدرسة(١٠). وقد قال الرئيس مبارك نفسـه عن هذه الفترة : «تفتحت مداركي وأنا في الثالثـة عشرة من العمر علي أنباء الحرب العالمية الثانيـة عام ١٩٤١، وظللت أتابع معارك الطيران بين الألمان والإنجليز، والدور البارز والهائل للطيران الإنجليزي، وكذلك الطيران الروسي والأمريكي. كما تابعت باهتمام معارك الحلفاء وقوات روميل في الصحراء الغـربية المصرية تلك التي وقعت عام ١٩٤٢، وتمنيت في نهاية الحرب العالمية الثانية أن أصبح طيارا»(١١).

وهكذا تفتح حسـه ووجدانه الوطني مع أحداث مصـر وحالتها أثناء الاحتـلال البريطاني لها. كما أعـجب بشخصية رومـيل ومعارك الطيران أثناء الحـرب العالمية الثانية. وكـان ذلك دافعه إلي الالتحاق بالكلية الحربية في شهر نوفمبر ١٩٤٧، حيث تخرج فيها ضابطا في شهر فبراير ١٩٤٩، ثم تقدم إلي اختبارات الكلية الجوية التي قبل بهـا وتخرج منها ملازما طيارا في القوات الجوية في ١٣ مارس ١٩٥٠. بالرغم من أن والده كان يريد منه الالتحاق بكلية المعلمين ليتخرج مدرسًا، إلا أن الأب احترم رغبته وإصراره علي الالتحاق بالكلية الحربية(١٢).

وأثناء عمله كـضابط طيار في القوات الجـوية، تلقي تدريبا علي أنواع مخـتلفة من الطائرات، كما أوفد في عدة بعـثات تدريبية، حيث سافر إلي الاتحاد السوفيـتي في بعثة أولي للتدريب علي القاذفات من طراز «اليوشن ٢٨»، وقد تولي بعد عودته من هذه البعثة قيادة قاعدة غرب القاهرة. أما البعثة الثانية فكانت لدراسة القاذفات في الاتحاد السوفيتي أيضا. ثم أرسل للتدريب في أكاديمية «فرونز Frunze» السوفيتـية عندما أراد عبد الناصر التوسع في الجيش، وعـاد من هذه البعثة في

عام ١٩٦٠(١٣).

من ذلك يتضح لنا أن الرئيس مبارك كان جل اهتمامه موجها إلي عمله العسكري كضابط طيار، يعشق هذا العمل ويخلص له ويؤديه بإتقان. وقد انعكس ذلك علي كل من كان يعمل معه. وقد اشترك في حرب اليمن كضابط طيار، ثم أسندت إليه قيادة الكلية الجوية بعد نكسة يونيه ١٩٦٧. ثم تولي رئاسة أركان القوات الجوية أثناء حرب الاستنزاف عام ١٩٦٩، وقبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ تولي قيادة القوات الجوية ليحقق النصر بالضربة الجوية الأولي(١٤).

وفي ١٦ أبريل ١٩٧٥، اختاره الرئيس الراحل السادات لمنصب نائب الرئيس لشجاعته كطيار، ثم إنه من جيل أكتوبر الذي يجب أن يتقدم لمواقع القيادة العليا للدولة(١٥). ويبرر الرئيس السادات اختياره لمنصب نائب الرئيس، بالرغم من أنه ليس له تاريخ سياسي بقوله: «ما هو علشان كده.. مالوش تاريخ سياسي هذه تمثل ميزة عظيمة.. أنا جبته علشان يشرب نوعية الحكم الجديد.. وكمان منوفي»(١٦).

وفي هذا الصدد أشار «روبرت سبرنجبورج R.Springborg» إلي أن الرئيس السادات قد أعفي المشير عبد الغني الجمسي من منصبه - كنائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع - ليس فقط لموقفه المتشدد من محادثات السلام مع إسرائيل وتوجيه القوات المسلحة من الجبهة الشرقية نحو ليبيا، ولكن لكي يخلو الطريق لحسني مبارك قائد قوات الجوية الذي عينه نائبا للرئيس، ولكمال حسن علي رئيس المخابرات الذي عينه وزيرا للدفاع مكان الجمسي في وزارة مصطفي خليل في ٥ أكتوبر ١٩٧٨(١٧).

ويشير الرئيس الأمريكي الأسبق «كارتر» إلي أن الرئيس السادات عندما زاره في أمريكا في صيف عام ١٩٨٠، أشار إلي أنه يخطط للانسحاب من الحكم عام ١٩٨٢، عندما تبدأ إسرائيل في الانسحاب من سيناء، وإسناد مسئولياته إلي نائبه حسني مبارك، وقد فهم «كارتر» أن السادات يعد ويدرب نائبه علي هذا المنصب(١٨).

وأثناء تولي مبارك منصب نائب الرئيس، أسند إليه السادات بعض المهام الداخلية والخارجية، كنوع من التدريب علي فن الحكم. فقد أسند إليه مهمة الوساطة بين المغرب والجزائر في النزاع بينهما حول مشكلة الصحراء الغربية، كما أسند إليه مهمة أخري في السودان، ومهمة ثالثة في

أمـريكا. كمـا مثل مـصـر وترأس وفدها في مـؤتمرات منظمـة الوحدة الإفـريقـية في كـمبـالا وموريشيوس. كمـا اختاره أمينا عاما للحزب الوطني الديمقـراطي، ثم انتخب نائبا لرئيس الحزب الوطني الذي كـان يرأسه رئـيس الجمـهورية نفـسـه(١٩). وتعتـبـر هذه السنوات وهذه المناصب السياسية، وتلك المهام التنفيذية داخليا وخارجـيا بمثابة الإعداد والتدريب وممارسة السياسة وأصول الحكم، حتي تولي منصب الرئيس بعد اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١.

يقـول علماء النظرية السـلوكيـة إن القيـادة تكتسب من خـلال التـجربة والتـعليم أو التنشئـة الاجتـماعيـة، ومن خلال التدريب(٢٠). وقـد اكتسب مبـارك صفات القـائد من خلال تنشئـته الاجتماعية والثقـافية وتجاربه خلال حياته، والمهام التدريبية علي أصول الحكـم والممارسة السياسية التي كلف بها في الداخل والخارج عندما كان نائبا للرئيس، ونائبا لرئيس الحزب الوطني الحاكم.

ومن الجدير بالذكـر، أن الرئيس السادات - خـاصة في أواخر حكمـه - كان يصف المثـقفين المصريين، خاصة من معارضي نظام حكمه بأنهم مـجموعة من «الأراذل» حتي صارت هذه الصفة تطلق علي كل معـارضيه من القـوي الوطنية في مصر(٢١). ونجـد علي العكس من ذلك، فكان مبارك يحتـرم المثقفين - حتي من معارضـيه - ويقدر دورهم الفاعل في الحياة السـياسية والفكرية والاجتـماعية في مـصر. ولذلك اعتـاد أن يعقد معـهم لقاءً كل عام في افـتتاح معـرض الكتاب الدولي، يحاورهم ويحاورونـه في مشاكل مصر وتوجـهات سياساته الداخليـة والخارجية سيـاسيا واجتماعيا واقتصاديا.

«وباختصـار أعاد للثقافة المصرية وجـهها المشرق الذي يرعي الإبداع، وكسـر عزلة الحاكم عن المثقـفين، وشجع الفنون والآداب، وأقـام منارتين للحضـارة، أوبرا القاهرة ومكتبـة الإسكندرية، وجعل من شوامخ الفكر المصري أعلاما علي رفعة الوطن وتقدمه»(٢٢).

ثانيا: السمات الشخصية لحسني مبارك

يري بعض علماء النفس، ومنهم «البورت AL Lport» عالم النفس الأمـريكي أن «السمات traits هي التي تفسر تماسك الشـخصية، لأنها المسئولـة عن قدرتنا علي السلوك أو الفعل بنفس الطريقة في المواقف المخـتلفة»(٢٣). أما علماء السـياسة والاجتمـاع السياسي، فيـري بعضهم أن

هناك اتجاهين في دراسة الفرد في موقع القيادة أو الفرد القائد. الاتجاه الأول يؤمن بأهمية دور الفرد في صنع التاريخ. وهذا الاتجاه يركز علي الصفات أو السمات الشخصية لهؤلاء الأفراد القادة، ومن ثم أثر هذه السمات أو الصفات علي سلوكهم وعلي أسلوبهم في صنع القرار. أما الاتجاه الثاني فيري أن دور الفرد القائد محدد بالعوامل الاجتماعية أو المؤسسية من حوله، أي تأثير مؤسسات الدولة الدستورية علي سلوكه وعلي أسلوبه في صنع القرار. وبالتالي فإن الفرد القائد هنا ليس بصانع للأحداث، بقدر ما هو عاكس لتفاعلات قوي اجتماعية أو أوضاع مؤسسية معينة. ويري هؤلاء أن التركيز علي دراسة الصفات أو السمات الشخصية للقائد، قد يحجب أنظار الدارسين عن العوامل الدستورية والبنائية والاجتماعية التي قد تحد أو تقلل من حرية القائد الفرد في التحرك(٢٤).

وعلي ذلك، فالسمات هي محركات للسلوك عند علماء النفس. ودراستها عند بعض علماء السياسة والاجتماع السياسي تبين مدي تأثير هذه السمات علي سلوك الفرد القائد، وعلي أسلوبه في صنع القرار. أما البعض الآخر من علماء السياسة والاجتماع السياسي فيري أن مؤسسات الدولة هي التي تؤثر علي سلوك القائد وعلي أسلوبه في صنع القرار. ونحن هنا في دراستنا نركز بالدرجة الأولي علي تأثير السمات مع عدم إغفالنا في نفس الوقت دور مؤسسات الدولة في المشاركة والتأثير في صنع القرار.

وعلي ذلك، ومن هذا المنطلق أو المدخل النفس اجتماعي، فإننا نشير إلي سمات شخصية الرئيس مبارك كمتغيرات أو أبعاد اجتماعية وثقافية تؤثر في سلوكه وفي أسلوبه في صنع القرار.

لقد أهلته قدراته العقلية أو ذكاؤه للتفوق في دراسته الثانوية، ثم في التحاقه بالكلية الجوية وتخرجه فيها. «كانت الملامح الأساسية لشخصية الضابط حسني مبارك عند تخرجه في الكلية الحربية عام ٤٩ والتحاقه بكلية الطيران هي الانضباط التام والشخصية المتماسكة القوية، والذكاء الفطري والقدرة الهائلة علي العمل المتواصل بدون كلل أو ملل»(٢٥). ويؤكد هذا المعني الدكتور مصطفي الفقي سكرتير الرئيس للمعلومات السابق عندما يقول : «يمضي الرئيس يوميا ساعات طويلة مضنية وفقا لأسلوب عمل شاق يبدأ من الصباح الباكر، ولديه في ذلك قدرة تحمل عالية، وأسلوبه في العمل لا يعرف التراخي ولا يقبل التقاعس، بل يمضي في دأب شديد يكاد يكون فيه نمطا فريدا»(٢٦). ولعله قد اكتسب قدرته علي العمل المتواصل والجلد وتحمل المشاق من «مشواره»

اليومي من قريته إلي المدرسة يوميا في الذهاب والعودة.

ويقول اللواء مدكور أبو العز قائد الكلية الجوية - آنذاك - في تقريره السري عن حسني مبارك في الفترة من يوليو ١٩٥٨ وحتي نهاية يوليو ١٩٥٩ :«يقوم بواجبه علي أكمل وجه.. له دراية بالأعمال الإدارية.. وقدرته علي الإشراف كبيرة جدا، ويمتاز بالضبط والربط. وهو ضابط ممتاز من جميع الوجوه، وأتوقع له مستقبلا باهرا»(٢٧).

كما يقول عنه المؤرخ العسكري اللواء جمال حماد : « في العمل رجل حازم وصارم، يقدس الواجب والمحافظة علي المواعيد، ويعشق روح الجدية والمثابرة والانضباط.. ورغم صرامته في العمل، فهو رجل بسيط ومتواضع في حياته العادية، شديد الوفاء لزملائه ومرؤوسيه»(٢٨).

أما الرئيس الأمريكي الأسبق «كارتر» فقد قال عنه : «مبارك رجل قوي ويقدر ضرورة الصداقة والتفاهم مع الزعماء العرب»(٢٩). ولعل ذلك ما جعله لا يسيء إلي أي زعيم عربي في أحاديثه أو خطبه، مما ساعد علي ذوبان الجليد في علاقات مصر مع الدول العربية، مما جعلها تعيد علاقاتها مع مصر بعد القطيعة منذ زيارة السادات للقدس. ثم موقفه المساند لدول المواجهة العربية مع إسرائيل في مباحثات السلام في مدريد وواشنطن. وكذلك موقفه من إدانة الغزو العراقي للكويت. وموقفه أيضا في مساعدة ومساندة الفلسطينيين في اتفاق السلام «غزة - اريحا» مع إسرائيل.

تعقيب:

ويمكن القول، إن الرئيس يؤمن بالديمقراطية، بالرغم من وجهة نظره في الأخذ بديمقراطية الخطوة خطوة أو التدرج في تطبيقها. كما أنه يقدس الحرية، ويؤكد ذلك رفع الرقابة تماما علي وسائل الإعلام، خاصة صحف المعارضة التي تنتقد وتقول ما تشاء في سلبيات سياسة الحكومة الداخلية والخارجية. كما أنه لم يمنع كاتبا أو مفكرا مهما كان توجهه السياسي أو الاجتماعي من أن يقول رأيه منتقدا بعض سياساته ومواقفه أو سياسات حكومته ومواقفها من قضايا ومشاكل المجتمع الداخلية والخارجية. وهو أيضا لا يتستر علي فساد حتي لو كان من مسئول في الحكم أو خارجه، ويشهد علي ذلك بعض قضايا الفساد التي شهدتها المحاكم مؤخراً. كما أنه لا يميل إلي العنف والانتقام حتي مع معارضيه، ويشهد علي ذلك أيضا موقفه من أحداث الأمن المركزي،

وموقف بعض أحزاب المعارضة المعارض علنا لترشيحه لمنصب الرئيس لفترة ولاية ثالثة. وهو أيضا يتسم بالصراحة والوضوح، خاصة فيما يتعلق بمشاكل وقضايا المجتمع، ويعبر عن ذلك كثيرا في أحاديثه وتصريحاته لوسائل الإعلام وخطبه في مجلسي الشعب والشوري. ويؤكد ذلك الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية الأسبق، والذي عمل معه في الفترة من ٨٤-١٩٩١ حيث يقول عنه : «له ملامح واضحة في سياساته، مستمع جيد، واسع الصدر، يؤمن بالحوار ومبدأ الرأي والرأي الاخر، منظم في عمله، يحدد أهدافه، صريح في التعامل»(٣٠).

وقد أكسبته هذه السمات الشخصية ثقة وتأييد الكثير من فئات المجتمع وقطاع عريض من الرأي العام في مصر في كثير من مواقفه وقراراته. وكان من نتيجة ذلك تأييد الشعب له واختياره لفترة رئاسة ثالثة، بالرغم من اختلاف بعض أحزاب المعارضة حول تجديد رئاسته لفترة ولاية ثالثة. ولم يكن الاختلاف حول شخصه، بقدر ما كان حول طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك حول بعض سلبيات سياساته وسياسات حكومته علي الصعيد الداخلي والعربي والدولي، وكذلك مطالبتها له بتقديم برنامج سياسي محدد للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل عملية الانتخاب. ومع ذلك فإن أغلبية المواطنين قد اختارته لفترة رئاسة ثالثة، لأنها تري فيه الوضوح والصراحة وطهارة اليد وحبه لوطنه وانتماءه الشديد إليه، ثم هو الأصلح للمنصب في الوقت الراهن لتكملة مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي بدأها، لتعبر معه وبه مشارف القرن الحادي والعشرين وقد حققت بعض أهدافها القومية في التقدم والازدهار.

تلك كانت أهم سمات شخصية الرئيس مبارك التي اكتسبها من تنشئته الاجتماعية والثقافية والتي أضفت عليه الخلفية أو الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي كانت من أهم محركات سلوكه وأسلوبه في صنع القرار السياسي.

وفي هذا الصدد يذكر الدكتور مصطفي الفقي بعض سمات شخصيته وأسلوبه في صنع القرار فيقول : «يتمتع بقدرة في إيجاد حاجز منيع بين شعوره الذاتي، وقراره في موضوع معين، فهو لا يسمح بتدخل الهوي الشخصي في الموقف العام.. لا يتعجل قرارا ولا يسبق بموقف معين عن توقيته المحدد الذي يريده.. لديه القدرة علي الكتمان رغم صراحة حديثه المباشر.. صعوبة توقع رد فعله، أو التنبؤ المسبق بموقفه.. لديه حساسية شديدة من ظهور مراكز القوي»(٣١).

لم يسع مبارك إلي السلطة والحكم والرئاسة، ولكن الأحداث هي التي دفعت به إلي السلطة والرئاسة. ومن هنا، فإنه لا يؤمن بمحورية دور الفرد في صنع التاريخ، ينظر إلي دور القائد الفرد علي أنه أداة معبرة عن طموح الشعب وليس كصانع للتاريخ من حوله. ولعله في ذلك يشبه عبد الناصر، علي عكس السادات الذي كان يعتبر نفسه أبا للعائلة المصرية، وأنه بذلك محور النظام السياسي المصري كنظام أبوي، وبذلك فهو صانع للأحداث من حوله. كذلك بينما يري عبد الناصر والسادات أن التغيير هو القيمة الأساسية في تقدم المجتمع، فإن مبارك يري الاستقرار هو القيمة الأساسية، ففي ظل الاستقرار يمكن أن ينمو ويتقدم المجتمع(٣٢). ولعل ذلك يعود إلي سمة الهدوء والاتزان في شخصيته.

وسوف يتضح لنا ذلك عندما نعرض لثلاثة من أهم قراراته السياسية الكبري التي اتخذها الرئيس مبارك خلال فترة حكمه.

ثالثا: القرارات السياسية الكبري

تمهيد:

يقول «مونتسكيو Montesquie» المفكر الفرنسي المشهور : «عند نشأة المجتمعات، فإن قادة الشعوب هم الذين خلقوا النظم أو المؤسساتinstitution، ولكن بعد ذلك، فإن هذه النظم أو المؤسسات هي التي شكلت أو أوجدت القادة»(٣٣). ودستور ١٩٧١ ومجلس الشعب من أهم النظم أو المؤسسات الدستورية التي جاءت بمبارك إلي الحكم وتولي السلطة بموجبها.

وعندما تولي مبارك الحكم بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في أعقاب حادث اغتيال الرئيس السادات، كانت مصر تموج بحالة من عدم الاستقرار وعدم الأمن السياسي والاجتماعي. وكان الناس في مصر والخارج يتطلعون إلي خطوات الرئيس الجديد وطريقة تعامله مع الموقف المضطرب الذي كان ينذر بفوضي سياسية واجتماعية. وكان علي الرئيس مبارك أن يتخذ بعض القرارات الصعبة، لكي يعيد الاستقرار الداخلي ويحفظ مكانة مصر في الخارج، وفي نفس الوقت قدرته علي إدارة الأزمات وتسيير دفة الحكم بما يحفظ مصر من الوقوع في أخطار محدقة بها.

وسوف نعرض لقرارات ثلاثة تعبر عن المتغيرات أو الأبعاد الاجتماعية والثقافية وسمات شخصيته التي أثرت وانعكست في سلوكه وفي أسلوبه في صنع هذه القرارات.

١- قرار الإفراج عن معتقلي سبتمبر ١٩٨١

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

في أواخر حكم السادات، اشتدت المعارضة السياسية ضده شخصيا، وضد قراراته وأسلوبه في الحكم، بل وضد نظام حكمه كله. وكان ذلك يرجع إلي زيارته للقدس ثم توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» وحالة الفوضي السياسية والاجتماعية التي سببتها أحداث الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، والفوضي الاقتصادية التي سببتها سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما نتج عنها من حالة فساد وإفساد بدأت الصحف ووسائل الإعلام تتحدث عنها. هذا بالإضافة إلي خوف السادات من عدم قيام إسرائيل بالجلاء عن سيناء في الموعد المحدد وهو ٢٥ أبريل ١٩٨٢ الذي نصت عليه معاهدة السلام ولما اشتدت المعارضة ضده خاصة في شهر سبتمبر ١٩٨١ قام السادات في الفترة من (٣-٥) سبتمبر بجمع خصومه السياسيين جميعا من أقصي اليسار إلي أقصي اليمين لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر، ووضعهم في السجون والمعتقلات، الأمر الذي يوضح أن السادات ونظام حكمه أصبحا في جانب، ومصر بيسارها ويمينها ووسطها في جانب آخر، وأنه لا تلاقي بين الجانبين، وهو ما يبين عمق أزمة الثقة والطريق المسدود الذي وصلت إليه(٣٤).

لقد تصور السادات أن اعتقاله لخصومه ووضعهم في السجون والمعتقلات سوف يريحه، ويريح نظام حكمه ويحقق الأمن والاستقرار حتي تبدأ إسرائيل في الرحيل عن سيناء. ولكن «لقد عجز التشخيص السياسي والأمني عن تقدير وتحديد مصدر الخطورة الحقيقي، ومن هنا فقد صدرت قرارات سبتمبر بمنطق عشوائي، وشملت أطرافا متعددة علي المستويات السياسية والأمنية (مسلم وقبطي) والثقافية والمهنية، بينما ابتعدت في واقع الأمر عن مصدر الخطر الحقيقي.. وكانت بعيدة تماما عن صلب الهيكل الحقيقي لتنظيم الجهاد الذي كان يدبر لأحداث أكتوبر»(٣٥).

وقد تداعت الأحداث بسرعة متلاحقة بعد اعتقالات سبتمبر، إذ بعد شهر واحد منها لقي السادات مصرعه في حادث المنصة الشهير، وساد مصر بعد ذلك جو عام من الترقب والحذر المشوب بالتوتر علي كافة المستويات. وتولي مبارك الحكم في هذه الظروف المضطربة.. «وكان

الموقف برمتـه يحتاج إلي علاج سـريع يقضي تماما علي أسـباب هذا التوتر العام، ويهـيئ ظروفا أفضل لكي تعود الأوضاع الأمنية والسياسية إلي مسارها الطبيعي»(٣٦).

وكان أول قرار صعب يتخذه مبارك هو الإفراج عن معـتقلي سبتمبر. وقد اتخذه بمفرده، وإلي درجة أذهلت رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محـيي الدين في ذلك الوقت. «وكانت الدهشة الممتزجة بالاطمئنان والتفاؤل هي رد الفعل الفوري الذي قابل به الجميع هذا الخبر. وأعتقد أن الغالبية منهم لم تكن تتوقع أن يتم الإفراج عنهم بهذه السرعة، وأكثر من ذلك لم تكن تتوقع أن يكون أول لقاء بعد أن يغادروا المعتقل مع رئيس الجمهورية»(٣٧). لقـد كان القرار يرجع في أسبابه الأساسية إلي رغـبة الـرئيس في تهـدئة الخواطـر وبداية لحوار من أجـل وقف القلق والانفـجار بـين صفـوف المعارضة(٣٨). وذلك حتي يعود الاسـتقرار وتتهيأ الظروف الموضوعية لكي تعود الحـياة السياسية إلي مسارها الطبيعي.

ب- تحليل لمضمون القرار:

جاء مضـمون القرار في رسالة أبلغت إلي وزير الداخليـة للتنفيذ. «وكان محـتوي الرسالة.. إعلان جميع الشخصيات الذين شملتهم قرارات سبتمبر بالتحفظ عليهم بالمعتقل، أنه تقرر الإفراج عنهم فـورا، وأنه تم إعداد وسـيلة المواصلات التي سـتنقلهم إلي حـيث يريدون، كمـا اشتـمل مضـمون تلك الرسالة بأن جـهتهم الأولي سـتكون مقر رئاسـة الجمهورية لمقـابلة الرئيس، وأنهم سوف يحاطون علما بذلك بعد أن يستقلوا السيارات التي جاءت لنقلهم»(٣٩).

كان مضـمون القرار يحمل في طياته إطلاق سـراح المعتقلين وعودة الحـرية إليهم، أو عودتهم إلي الحرية. وكان ذهابهم إلي مقر الرئاسة لمقابلة الرئيس الجـديد بمثابة دعوة للمصالحة الوطنية بين هذه القوي السياسـية والاجتماعية وبين نظام الحكم الجـديد. وأن ذلك قد يفتح الطريق إلي جمع الشمل بين المواطنين، مما يمهـد إلي إعادة الاستـقرار والأمن السيـاسي والاجتماعي في المجـتمع. وكذلك إعادة التوازن والتماسك بين فئات المجتـمع التي كادت تغرقها أحداث الفتنة الطائفية. وأن ذلك كله، قد يسمح للرئيس الجديد بأن يتفرغ لقضـايا ومشاكل أخري قد تكون أهم وأكبر لصالح الوطن والمواطنين.

إن الأخطاء يمكن تصحيحها، والقوانين يمكن أن يعود لها الاحترام، والفساد يمكن الكشف عنه

وتسليط الأضواء عليه، والمزاج العام للناس يمكن أن يتغير، والتوترات والقلق من الممكن أن تخف حدتها، والآمال يمكن أن تعود إليها اليقظة والحيوية، والروح يمكن أن يدب فيها النشاط.. ولكن القضايا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تظل بحجمها الضخم عقبات هائلة(٤٠). ومن هنا كان قرار الإفراج بمثابة نقطة الانطلاق للتفرغ للقضايا ومشاكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية علي أرضية ثابتة وآمنة من الاستقرار والتضامن السياسي والاجتماعي بين كل فئات المواطنين.

جـ- الآثار والنتائج:

كان لقرار الإفراج عن معتقلي سبتمبر ١٩٨١ بعض الآثار والنتائج السياسية والاجتماعية والقانونية، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

١- حقق القرار نوعا من الوفاق الوطني بين القوي السياسية والاجتماعية التي أضيرت بسبب الاعتقال، وبين نظام الحكم الجديد، مما أدي إلي غلق ملف الخصومة السياسية بين هذه القوي ونظام الحكم الجديد، وفتح صفحة جديدة علي أساس من الحرية والحوار الديمقراطي بين فئات المجتمع الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بقضايا الوطن ومشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- فتح القنوات الشرعية التي تدعم الممارسة الديمقراطية. وفي هذا الصدد وفي فبراير ١٩٨٢ كسب حزب الوفد حكما للعودة والمشاركة في النشاط السياسي(٤١). وذلك بعد أن جمد نشاطه بسبب موقف السادات العدائي منه. كما أعاد حزب التجمع اليساري إصدار جريدته الحزبية بعد أن توقفت عن الصدور علي إثر قرارات الاعتقال وبعد أن تعرضت للمصادرة أكثر من مرة.

٣- تشكيل وزارة جديدة، ضمت بعض الوجوه الجديدة التي يمكنها الاضطلاع بمهمة تحقيق الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي، والعمل علي حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري بسبب نتائج سياسة الانفتاح السلبية.

٤- صدور حكم من مجلس الدولة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٢ بعدم شرعية وقانونية قرارات الاعتقال طبقا للمادة ٧٤ من الدستور(٤٢).

وهكذا يمكن القول إن قرار الإفراج قد اتخذه الرئيس مبارك بصفة فردية وعلي مسئوليته الشخصية، بدليل مفاجأة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالقرار. وقد امتزجت في القرار شخصية الرئيس وخبرته العملية كضابط طيار، وخبرته السياسية كنائب للرئيس، ثم إدراكه وتقديره للموقف الداخلي سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وكذلك استشرافه للمستقبل.. هل يسكب الزيت علي النار ويزيدها اشتعالا بمزيد من الاعتقالات وحملات المطاردة ومقارعة العنف بالعنف، مما يؤدي إلي زيادة تدهور الموقف أمنيا وسياسيا؟ أم يطفئ النار ويئد الفتنة في مهدها ويحقق الاستقرار؟. من هنا جاء قراره منحازا إلي الاختيار الثاني، ليعبر به عن صفات شخصيته في الهدوء والروية والعقلانية وتقدير الموقف من كل جوانبه، وكذلك عدم ميله إلي العنف والانتقام. وقد أصبح ذلك، بالخبرة، هو أسلوبه في سلوكه وفي صنع القرار بعد ذلك إزاء المشاكل والأزمات التي تعترض طريق عمله. ولا أدل علي ذلك من موقفه المشابه في أحداث قوات الأمن المركزي †(CSF)التي قامت بتمرد †revoltفي فبراير عام ١٩٨٦(٤٣)، حيث عالج الموقف بنفس أسلوب الهدوء والروية والعقلانية، ولم يستخدم أسلوب الصدمة الكهربية كما كان يفعل السادات، أو أسلوب القرارات الثورية كما كان يفعل عبد الناصر.

٢- قرار التحكيم في قضية طابا ١٩٨٦

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

طابا من المنظور السياسي هي قضية سياسية، تتعلق بسيادة مصر علي قطعة من أرضها. وطابا من المنظور الجغرافي هي عبارة عن مثلث من الأرض مساحته ٢٥٠ إيكر :Acre، أي حوالي ٨٠٠ متر مربع، وتقع علي مسافة اثني عشر ميلا جنوب غربي «إيلات»، وتتكون المنطقة من تل وواد وميناء طبيعي(٤٤).

وكانت معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي وقعت بين البلدين في ٢٦ مارس ١٩٧٩ تنص علي أنه في خلال ثلاث سنوات يتم انسحاب إسرائيل نهائيا من سيناء بكل قواتها العسكرية ومستوطناتها المدنية. وقد تحدد ٢٥ أبريل ١٩٨٢ موعدا للانسحاب النهائي(٤٥).

ولكن في شهر ديسمبر ١٩٨١ - أي قبل أربعة أشهر من موعد الانسحاب - وبعد تولي الرئيس مبارك الحكم بحوالي شهرين، اختلقت إسرائيل قصة الخلاف حول خط الحدود الفاصل بين الدولتين عند نقطة طابا أو ما عرف باسم العلامة«٩١». وذلك كذريعة لتعطيل الانسحاب النهائي عن موعده المحدد. ويري «كمال حسن علي» أن موضوع الخلاف حول طابا هو موضوع فني وهندسي، يتعلق هندسيا بدقة تحديد نقاط الحدود، وقانونيا بما لدي مصر من وثائق تثبت حقها التاريخي والقانوني في طابا بواسطة الاتفاقات والخرائط الدولية، التي أقرتها إسرائيل نفسها في اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩، وعند انسحابها من سيناء عام ١٩٥٧(٤٦).

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قد تعمدت هذا الخلاف لعدة أسباب أو اعتبارات تتعلق بها.. بعضها سياسي، وبعضها بهدف التوسع، وبعضها اقتصادي، والبعض الآخر بقصد إثبات نظرية التفوق الإسرائيلي. فطابا:-

١- ورقة ضغط علي مصر وعلي حاكمها الجديد. وكان «بيجين» يرغب أن يضغط علي الرئيس مبارك لزيارة القدس وتوقيع تعهد جديد باحترام معاهدة السلام. ولكن مبارك رفض هذه الفكرة. وكان «بيجين» قد توهم أنه يستطيع أن يفرض إرادته علي الرئيس الجديد، حسبما شاء له الهوي والمصلحة الإسرائيلية في التوسع(٤٧).

٢- هي قطعة من أرض مصر.. إذا نجحت في الحصول عليها، تصبح مسوغا لها أن تعدل حدودها مع غيرها من الدول العربية الأقل شأنا وقوة من مصر، إذا أمكنها تعديل حدودها معها بالحصول علي طابا(٤٨).

٣- هي منطقة جذب سياحي، وبذلك يمكن أن تشكل موردا اقتصاديا لإسرائيل تدعم به اقتصادها. وهذا الأمر لم يستطع الإسرائيليون إخفاءه حتي أثناء مرحلة التحكيم(٤٩).

٤- هي منطقة استراتيجية بالنسبة لإسرائيل.. لأنها تسمح بفتح الطريق وتوسيعه أمام ميناء «إيلات»، ثم إنها بذلك تستطيع أن تطل علي ثلاث دول عربية هي مصر والسعودية والأردن(٥٠).

٥- فرصة أو مناسبة لكي تثبت إسرائيل تفوقها علي العرب من خلال المفاوضات، كما أكدت

تفوقـها من خـلال الحرب. «بينمـا كان المصـريون يراهنون علي الحقـائق التاريخـية والجـغرافـية والسـياسـية، فـقـد كان الإسـرائيليـون يراهنون علي عـجز المصـريين عن إثبـات هذه الحقـائق بالمفاوضات»(٥١).

كانت تلك دوافع إسرائـيل وأسبابها في اختـلاق مشكلة طابا وادعائها بأنهـا أرض إسرائيلية، وبالتالي لا ترغب في الانسحـاب منها. أما مصر، فكانت تعـتبر طابا أرضا مصـرية طبقا للوثائق التاريخية والجغرافـية، ثم وقبل ذلك وبعده هي مسألة تتعلق بالسيادة، سـيادة مصر علي قطعة من أرضها مهما كانت مساحتهـا، ومن هنا كان الاقتناع لدي القيادة السياسية المصرية بأنه لا تنازل عن طابا، ولا تفريط في حبة رمل من رمالها، وبالتالي لا انتقاص للسيادة المصرية عليها.

تلك كانت دوافع كل طرف وأسبابه في طابا.. ومن هنا كان لابد من قرار - التحكيم - طبقا لنصوص معاهدة السلام - لكي يحسم الأمر وينهي المشكلة.

ب- تحليل لمضمون القرار:

كان الخـلاف حول طابا بين مـصر وإسرائيل يقـتضي ضرورة الاحـتكام إلي نصوص مـعاهدة السلام. فالمادة السابعة من هذه المعاهدة تنص علي: ١- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفـاوضة. ٢- إذا لم يتيـسر حل هذه الخلافـات عن طريق المفاوضة، فـتحل بالتوفيق أو تحال إلي التحكيم(٥٢).

وقد لجأ الطرفان في الـبداية إلي المفاوضات negotiation، إلا أنها فشلت في الوصول إلي حل، ثم تمسكت إسرائيل باللجوء إلي التوفيق †¨conciliation ولما فشل التوفيق - بالرغم من وساطة أمريكا فـيه - رؤي أخيرا اللجوء إلي مـبدأ التحكيم¨Arbitrataion وقد استغرق ذلك وقتًا طويلاً امتـد لأكثر من ثلاث سنوات حتي وافقت إسرائـيل في النهاية علي التحكيم في ١٣ يناير ١٩٨٦. ثم وقعت مشارطة التحكيم في ١٩٨٦/٩/١١(٥٣).

وقد أعلنت مصر من جانبـها موافقتها علي التحكيم ومشـارطة التحكيم، حيث أصدر الرئيس مبارك في ١٥ سبتمـبر ١٩٨٦ قراراً جمهوريًا بتشكيل هيئة الدفاع والمرافـعة أمام هيئة التحكيم في جنيف(٥٤).

لقد كان قرار الرئيس مبارك بإحالة قضيـة طابا إلي التحكيم بسبب إثبات حق مصر في مصرية طابا، وأنها جزء من أرض مصر طبقا لحقائق التاريخ والجغرافيا والسياسة.

وكان الإعلام المصري وصحف المعارضة ورجال الفكر والسياسة يعزفون نغما موسيقيا واحدا لا نشاز فـيه من أجل عـودة طابا مصرية، يقف وراءهـم رأي عام بالتأييـد والمساندة. وقـد استلهم الرئيس مبارك الحس الشعبي للجماهير المصرية علي مختلف طوائفها وطبقاتها وتوجهاتها السياسية والحزبية والاجتمـاعية كسند شرعي له في موقفه المتشـدد إزاء المراوغات الإسرائيلية. ولذلك جاء قراره بالموافقة علي التحكيم وتـشكيل هيئة الدفاع والمرافعة المصرية أمام هيئـة التحكيم، معبرا عن حقيـقة الوحدة الوطنية السيـاسية والاجتمـاعية. ولذلك ضمت الهـيئة عناصر متـباينة الاتجاهات والمشارب السياسية والاجتماعية والدينية، كما ضمت عناصر من خارج وزارتي الخارجية والدفاع، ذلك لأن القضيـة هي قضية قوميـة مسئولية كل المصـريين. بل أكثر من ذلك، فقد ضمت الهـيئة مصريين يعملون في الخارج بصفة دائمـة مثل (د. جورج أبي صعب) وأجانب يؤمنون بحق مصر في طابا مثل (ديريك باوت أستاذ القانون الدولي بجامعة كمبردج، وإيان سنكلير المستشار القانوني السابق للخارجية البريطانية)(٥٥).

وتجب الإشارة هنا إلي أن الرئيس مبارك قد حرص علي الاجتـماع بأعضاء هيئة الدفاع في أول اجتماع لها بعد توقيع مشارطة التحكيم. وكـانت توجيهاته تتركز في أنه لا تفريط في حبة واحدة من التراب، ولا تنازل أو تفـريط في السيادة المصـرية، ولا قبول لأي تسـوية ودية تنتقص من أي جزء من سيادة مصر علي أرضها، والتأكد من كل خريطة أو وثيقة ومذكرة تقدم للمحكمة(٥٦).

ولقد استـمدت هيئة الدفـاع من إيمانها بالحق المصري في طابا، ومن توجيـهات الرئيس وإيمانه أيضا بالحق المصري، ومن مساندة الشعب المصري لها سـندا وقوة جعلتها تدير الصراع في مختلف مـراحله إزاء المراوغة الإسـرائيليـة والخداع والـتدليس والتلكـؤ، بقدر كـبيـر من الحنكة والمهـارة والأساليب العلميـة المتحضرة والصبـر والروية وسياسة النفس الطويل حتي تحـقق لمصر ما أرادته. ويكفي أن نعرف أن أعضاءها كانوا أمام خصم عنيد شرس هم بنو إسرائيل، هؤلاء الذين فاوضوا الله سبحانه - طويلا وعـسيرا - حول البقرة التي أمرهـم بذبحها (الآيات من ٦٧-٧١ من سورة البقرة) مفاوضة غير مباشرة عبر نبيهم موسي.

«لقد فاوضنا الذين فاوضوا الله - تنزه سبحانه - وتحملنا لجاجتهم وملاحاتهم طويلا وعسيرا.. حتي أرسينا في مواجهتهم مبدأ جديدا، هو أن كل ما أخذ بالقوة يمكن أن يسترد بالسلام»(٥٧).

ومما هو جدير بالذكر أن مصر قد أصرت علي التحكيم لأنه يراعي فيه بشكل أساسي سلطة القانون الدولي العام، ثم إن التحكيم موضوع مستقل بذاته، وأنه لن يكون فرصة لابتزاز سياسي أو للحصول علي تنازلات سياسية. وعلي ذلك فالتحكيم هو الفيصل في مثل هذا النزاع(٥٨).

ونود أن نشير هنا إلي مسألة تؤكد قدرة الزعماء الإسرائيليين علي المراوغة والخداع. فقبل حرب أكتوبر، كان هؤلاء الزعماء يعلنون رغبتهم في السلام مع العرب عامة، ومصر بصفة خاصة، ولكن بشروط. فقد أعلن مرارا «رابين Rabin» رئيس الوزراء آنذاك أن إسرائيل ترغب في إعادة كل سيناء إلي مصر في مقابل سلام حقيقي، ولكن تحت شرط واحد وهو أن يكون لها وجود وتحكم في شرم الشيخ. إلا أنه وبعد حرب أكتوبر اكتشفوا أن شرم الشيخ لا تحقق لهم الأمن، لأن العرب استطاعوا إغلاق الممر عند باب المندب علي البحر الأحمر، وإزاء ذلك غيروا استراتيجيتهم إلي ميناء «إيلات» ومنطقة طابا، التي إذا حصلوا عليها، فإنها تفتح لهم الطريق علي خليج العقبة. وبذلك تصبح المنطقة ذات فائدة عسكرية واقتصادية لهم(٥٩).

ومن الغريب أنهم خلال احتلالهم الطويل لسيناء، تعودت إسرائيل علي التأكيد علي أن سيناء ملك لها، ولذلك رسمت خرائط توضح أن سيناء جزء منها. وعند الانسحاب ثار جدل ونقاش حول المدينة الحدودية طابا. وكان ذلك يعني أن السلام في المنطقة يشهد أن مصر وإسرائيل مختلفتان حول معناه. فالإسرائيليون يرغبون في سلام وعلاقات ودية، بينما كان المصريون يركزون علي إعادة الأمور إلي ما كانت عليه بعيدا عن ضرورة العلاقات الودية(٦٠). ولذلك حاول الإسرائيليون الاحتفاظ بطابا قبيل انسحابهم النهائي من سيناء، ولكن لم يتحقق لهم ذلك إزاء التشدد المصري في المطالبة بالحق المصري علي أرض طابا.

جـ- الآثار والنتائج:

يمكن تحديد الآثار والنتائج لقرار التحكيم في قضية طابا فيما يلي:

١- عادت طابا مصـرية. ففي يوم الخميس ٢٩ سبـتمبر ١٩٨٨ أعلن رئيس محـكمة التحكيم وهو القـاضي السويسـري «جونار لاجرجـرين» حكم المحكمـة بأن علامة الحـدود (٩١) هي في الموضع المقدم من جانب مصر(٦١). وبالرغم من صـدور الحكم لصالح مصر، إلا أن إسرائيل - وكعادتهـا في التلكؤ والمراوغة - تباطأت في تنفـيذ الحكم. إلا أن الرئيس مبارك هـدد بأن مصر يمكن أن تخوض أعتي الحروب ولا تفرط في حبة رمل من رمالها(٦٢). وإزاء ذلك الموقف المتشدد رضخت إسرائيل وسلمت طابا التي عادت إلي السيادة المصرية يوم الأحد ١٩ مارس ١٩٨٩ عندما رفع الرئيس مبارك علم مصر فوق أرض طابا. وهكذا طوت مصر في ذلك اليوم الصفحة الأخيرة من هزيمة يونيه ١٩٦٧(٦٣).

٢- أثبتت قـضية طابا قـوة الحس المصري من خلال تأثيـر الرأي العام وتآلف كافـة الاتجاهات السياسيـة والاجتماعية والدينيـة حول هدف قومي مشترك. وتفـاعل صانع القرار مع كل ذلك مما شجعه ودفعه إلي قرار التحكيم الذي كان الفيصل في حل المشكلة.

٣- أكدت قضية طابا قدرة الرئيس وحنكته السـياسية علي إدارة الأزمة بأسلوب وفكر عقلاني مع الصبر والهدوء ورباطة الجـأش، مما فوت الفرصة علي إسرائيل للابتزاز أو انتـهاز فرصة الخطأ كذريعة أو حجة للتخلص أو الهروب من المشكلة.

٤- اكتسـب المفاوض المصري خبـرة عميقة فـي التعامل مع الإسرائيليين الذين فـاوضوا الله، لدرجة أن الأطراف العربية الآن في مـفاوضات السلام تستلهم الخبرة المصـرية في طريقة التفاوض مع الإسرائيليين.

٥- عودة طابا أكـدت عدم شـرعية ضم الأراضي بالـقوة. . الآن وفي المستـقبل. لقـد كانت حكومة إسرائيل تريد الاحتفاظ بطابا لمجرد التأكيد بأنها تسجل المبدأ الذي يقضي بأن الانسحاب لا يتم من كل الأراضي المصريـة بإعادة سيناء، وهي بذلك تـفادي أن يصبح الانسـحاب الكامل هو المبـدأ الذي لابد من الالتـزام به، لأن ذلك سـيكون سابـقة من الممكـن أن تنطبق علي الأراضي العربية الأخري(٦٤).

٦- الحرب لا تفيد. . هذا ما أكدته قضية طابا. «فالحرب نادرا ما تضع نهاية للمشاكل أو تقيم السلام، إن الحرب عقاب لنا لكي ندرك أن نـشوة الانتصار لا تدوم وأنها إلي زوال»(٦٥). وعلي

ذلك، فالسلام هو القيمة الأصيلة التي يجب أن نعمل لها سواء عن طريق المفاوضات أو التحكيم، بدلا من الحرب والدمار وإراقة الدماء.

٧- قربت قضية طابا مصر من العرب، والعرب من مصر، حتي عادت العلاقات الطبيعية بين مصر والدول العربية.

٨- فوق تداعياتها السياسية التي ستحكم أية تسوية قادمة في الشرق الأوسط، أصبحت طابا علما من علوم المنهج المطبق في وزارة الخارجية المصرية، وأصبح منهج طابا أسلوب عمل وإدارة للأزمات، ودرسا لكل من يريد أن يتعلم ويستفيد ويكتسب الخبرات(٦٦).

٩- أعطتنا مفاوضات التحكيم في قضية طابا، فكرة أو صورة واضحة وعميقة عن طبيعة المفاوض الإسرائيلي وخصائصه وأسلوبه في التفاوض، وأصبحت هذه المفاوضات سندا ومرشدا للمفاوضين العرب الآن في مفاوضات السلام مع إسرائيل التي بدأت وقائعها في مدريد، وانتقلت الآن إلي واشنطن.

٣- قرار إدانة الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠

أ- أسباب وعناصر صنع القرار:

أثناء الحرب العراقية - الإيرانية «اختارت الكويت أن تزود جارتها العربية بمساعدات مالية كبيرة، كما سمحت للواردات والصادرات العراقية أن تمر عبر الموانئ الكويتية أثناء السنوات الثماني من الصراع، حيث رأت الكويت أن هذا هو البديل العملي لمساعدة العراق. وكانت الكويت بعملها هذا ترجو عندما تنتهي الحرب أن تحقق السلام علي حدودها مع العراق، ولكنها، ولسوء الحظ، بدلا من ذلك كانت ضحية العدوان العراقي عليها»(٦٧).

ويبدو من هذا أن العراق كان يبيت الأمر ويعد العدة للعدوان علي الكويت. ففي خطابه بمناسبة أعياد الثورة في العراق يوم ١٧ يوليو ١٩٩٠ اتهم الرئيس العراقي صدام حسين الكويت ودولة الإمارات بإغراق سوق النفط بكميات هائلة منه مما يؤدي إلي انخفاض أسعاره، وهذا يسبب خسارة مالية كبيرة علي العراق. وهو ما اعتبره صدام حسين مؤامرة لتدمير الاقتصاد العراقي، حيث يقول : «إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب.. أفراد.. وربما الدول في المنطقة، وأعني

بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تعمدا في تخفيض أسعار النفط بدون مسوغ اقتصادي»(٦٨).

ثم صعد العراق هجومه السياسي علي الكويت ودولة الإمارات بالمذكرة التي قدمها «طارق عزيز» وزير الخارجية العراقي إلي الأمين العام للجامعة العربية والتي تضمنت قضيتين، هما قضية الحدود بين العراق والكويت التي أخذت تقيم منشآت عسكرية ونفطية ومزارع علي أرض العراق التي كانت منشغلة في حربها مع إيران. والقضية الثانية هي إغراق الكويت والإمارات سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتيهما المقررتين، مما أدي إلي تدهور أسعار البترول، مما يؤثر سلبا في الاقتصاد العراقي.. وأن ذلك يمثل عدوانا علي العراق(٦٩).

ويعبر الرئيس مبارك عن موقفه وموقف مصر من ذلك في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشوري يوم ٢٤ يناير ١٩٩١(٧٠). عندما أشار إلي أن الكويت قد أبلغته عن وجود حشود عسكرية عراقية علي حدودها، وطلبت منه التدخل لمعالجة الموقف. فما كان منه إلا أن طلب تليفونيا من الرئيس العراقي أن يلتقي به، ولكن صدام حسين أبلغه عندما التقي به أنه لا ينوي القيام بعمل عسكري، واقترح عليه الرئيس مبارك أن يعقد اجتماع في جدة بين ممثلين عن الدولتين لحل الخلافات بالطرق السلمية. ثم عقد الاجتماع في جدة بين الوفدين العراقي والكويتي يوم الثلاثاء ٣٠ يوليو ١٩٩٠، ثم عقد اجتماع ثان بينهما يوم الأربعاء ٣١ يوليو. ولكن لم يتوصل الوفدان إلي نتيجة. ويرجع ذلك إلي أن الوفد العراقي لم يكن متحمسا لحل المشاكل، لأن الأمر كان محسوما في بغداد من قبل حضور الوفد إلي جدة، حيث كان صدام حسين قد أعد العدة للعدوان. إذ إنه بعد رحيل الوفد العراقي بحوالي أربع ساعات، وفي الساعة الثانية من صباح الخميس الثاني من أغسطس ١٩٩٠ بدأ الغزو العراقي للكويت.

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية فإنه «عندما بدأت الأزمة في صيف ١٩٩٠ بتهديد العراق لجيرانه، خاصة الكويت، بسبب أسعار النفط وإيراداته، فقد طالبت بحل دبلوماسي للأزمة محذرة العراق من أي تهديد بالإجبار coercion أو الإرهاب لدولة الكويت، وفي نفس الوقت أصدرت الأوامر لأسطولها البحري بالتوجه إلي المنطقة. ولكن، وبالرغم من التحذيرات الأمريكية، فإن العراق قد غزا أو اكتسح الكويت في الثاني من أغسطس بعد وصول الأسطول الأمريكي»(٧١).

وقد اعتبر الرئيس الأمريكي «بوش Bush» غزو العراق للكويت ليس مجرد هجوم عسكري من دولة كبيرة علي دولة صغيرة، ولكنه أكثر من ذلك، فهو حملة أو هجوم assault شديد القسوة علي جوهر النظام العالمي والقيم الإنسانية(٧٢).

وهكذا وقع الغزو العراقي للكويت، وأوقع العالم العربي والمجتمع الدولي في مأزق خطير.. فهو تهديد لأمن المنطقة والسلام العالمي. وقد تدافعت الأحداث، «وبلغت الأزمة ذروتها، وتفتحت أبوابها علي احتمالات لم تكن في حساب أحد»(٧٣).

وفي مجلس الأمن، استطاع الوفد الأمريكي أن يسيطر علي الموقف تماما وأن يحرك الجميع بما فيهم الاتحاد السوفيتي، حتي صدر القرار رقم ٦٦٠ يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ والذي تضمن إدانة الغزو واعتبره تهديدا للسلام والأمن، وطلب من العراق انسحابا فوريا وغير مشروط وحل الخلافات عن طريق المفاوضات(٧٤).

وبالرغم من معارضة مصر وكثير من الدول العربية وجميع الدول الغربية ومجلس الأمن للغزو العراقي للكويت وإدانته، فإن العراق لم يستجب لنداءات المجتمع الدولي واستمر في تكريس عدوانه.

وإزاء كل هذه المعطيات والأسباب، أصدر الرئيس مبارك قراره بإدانة الغزو العراقي للكويت من خلال بيان أعلنته وزارة الخارجية المصرية، طالبت فيه بالانسحاب وعودة الشرعية إلي الكويت وتسوية الخلافات بين العراق والكويت بالطرق السلمية وتحت غطاء عربي.

ب- تحليل لمضمون القرار:

إن مضمون القرار الذي جاء في بيان وزارة الخارجية المصرية والذي أشار إليه الرئيس مبارك في خطابه يوم ٢٤ يناير ١٩٩١ أمام مجلسي الشعب والشوري يقول: «إن البيان الذي أصدرته الخارجية المصرية بتعليمات مني مساء الجمعة ٣ أغسطس ١٩٩٠ لم يتضمن أي إدانة للعراق، وإنما اكتفي بإبداء الأسف لما حدث، والمطالبة بالانسحاب والشرعية وتسوية الخلافات القائمة بين البلدين بالطرق الودية»(٧٥). ويبرر الرئيس ذلك بأنه كان يريد أن يمد في حبال الأمل نحو حل عربي بعيدا عن أي تدخلات دولية.

وقد قام الرئيس مبارك بجهد كبير من أجل حل النزاع عربيا، حيث بادر بالقيام بعدد من المشاورات المكثفة مع عدد من الرؤساء العرب، وانتهت هذه المشاورات بدعوة الرئيس مبارك لعقد قمة عربية في القاهرة في العاشر من أغسطس. وقد انعقد المؤتمر في موعده، وأصدر مجموعة من القرارات نصت علي: إدانة الغزو العراقي، والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية، وحق دول الخليج الأخري في الدفاع عن نفسها إزاء مخاطر احتلال الكويت، من خلال الاستعانة بمن تشاء من قوات عربية. لقد كانت القرارات تهدف إلي أن يكون حل النزاع حلا عربيا من خلال وساطة بعض الدول العربية، أو من خلال جامعة الدول العربية. كما أصدر الرئيس مبارك قرارا آخر - انطلاقا من قرارات القمة العربية - وهو موافقته علي إرسال وحدات عسكرية مصرية للمشاركة في الدفاع عن السعودية وبعض دول الخليج - بناء علي طلبها - بهدف الدفاع عنها ضد احتمالات امتداد العدوان العراقي إليها(٧٦). وقد أعلن الرئيس مبارك أن هذا القرار كان حتميا في ضوء التزاماتنا بمعاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين دول الجامعة العربية في ١٣ أبريل ١٩٥٠.

لقد كان الموقف المصري قيادة وشعبا هو الإدانة الصريحة للغزو العراقي للكويت.

** كان موقف الرئيس مبارك - وهو يمثل قمة القيادة السياسية- هو إدانة الغزو من منطلق حل الخلافات بالطرق السلمية، واحترام الشرعية والمبادئ والمواثيق العربية والدولية. وتجدر الإشارة هنا إلي أن الرئيس مبارك قد صرح - تحت إلحاح الملك حسين -: «إن مصر سوف تسعي إلي تأجيل أي قرار منها أو من مجلس جامعة الدول العربية بإدانة الغزو إلي ما بعد زيارة الملك حسين لبغداد، والتعرف علي موقف القيادة العراقية بدقة»(٧٧).

ولكن يبدو أن محاولات الملك حسين كانت بهدف إفساح المجال لصدام حسين لإتمام عملية الغزو وابتلاع الكويت. وذلك طبقا للمؤامرة التي دبرها الرئيس العراقي مع شركائه: الملك الأردني والرئيس اليمني والرئيس الفلسطيني. هذه المؤامرة التي حكي تفاصيلها الكاتب الصحفي إبراهيم نافع في كتابه «الفتنة الكبري: عاصفة الخليج»، حيث يقول: «إن الرئيس العراقي صدام حسين قال لبعض الدبلوماسيين بعد انتهاء المعارك إن الملك حسين هو الذي قاده إلي الوقوع في شراك حرب الكويت، كما أوقعه في نفس الشراك في حرب إيران، مثلما أوقع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في شراك حرب عام ١٩٦٧»(٧٨). كذلك كان قرار الرئيس مبارك بإدانة

الغزو، يرجع إلي إحساسه بالغش والخداع الذي تعرض له، ليس فقط من جانب الرئيس العراقي الذي وعده بعدم القيام بعمل عسكري ضد الكويت، ولكن أيضا من جانب شركاء مجلس التعاون العربي الذين وقفوا إلي جانب صدام حسين وأيدوه في غزوه للكويت.

** كذلك كان موقف الشعب المصري، منذ اللحظة الأولي للغزو، هو موقف الإدانة. وقد يرجع ذلك إلي منظور طبيعة العلاقات الطيبة المصرية - الكويتية، وإلي طبيعة الشعب المصري نفسه ورفضه للغزو والاحتلال وتجربته المريرة مع أنواع متعددة من القوي الأجنبية التي احتلت أرضه سنوات طويلة وكان آخرها الاحتلال الإسرائيلي لسيناء. كما يرجع أيضا إلي طبيعة العلاقات المصرية - العراقية التي كان يشوبها كثير من التوتر والقطيعة منذ أيام حكم نوري السعيد وحتي موقف صدام حسين نفسه أثناء مؤتمر بغداد وقطع العلاقات مع مصر وتكوين ما سمي «جبهة الصمود والتصدي» بسبب زيارة الرئيس السادات لإسرائيل. كما أن الشعب المصري لم ينس المعاملة السيئة التي كان يلقاها المصريون العاملون في العراق وتوابيت الموتي من المصريين التي كانت تأتي علي متن الطائرات دون معرفة سبب موتهم. ويعبر رئيس تحرير جريدة الوفد عن موقف الشعب المصري بقوله : «ومن هذا الموقف المبدئي شعر الشعب المصري بصدمة هائلة من غدر العراق بالكويت.. ولم يجد حرجًا في أن يشارك مشاركة عملية في الدفاع عن أمن هؤلاء الأشقاء»(٧٩).

** وعن موقف المثقفين والمفكرين المصريين يعبر أحد الكتاب عن ذلك بقوله : «.. إننا أمام انتهاك، لا لواجبات معينة فقط، وإنما لجوهر صلب فكرة النظام والجامعة. وأمام سلوك يجعل الفوضي والقوة هي القاعدة»(٨٠). كما يعبر أحد الصحفيين عن موقف الصحافة والإعلام المصري بقوله :«وضع الرئيس العراقي صدام حسين الأمة العربية كلها في مأزق خطير.. وضعها بين اختيارين كلاهما شديد المرارة، فإما أن تقبل الأمة العربية بغزوه للكويت وضم أراضيه وشعبه إلي العراق. وإما أن تقبل بالتدخل الأجنبي العسكري لإقرار الأمن والاستقرار في المنطقة»(٨١). أما شيخ الأزهر فيعبر عن موقف الأزهر بقوله : «.. ألا إن ما حدث من عدوان العراق علي الكويت وما ترتب عليه من أضرار وإذلال للأمة العربية والإسلامية أمر كبير، وإثم عظيم»(٨٢).

** أما عن موقف الرأي العام المصري فيعبر عنه الرئيس مبارك عندما قال : «الرأي العام في مصر عليَّ ضاغط. الناس بتقول فين الرئيس، فين موقف مصر؟»(٨٣).

** وعن الموقف العربي، فقد أحدث الغزو العراقي للكويت تصدعا في العلاقات العربية. سواء علي مستوي القيادات السياسية والحكومات أو علي مستوي الشعوب العربية. بل علي مستوي أفراد الشعب الواحد. وقد ظهر ذلك واضحا في موقف رؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠، حيث انقسم الرؤساء فيما بينهم، بين مؤيد ومعارض وممتنع. بل إن البعض عارض الغزو، ولكنه في نفس الوقت أدان التدخل الأجنبي في الأزمة. وحسب قول الرئيس حافظ الأسد: «إن المؤتمرين يجب أن يفرقوا بين السبب والنتيجة»(٨٤). وعلي المستوي الشعبي «لقد خلق غزو واحتلال الكويت شعورا بالارتباك والحيرة والمعارضة»(٨٥). حيث انقسمت الشعوب أيضا مثل رؤسائها بين مؤيد ومعارض وممتنع، بل إن بعض الشعوب العربية أدانت الغزو وأدانت في نفس الوقت التدخل العسكري الأجنبي. وكان ما يسمي بالتيار الإسلامي يمثل هذا الاتجاه الأخير. «ففي الجزائر - كما في الأردن - وقفت جبهة الإنقاذ الإسلامية في تكتل واضح إلي جانب صدام حسين، وطالبت حكوماتها بتدريب المتطوعين الإسلاميين وإعدادهم بالسلاح للحرب إلي جانب العراق(٨٦).

** أما عن الموقف العالمي، والأمريكي بصفة خاصة، الذي كان يعبر عن موقف معظم دول العالم بما فيها الاتحاد السوفيتي، فقد كانت الإدانة الصريحة والعلنية لغزو العراق للكويت، والذي تمثل في قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) وما تلاه من قرارات أخري. وقد أعلن الرئيس الأمريكي «بوش» أربعة شروط لحل الأزمة وهي: انسحاب القوات العراقية دون شروط، وعودة الحكومة الشرعية الكويتية، وقيام الإدارة الأمريكية بتحقيق الاستقرار في الخليج العربي، والتعهد بحماية حياة الأمريكيين في الخارج(٨٧). وقد تجاهل صدام حسين كل النداءات التي وجهت إليه. «لقد اعتقد أنه لا يزال تحت حماية الاتحاد السوفيتي، وأنه بذلك يستطيع تجاهل دعاوي أو احتجاجات الولايات المتحدة، بل واحتقارها، لأن الولايات المتحدة تنقصها الإرادة لكي تكسب الحرب، وهذا ما أكدته حرب فيتنام»(٨٨). لقد خسر صدام حسين الرهان علي صداقته للاتحاد السوفيتي، ذلك أنه «عندما انتهت الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، وأصبحت الاستراتيجية السوفيتية تسير في فلك واشنطن والغرب، فإن هذه الحقيقة قد تأكدت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ عندما صوت الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن مع القرار (٦٦٠) الذي يدين الغزو العراقي»(٨٩). بل إن الاتحاد السوفيتي قد صوت مع كل القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن، وكان آخرها قرار استعمال القوة لإنهاء الغزو العراقي. ويعلق الكولونيل «هاري سمرز» علي هزيمة صدام حسين

وموقف الرئيس «بوش» قائلا : «إن المفاجأة الاستراتيجية الكبيرة في حرب الخليج لم تكن مفاجأة صدام حسين بالهجوم علي الكويت، بل كانت المفاجأة في رد الفعل غير المتوقع من الرئيس بوش لهذا الهجوم»(٩٠).

خلاصة القول، إن العدوان العراقي علي الكويت قد أحدث شرخا نفسيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في جدار العلاقات العربية علي مستوي القيادات السياسية، وعلي مستوي الشعوب العربية أيضا، بل وفي علاقات العراق والعرب بدول العالم المختلفة، مازال الجميع يعاني منه ومن آثاره حتي الآن. وأول الذين تضرروا منه وآخرهم هو العراق وشعب العراق الذي ما زال يعاني من العقوبات الاقتصادية وتدمير قوته العسكرية التي قررها المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن. «إن عدوان صدام ورد الفعل العربي قد مزق أسطورة الوحدة العربية، وترك العالم العربي في حالة من الفوضي والاضطرابdissarray»(٩١).

وحول هذا المعني أيضا يقول محمد حسنين هيكل : «كان الغزو العراقي للكويت مرفوضا، وكان التدخل الأمريكي العسكري في الأزمة مرفوضا بنفس المقدار، وإزاء الرفض المزدوج تبدي عجز الأمة حتي عن التفكير، فضلا عن الفعل، وعمت العالم العربي حالة من الفوضي الشاملة»(٩٢).

جـ- الآثار والنتائج:

كان للقرار المصري بإدانة الغزو العراقي للكويت، بل ولحرب تحرير الكويت نفسها مجموعة من الآثار والنتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية نوجزها فيما يلي:

١- كان القرار المصري بإدانة الغزو من العوامل الأساسية التي حالت دون تحقيق صدام حسين لأطماعه التوسعية في منطقة الخليج وفرض زعامته علي العالم العربي.

٢- كان القرار المصري حافزا ومشجعا للرئيس الأمريكي «بوش» في إدانته للغزو وموقفه المتشدد من الرئيس العراقي. هذا بالإضافة إلي أن الغزو العراقي يهدد المصالح السياسية والاقتصادية والنفطية لأمريكا والدول الغربية في منطقة الخليج والشرق الأوسط عامة. وفي هذا الصدد يذكر الكاتب الصحفي «سمير رجب» قائلا : «إذا رجعنا إلي ما كتب ونشر عن حرب

الخليج، لوجدنا في كل مطبوعة أو وثيقة تأكيدات أمريكية علي مختلف المستويات تنطوي علي اعترافات صريحة بأنه لولا موقف مصر من هذه الحرب.. لظلت الكويت محتلة حتي الآن»(٩٣).

٣- يشير الكاتب والمفكر المصري «لطفي الخولي» في معرض إدانته للغزو إلي أنه مع الاجتياح العراقي للكويت قد سقط ما يمكن أن يسمي «بجدار برلين العربي». وإذا كان سقوط جدار «برلين الأوروبي» قد أدي إلي إنهاء تقسيم أوروبا أيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا، وإلي شرق وغرب، فإن سقوط جدار برلين العربي، قد أدي علي العكس إلي انهيار النظام العربي الإقليمي، حيث تبددت وتلاشت إمكانية تجميع قوة الدولة العربية في إطار سياسي مشترك تحت مظلة الجامعة العربية، وذلك بسبب عمل عسكري منفرد قامت به دولة عربية هي العراق، ضد دولة عربية هي الكويت، تحت مزاعم الحق التاريخي والمصالح القومية(٩٤).

٤- كذلك كان للقرار المصري بإدانة الغزو فرصة «لبناء أساس عربي - إقليمي للعمل الدولي تمثل في التعاون المصري السعودي ضد الاجتياح العراقي للكويت. وقد عبر الرئيس السوفيتي السابق «جورباتشوف» عن ذلك عندما قال : «إنه بدون التحالف المصري السعودي الذي قام في مواجهة احتلال العراق للكويت، كان من الصعب تصور بناء موقف دولي فعال ضد الغزو العراقي الذي غامر بتحدي عملية بناء النظام الدولي الجديد»(٩٥).

٥- تعرضت مصر، والرئيس مبارك شخصيا، لحملة حقد وكراهية من صدام حسين وأجهزة إعلامه ووزرائه، وصلت إلي حد اتهام مصر والرئيس بالخيانة والعمالة لأمريكا والدول الغربية. كما تعرضت العمالة المصرية في العراق والكويت والأردن واليمن خاصة للإهانة والمعاملة السيئة وحجر مدخراتها المالية، مما دفع بالكثير منهم إلي الهرب والنجاة بأنفسهم من الموت أو السجن. «ففي خلال الأزمة هرب ونجا بنفسه ما يقرب من مليون عامل مصري وأردني وفلسطيني من العراق والكويت، كما أن أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ يمني قد أجبروا علي مغادرة السعودية.. والآن أصبحت مصر والأردن واليمن تواجه مشاكل البطالة الضخمة التي أصبح إخوانهم من العرب في الخليج يعانون منها قليلا الآن»(٩٦).

٦- ترتب أيضا علي القرار المصري أن تفككت أوصال مجلس التعاون العربي وفشل دوره

تماما، لأنه لم يحقق أهداف صدام حسين في احتواء مصر ورئيسها أو تحييد موقفهما علي الأقل، ولو كان ذلك نظير مكافأة، كما أشار الرئيس مبارك إلي ذلك في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشوري بأن الرئيس العراقي عرض علي الرئيس مبارك أن ينتهز الفرصة ويطلب ما يشاء من حكام الكويت لأنهم سوف يستجيبون له وإلي مطلبه»(٩٧).

٧- تفتت أوصال الدولة العراقية إلي: شمال للأكراد، وجنوب للشيعة، أما الوسط فيعيش فيه النظام العراقي الذي لا يملك من أمره شيئا الآن. كما أن الشعب العراقي يعاني من أزمات اقتصادية بسبب الحصار الاقتصادي عليه. كما فقد العراق قوته العسكرية التي أصبحت الآن تحت المراقبة الأمريكية بغطاء دولي شرعي من مجلس الأمن.

٨- توقفت إلي حد كبير خطط التنمية في دول الخليج التي تأثرت بالحرب، خاصة الكويت والسعودية اللتين وجهتا أموالهما الآن لإزالة آثار العدوان العراقي وحرب تحرير الكويت.

٩- كان للقرار المصري والموقف المصري من الغزو العراقي للكويت أن طالبت بعض الدول العربية المتحالفة في حرب تحرير الكويت بعودة جامعة الدول العربية من تونس إلي مقرها الأصلي بالقاهرة، وذلك بسبب الموقف التونسي من الغزو. وقد عادت الجامعة فعلا بالرغم من محاولات البعض لعرقلة قرار العودة.

١٠- أعطي القرار المصري بإدانة الغزو العراقي للكويت الفرصة لأمريكا وللرئيس الأمريكي «بوش» بالانفراد لقيادة النظام العالمي الجديد، والذي قال «نحن الأمة الوحيدة علي هذه الأرض التي تستطيع أن تحشد القوة من أجل تحقيق السلام»(٩٨).

١١- كان من نتائج حرب الكويت أن «أصبح العالم العربي ممزقا بسبب ما يمكن أن نسميه «المسألة العراقية the Iraqi Question» التي تعني بصفة أساسية، فقدان الأمن والثقة بين الدول العربية الشقيقة. هذا بالرغم من وجود مواثيق الجامعة العربية، واتفاقية الدفاع المشترك †Common defence Pact† التي يشتركون فيها جميعا»(٩٩).

وأخيراً، لقد عبر «ريجنيو برجينسكي» مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق «كارتر» عن تلك الأزمة بقوله : «إن أزمة الخليج أصبحت عاطفية بأكثر من اللازم، وشخصية بأكثر من

اللازم، وعسكرية بأكثر من اللازم»(١٠٠).

خلاصة وتعقيب وأسلوبه في صنع القرار:

مبارك.. تمتد جذوره الاجتماعية إلي الطبقة الوسطي الريفية، فوالده كان موظفا حكوميا بسيطا في محكمة شبين الكوم بمحافظة المنوفية. تفرغ لدراسته، وكان مجتهدا فيها بشهادة زملائه وأساتذته. وقد تفتح حسه الوطني أثناء صباه، وانتمي إلي إحدي الجماعات الوطنية في المدرسة الثانوية. أعجب بشخصية روميل ومعارك الطيران أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك كان دافعه للالتحاق بالكلية الجوية التي تخرج فيها ضابطا طيارا. تفرغ لعمله وبرز فيه، وأوفد في بعثات تدريبية إلي الاتحاد السوفيتي. كان من أبطال حرب أكتوبر، ولذلك اختاره السادات نائبا له في الحكم وفي الحزب الوطني، وكلفه بمهام داخلية وخارجية أثبت فيها قدراته واكتسب منها خبرة وتجارب سياسية كانت ذخيرته عندما تولي الحكم.

تلك كانت تنشئته الاجتماعية والثقافية التي انعكست علي شخصيته وحددت إلي حد كبير سمات شخصيته التي تتسم بالهدوء والاتزان والذكاء والثقة في النفس، والصبر وقوة التحمل، وحب العمل وتقديسه، وحب الحرية والانتماء الوطني.

ولم يكن مبارك زعيما أو قائدا كاريزميا(١٠١). ولكن شخصيته تحمل بعض السمات العامة للشخصية الكاريزمية. «فالملامح أو السمات العامة للزعيم أو القائد الكاريزمي تبدو في ثقته بنفسه وتقديره لذاته.. ورؤيته أو تعبيره عن حاجات وقيم وآمال تابعيه»(١٠٢). فهو يبدو واثقا في نفسه وفي قدرته ورغبته في العمل من أجل تحقيق آمال الطبقة الكادحة التي يسميها دائما طبقة محدودي الدخل، ويتجلي ذلك في موقفه من مطالب صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي بمراعاة البعد الاجتماعي في هذه الإصلاحات حتي لا تظلم الطبقات الشعبية التي تتحمل معظم تكاليف مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

أما عن أسلوبه في صنع القرار السياسي فيقوم علي الدراسة الموضوعية العقلانية المتأنية من مستشاريه المتخصصين، وطرح البدائل لاختيار البديل أو القرار المناسب للأمة أو المشكلة. ويعبر عن ذلك الدكتور أسامة الباز مستشاره السياسي بقوله : «يرفض تماما - خصوصًا في أوقات الأزمات - أن تكون المواجهة انفعالية وقتية، لأنه يري أن ضغط الوقت يمكن أن يحجب عن

الإنسان عـواقب المستـقبل، وأنه من الممكن أن تخرج من الأزمـة خروجـا مؤقتـا، ولكن الأزمة تصيبك بآثار لاحقة، وأخري جانبية تتجاوز كثيرا المزايا التي حققتها بخروجك المؤقت من الأزمة. ولكي يحقق هذا، فإنه يحرص علي استخدام أسلوب تحليل الأزمـة موضوعيا وطريقة علاجها.. ويصر علي فكرة البدائل، فـهو لا يحب مطلقا الرأي الواحد في أي موقف تواجهـه مصر، سواء داخليا أو خـارجيـا. لابد أن تكون هناك بدائل، وكلها في إطار علمي وتسـتند إلي أدلة، ويكون دوره في معظم الأحوال المفاضلة بين البـدائل التي تحظي جميعها بموافقة وإقـرار قاعدة عريضة من المتخصصين»(١٠٣).

ومعظم قـراراته نتيـجة فـعل وليس رد فعل، ويأتي ذلك من أنه «لا يتـعجل قـرارا ولا يسبق بموقف معين عن توقيته المحدد الذي يريده.. إنه لا يقدم رد فعل متعجلا إلا بتدقيق شديد ودراسة متأنية مهما تكن الظروف.. إن التنبؤ بطبيعة رد الفعل الذي قد يصدر عنه أمر صعب للغاية، فهو يحرم الطرف الآخر متعة توجيهه أو التأثير فيه من خلال نظرية الفعل ورد الفعل»(١٠٤).

وخلاصة القول، فإن أسلوب مبارك في صنع القرار السـياسي يستند إلي التأني والهدوء والثقة في النفس وعدم رد الفعل، مع الدراسة العلمية الموضوعـية المتأنية التي تقوم علي تدفق المعلومات من أجهزة ومؤسسات الدولة التـي تصب عند هيئة المستشارين التي تتعامل معهـا بموضوعية وطبقا للأهداف القومية، ثم تقدمـها له في صورة مجموعة من البدائل أو الاخـتيارات، وتترك له حرية اختيار البـديل الأفضل الذي يصبح هو القرار السياسي المناسب أو الصـحيح للموقف أو المشكلة. من هنا كانت نظرته متوازنة للأمـور والأزمات أو المشاكل وتميل إلي الاختيارات التوفـيقية أو الحل الوسط. ويؤكد ذلك الدكتـور ممدوح البلتاجي بقوله : «.. لقد فـعل الرجل ذلك لأنه توحد في الذاتية التاريخية الجـغرافية لهذا الوطن.. توحد مع الخصوصـية المصرية الفريدة ألا وهي.. ملكة الحل الوسط»(١٠٥).

إن القائد الفـرد في موضع السلطة والحكم، قد يخطئ وقـد يصيب، وتلك سمة من سـمات البشر.. ووقائع التاريخ السـياسي وسير الزعماء والقادة تشهد بذلك، والرئيس مـبارك - كبشر- ربما يكون قد أخطأ أو أصاب في بعـض قراراته، وهو أيضا له إيجابياته وله سلبـياته. ويقول هو عن نفسه في أول حديث له بعد توليه الحكم مع الصحفي «موسي صبري» بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨٢ «.. كل زعيم في العالم كله علي مدي التاريخ مهما بلغت سـمعته القمة له سلبيات، ويجب ألا

نكون ظالمين. كل إنسان حتي في بيته ومع أولاده له إيجابيات وسلبيات، وأنا في الحكم ستكون لي إيجابيات وسلبيات، لأنني بشر أعمل وأخطئ، وأحب أن أسمع من يصحح لي خطئي»(١٠٦).

ومن الجدير بالملاحظة أن لغة الخطاب الاجتماعي للرئيس مبارك تدور حول: «الإصلاح الاقتصادي»، «رفع المعاناة عن طبقة محدودي الدخل»، «تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين فئات المجتمع». أما لغة خطابه السياسي فتدور حول : «الحرية والديمقراطية»، «دور مصر الرائد في العالم العربي»، «تحقيق التنسيق أو التضامن العربي»، «تحقيق السلام في الشرق الأوسط بالمفاوضات»، «وجود نظام إقليمي للأمن والسلام في المنطقة»، والهدف من ذلك كله هو تحقيق الأمن والاستقرار للتفرغ لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان المصري والعربي. ويجدر بنا أن نشير هنا إلي أن لغة خطابه السياسي قد خلت تقريبا من فكرة أو مفهوم القومية العربية - كما فعل السادات من قبله - والتي ركز عليها عبد الناصر وجعل منها شعارا أو هدفا قوميا التفت الشعوب العربية حولها. وقد استبدل بها مبارك فكرة التنسيق أو التضامن العربي.

وأخيرا.. «إذا كانت مصر شهدت اندفاعة ثورية في عهد الرئيس عبد الناصر، وصدمات كهربائية في عهد الرئيس السادات، وكانت كل سمة من سمات كل مرحلة تعكس شخصية الزعيمين، فإن السمة الأساسية للرئيس مبارك تتمثل في العقلانية والواقعية السياسية الرشيدة»(١٠٧).

وبالرغم من ازدياد مساحة الديمقراطية في مصر، ومع أن الرئيس مبارك قد زاد من حرية الصحافة ومن حرية الرأي والتعبير، إلا أن المعارضة تري أن ذلك ليس كافيا، لأن صنع القرار الوطني ظل من حق عاملين أساسيين فقط، هما الرئيس والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم(١٠٨).

ومع وجاهة هذا الاعتراض من طرف المعارضة، إلا أنه يكفي أن القرار السياسي في عهد مبارك لم يعد يتم بطريقة فردية أو بأسلوب الصدمة، وإنما يتم صنعه في دوائر صنع القرار المتعددة التي تحيط بالرئيس، وبعد الدراسة الموضوعية المتأنية والتشاور سواء في هيئة المستشارين أو الحزب أو مؤسسات الدولة السياسية والدستورية، حتي يأتي القرار سليما وعقلانيا.

هوامش الفصل الرابع

(١) مجلة أكتوبر، العدد رقم ٧٨١ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩١، ص٣٨.

(٢) حسين سراج، مبارك و١٠ سنوات فى حب مصر، مجلة أكتوبر، العدد بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩١، ص٣٥.

(٣) حمدى لطفى، الرئيس مبارك طياراً.. مؤشرات البداية، صحيفة المصرى السياسى، العدد بتاريخ ١١/١٠/١٩٩٢، ص٥.

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك ١٩٩١، ص٩.

(٥) حمدى لطفى، صحيفة المصرى السياسى، العدد السابق، ص٥.

(٦) الصحيفة السابقة، ص٥.

(٧) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك، مرجع سابق ص٩.

(٨) حمدى لطفى، صحيفة المصرى السياسى، العدد السابق ص٥.

(٩) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك، مرجع سابق ص٩.

(١٠) المرجع السابق ص٩.

(١١) حمدى لطفى، صحيفة المصرى السياسى، العدد السابق ص٥.

(١٢) حماد حماد، مبارك: قائد الطيران فى حرب أكتوبر، مجلة أكتوبر، عدد ١٣/١٠/١٩٩١، ص٣٠.

(13) Springborg, Robert, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the political order, Westviw Press, Inc, London, 1989, p. 21.

(١٤) جمال حماد، مبارك.. قائد الطيران فى حرب أكتوبر، مجلة أكتوبر العدد السابق، ص٣٠-٣١.

(15) Vatidiotis, p. j, op.cit, p.444.

(١١٦) عبد الستار الطويلة، السادات الذى عرفته، مرجع سابق، ص٢٦٣-٢٦٤.

(17) Springborg, Robert, op.cit. p. 96.

(18) Carter, Jimmy, op.cit, p.270.

(١٩) مجلة أكتوبر، العدد السابق، ص٣٨.

(20) Haimann, theo & other, Management, Haughton Mifflin company, Bost, 1982, p. 301.

(٢١) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٤٧٤.

(٢٢) مكرم محمد أحمد، حوار مع الرئيس، دار الهلال ١٩٩٢، ص٨.

(23) Abramson Paul, R, Personality, Holt, Rinehart and Wiston, New York, 1980, p. 143.

(٢٤) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢٥) حسين سراج، مجلة أكتوبر، العدد السابق ص٣٦.

(٢٦) مصطفى الفقى، مبارك صورة من قريب، مجلة المصور، العدد رقم ٣٥٨٩ بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٣، ص٢٠.

(٢٧) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك، مرجع سابق ص١٠.

(٢٨) جمال حماد، مبارك.. قائد الطيران فى حرب أكتوبر، مجلة أكتوبر، العدد السابق ص٣٠.

(٢٩) الهيئة العامة للكتاب، مبارك والعالم العربى ١٩٨٩، ص٢٢٦.

(٣٠) صلاح منتصر، مبارك و١٠ سنوات فى مواجهة متصلة للمشاكل والأزمات، مجلة أكتوبر العدد السابق، ص٦.

(٣١) مصطفى الفقى، مجلة المصور، العدد السابق ص٢٠.

(٣٢) سلوى شعراوى جمعة، التغيير والاستمرارية فى مؤسسة الرئاسة، مرجع سابق ص١٠٢-١٠٣.

(33) Rustow, Dakqart, A, op. cit,p. 135.

(٣٤) عبد العظيم رمضان، الرئيس، مقال فى مجلة أكتوبر، العدد السابق ص٢٦.

(٣٥) حسن أبو باشا، فى الأمن والسياسة، دار الهلال ١٩٩٠، ص٩٤-٩٥.

(٣٦) المرجع السابق، ص١٤٥.

(٣٧) المرجع السابق، ص١٤٧.

(38) Aroian, Lois, A, and Mitchell, Richard, p, the Modern Middle East and North Africa, Macmillan Publishing Company, New York, 1984, p. 389.

(٣٩) حسن أبو باشا، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٤٠) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٥٥٨.

(41) Vatidiotis, P.J, op. cit, p. 441.

(٤٢) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص٥٥٨.

(43) Springborg, Robert, op. cit, p.102.

(٤٤) وليام ب. كوانت، مرجع سابق، ص١٤٧.

(45) Congressional Quatrerly, op. cit, p. 36.

(٤٦) كمال حسن على، مرجع سابق، ص٣١٧.

(٤٧) عبد التواب عبد الحى، طابا: كيف ضاعت وكيف عادت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١، ص٨٩.
(٤٨) المرجع السابق، ص٦.
(٤٩) يونان لبيب رزق، طابا قضية العصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٩، ص١٨-١٩.
(٥٠) عبد التواب عبد الحى، مرجع سابق، ص٨٩-٩١.
(٥١) يونان لبيب رزق، مرجع سابق ص١٩.

(٥٢) وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض عن قضية طابا، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة ١٩٨٩، ص١٢١.
(٥٣) يونان لبيب رزق، مرجع سابق ص١٥١.
(٥٤) عبد التواب عبد الحى، مرجع سابق ص١٤٩.

(٥٥) مكرم محمد أحمد، مرجع سابق، ص١٢٩.
(٥٦) أحمد فؤاد متولى، مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٥٧) عبد التواب عبد الحى، مرجع سابق ص٧-٨.
(٥٨) أحمد فؤاد متولى، مرجع سابق، ص٢٨٣-٢٨٤.

(59) Mclaurin, R. D, op.cit. p.197.

(60) Aroian, Lois, A, and Mitchell, Richard, p, op. cit, p.368.

(٦١) وزارة الخارجية المصرية، الكتاب الأبيض عن قضية طابا، مرجع سابق، ص١٠٢.
(٦٢) عبد التواب عبد الحى، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
(٦٣) مكرم محمد أحمد، مرجع سابق ص١٣٧.

(٦٤) حمدى فؤاد، عرض كتاب: جورج شولتز يتذكر، جريدة الأهرام، العدد بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٣، ص٥.
(65) Joyce, Anne, American Arab Affairs, the American - Arab affairs Coucil, New York, No 35, winter 1990, p.1.
(٦٦) عبد التواب عبد الحى، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(67) Bisdu, Michael, B, Iraq's clain to Kuwait: A Historical overview, American Arab affairs, Publishing by the Middle East Policy council, New York, 1991, p.88.
(٦٨) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص٣٢٠.

(٦٩) المرجع السابق، ص٣٢٢.
(٧٠) جريدة الأهرام المصرية، عدد يوم ٢٥ يناير ١٩٩١.

(71) Reich, Bernatd, the united states in the Middle East, Current History, Aworld Affairs Journal, the Middle East, Volume 90. No 552, Publisher Daniel Mark Redmond, New York. 1991, p.7.
(72) I bid, p.8.
(٧٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سابق، ص٣٦٠.

(٧٤) المرجع السابق، ص٣٨٥.

(٧٥) جريدة الأهرام، العدد بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩١.
(٧٦) لطفى الخولى، الحدث: الواقع الراهن – احتمالات المستقبل، مقال فى كتاب: ماذا بعد عاصفة الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص١٨٤-١٩٢.
(٧٧) من نص مذكرة مصر للجامعة العربية ردا على مزاعم الكتاب الأبيض الأردنى حول أزمة الخليج، جريدة الأهرام، العدد بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٩١، ص٥.
(٧٨) إبراهيم نافع، الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج، مجلة آخر ساعة، العدد بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٢، ص٢٤.

(٧٩) جمال بدوى، أزمة الخليج: مرحلة جديدة فى حياة مصر، مقال فى كتاب: مبارك وضمير مصر، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٠، ص٣٨٣.
(٨٠) محمد السيد سعيد، غزو الكويت ومصير النظام العربى، مقال فى كتاب: مبارك وضمير مصر، المرجع السابق ص١٥٥.
(٨١) محمد التهامى، بعد القمة العاجلة، مقال فى كتاب: مبارك وضمير مصر، المرجع السابق، ص٤٨٤.
(٨٢) جاد الحق على جاد الحق، عدوان العراق على الكويت إثم عظيم، مقال فى كتاب: فتنة صدام، المركز الإعلامى الكويتى بالقاهرة ١٩٩٠، ص١٦٨.
(٨٣) الرئيس مبارك، من نص كلمته فى المؤتمر الصحفى العالمى يوم الأربعاء ١٩٩٠/٨/٨ من كتاب: مبارك وضمير مصر، مرجع سابق ص١٩.

(٨٤) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سابق، ص٤٣٤.
(85) Bensid, Abderrahman, the Meghreb and the Gulf Crisis. American Arab Affairs Council, No 35, 1991, p. 28.
(86) Indyk, Martin, Watershed in the Midle East, Foreign American and the world, the council of Foreign Relations, Inc. Vol. 11 No. 1, 1992, p. 79.
(87) Reich, Bermard, op. cit. p.8.
(88) Summers, Hary, G, Jr, Acritical Analysis of the Gulf War, Adell Book, New York, 1992, p. 189.
(89) I bid, p. p. 189-190.
(90) I bid, p. 220.
(91) Indyk, Martin, op. cit. p. 75.

(٩٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سابق، ص٣٧.

(٩٣) سمير رجب، حدود فاصلة، جريدة الجمهورية، العدد بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٣.
(٩٤) لطفى الخولى، الخليج: تشريح سياسى فى أزمة مستمرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص٩-١٠.

(٩٥) المرجع السابق، ص٨٣.
(96) Indyk, Martin, op. cit. p.p.76-77.
(٩٧) جريدة الأهرام، العدد السابق، ص٦.

(98) Summers, Hary, Jr. op. cit, p. 248.
(99) EL- Kholi, Lotfi, With or without Iraq and Kuwait, AL- Ahram weekly Journal, Cairo, No 128, 5 August 1993.

(١٠٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سابق ص٧.

(101) Springborg, Robert, op.cit.p24.
(102) Bass, Bernard, M,Leadership and Performance Beyond Expectations, the Free Press, A divesion of Macmillan Inc, New York, 1985, p.p.45.46.

(١٠٣) صلاح منتصر، مجلة أكتوبر، العدد السابق ص٦.
(١٠٤) مصطفى الفقى، مجلة المصور، العدد السابق ص٢٠.

(١٠٥) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك، مرجع سابق، ص٤،
(١٠٦) صلاح منتصر، مجلة أكتوبر، العدد السابق ص٥-٦.

(١٠٧) إبراهيم نافع، بهدوء، مقال فى جريدة الأهرام، العدد بتاريخ ٩/١٠/١٩٩٢، ص٣.
(108) Leenders, Reinoud, Civil organization: the Foundation of Democracy, civil Society Quarterly Published by Ibn Khaldoun Cinter For Development studies, Ciro, February 1993, p.8.

الفصل الخامس

النتائج والرؤية المستقبلية

وقد تمت بدراسة ميدانية من خلال استمارة دليل المقابلة الشخصية مع عدد من النخبة أو الصفوة التي كانت قريبة من دوائر صنع القرار بحكم العمل أو الوظيفة أو الذي كان له تأثير مباشر أو غير مباشر مثل رجال الصحافة والإعلام وبعض زعماء الأحزاب السياسية وبعض رجال المنظمات السياسية المحلية والدولية وبعض أساتذة علم السياسة والاجتماع السياسي وبعض مديري مراكز الدراسات السياسية المتخصصة.

ومن هذه الدراسة الميدانية خرج الباحث بمجموعة من النتائج تتعلق بكل رئيس، وهي كما يلي:

نتائج الدراسة الميدانية وتحليل هذه النتائج

(أ) بالنسبة للنموذج رقم(١) والخاص بالرئيس عبد الناصر:

١- اتفق معظم أفراد البحث علي أنه ينتمي إلي الطبقة الوسطي أو البرجوازية الصغيرة. وقال واحد فقط إنه ينتمي إلي الطبقة الدنيا. كما اتفقوا أيضا علي أنه حصل علي دراسات كلية أركان الحرب، وهي تعادل ماجستير العلوم العسكرية، وأنه لم يوفد في بعثات تدريبية عسكرية في الخارج.

٢- اتفق غالبية أفراد البحث علي أنه قرأ في التاريخ والسياسة والاقتصاد، خاصة الاقتصاد الاشتراكي، وأنه كان مغرما بقراءة الصحف والمجلات المصرية والعربية والأجنبية وتراجم بعض الزعماء والمشاهير وتاريخ الثورات العالمية. وأنه كان يجيد اللغة الإنجليزية، ويرجع ذلك إلي قراءاته لبعض الصحف والكتب الأجنبية ومقابلة عدد كبير من الأجانب الذين يتحدثون بهذه اللغة.

٣- اتفق معظم أفراد العينة علي أن الشخصيات التي تأثر بها هي: هتلر، أتاتورك، نابليون، ميكيافللي، نهرو، تيتو، ماوتس تونج، شواين لاي، مونتجمري، عزيز المصري، أحمد حسين، لطفي السيد، توفيق الحكيم.

٤- معظم أفراد البحث اتفقوا علي أنه التحق أو كان علي صلة ببعض الأحزاب أو التنظيمات السياسية قبل الثورة، مثل الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، وتنظيم حدتو الشيوعي.

٥- اتفق غالبية أفراد البحث علي أن أيديولوجيته أو توجهه السياسي قبل الثورة كان يدور حول إيمانه بالأفكار الوطنية التي تخدم مصالح وطنه، ثم تطور بعد الثورة إلي اقتناعه بالفكر الاشتراكي الذي يهتم بتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقال البعض إنه بعد الثورة ازداد توجهه نحو فكرة القومية العربية. وقال بعض آخر إنه تأرجح بين اليمين واليسار، وانتهي إلي أنه صنع لنفسه فكرا سياسيا يمكن أن نطلق عليه الفكر الناصري. وقد أجاب البعض بأنه لم يكن له أيديولوجية أو توجه سياسي قبل الثورة.

٦- أما عن ملامح وسمات شخصيته فقد تركزت الإجابات في معظمها حول سمات إيجابية مثل: الجدية، الاستقامة الخلقية، قوة الشخصية والقدرة علي التأثير في الآخرين، التوازن والثقة في النفس، نظافة اليد والنزاهة الشخصية، الذكاء والقدرة علي المناورة. كما تركزت بعض الإجابات حول سمات سلبية مثل: العناد والتسلط وأنه شخصية تصادمية، ديكتاتورية، يميل إلي العنف والرغبة في الانتقام والتشفي، الانفراد باتخاذ القرار والمفاجأة في اتخاذه. وقد قال أحد أفراد البحث إنه كان ذكيا، ولكن ذكاءه لم ينفعه، حيث سقط في أخطاء قاتلة أدت إلي حرب ٦٧ والهزيمة أو الانفصال السوري، والفشل في حرب اليمن. كما وصف أحد أفراد البحث شخصيته بأنها شخصية المستبد العادل الذي يعتبر الديمقراطية ترفا لا يليق بالثوريين وأنه كان معطلا لتحرك الثورة وانطلاقها. هذا مع العلم - كما ذكرنا سابقا - أن عبد الناصر قد أراد استمرار الثورة وحركتها عندما وضع ذلك في مواجهة الديمقراطية إبان أزمة مارس ١٩٥٤، حيث راهن علي استمرار الثورة وقد تحقق له ذلك. وفي رأي الباحث أيضا أنه لاحظ أن معظم أفراد البحث الذين وصفوه بسمات أو صفات سلبية كانوا من الذين أضيروا أو تضرروا من الثورة وبعض إجراءاتها، وأن الذين وصفوه بسمات إيجابية قد تحرجوا من ذكر الصفات السلبية، لأن بعضهم كان يعمل بالقرب منه في مراكز قيادية أو مناصب وزارية.

٧- اتفق كل أفراد البحث - حتي الذين أضيروا من الثورة - علي أنه كان زعيما بارزا علي المستوي المحلي والعربي والدولي. وقد قال البعض إنه كان زعيما كاريزميا، وأرجعوا ذلك إلي طبيعة تركيب شخصيته، وأرجعها البعض الآخر إلي الظروف المحلية والعربية والدولية التي كانت

تحيط به. وقال البعض إنه كان زعيما ورئيس دولة. وقال واحد فقط إنه كان رئيس دولة.

٨- أسلوبه في صنع القرار: اتفق معظم أفراد البحث علي أنه كـان ينفرد بصنع القرار، خاصة في صورتـه النهائيـة. أي الأسلوب الفردي في صنع القـرار. إلا أنه كان أحـيانا يسـتشيـر بعض المختصين في موضوع معين، أو يستشيـر بعض زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة. وأن بعض مستـشاريه كان معـروفا والبعض الآخر لم يكن مـعروفا. أما عن المعلومـات فكانت تأتي إليه من جهـات متـعددة كالمخـابرات ومبـاحث أمن الدولة في شكل تقارير تصـب عند سكرتيره لشـئون المعلومات. وقال البعض عن سمات مستشاريه إنها كانت تدور حول الخبرة وسعة الأفق السياسي، في حين وصفهم البعض الآخر بقلة الخبرة، وكثرة النـفاق. ثم إنه كان أحيانا يناقش مع مستشاريه بعض القرارات، وأحيانا أخري لم يناقشهم وينفرد بصنع القرار وإعلانه بطريق المفاجأة. وفي حالة اختـلافه مع وجهـة نظر مستـشاريه أو معـاونيه كان يصـر علي رأيه ويأخذ به ويعلن أنه يتـحمل مسئولية قراره بمفرده، كما حدث في تأميم شركة قناة السويس.

٩- أهم القرارات السـياسية الكـبري: أشار كثـير من أفراد البـحث إلي أن قراراته السياسـية كانت: تأمـيم شركـة قناة السويس، قرارات يـوليو الاشتـراكية، قـرار الوحدة مع سـوريا، قرار مـساعـدة ثورة اليمن، قـرار سحب قـوات الطوارئ الذي أدي إلي هزيمة ١٩٦٧. أمـا عن المناخ السياسي الذي كان سائدا وقت صدور هذه القرارات فقد كان مهيئاً ومعبأ لذلك. وقد قال البعض إن الشعب بانبهاره بزعامة عبد الناصر وإيمانه بأنه يعـمل لمصلحة الوطن، كان مهيأ لكل ما يتخذه الرئيس من قرارات ويؤيده فيها وليس له خيـار في ذلك، حيث إن القرار الأخير بيد الرئيس. أما عن تصور الرئيس لهذه القـرارات فقد كان يتصور أنـها تحقق أهدافا وطنية لصالح مـصر والشعب المصري بكل فئاته سياسيا واجتماعـيا واقتصاديا. وأنه كان لديه بعد نظر في بعضها، وفي البعض الآخر خانته تقديراته وبعد نظره، كما حدث في قرار سحب قوات الطوارئ، ولم يكن يتصور أن ذلك سوف يؤدي إلي هزيمة كـبيرة بهذا الحـجم وغير متوقـعة. ويري الباحث أن عبـد الناصر في بعض قراراته قد تم استدراجه نتيجة التآمـر من قوي دولية خارجية كانت تهدف إلي التخلص منه ومن نظام حكمه، كما حدث في حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧.

١٠- دور الرأي العام: اتفق عدد كبير من أفراد البحث علي أن عبد الناصر كان يعتقد أنه يعبر عن الرأي العام المصري والعربي، وأنه كـان يستجيب له، ويهتم باتجاهات الرأي العـام ويستجيب

للضغـوط الشعبيـة المصرية والعربيـة. أما عن وسائله في الوقـوف علي اتجاهات الرأي العام فـقد تراوحت الإجابة بين تقارير أجـهزة الأمن والمخابرات والصحف ووسائل الإعلام المصـرية والعربية والأجنبية ومقابلاته الشخصية مع أشخاص رسميين وغير رسميين وسفراء مصر في الخارج وبعض السفراء الأجانب في مصر. وقد قال أحد أفراد البحث إن وسيلة الرئيس في الوقوف علي اتجاهات الرأي العام كـانت الصحفي محـمد حسنين هيكل والنكتة. وقـد قال أيضا أحد أفـراد البحث إن الرئيس لم يكن يسمح بالضغوط الشعبية، ولكنه كـان يضعها في الاعتبار وأنها لم تكن ذات تأثير في اتخاذ القرار. والمرة الوحيدة التي استجاب فيها للضغوط الشعبية هي محاكمة قادة الطيران التي اعتقد الشعب أنها سبب هزيمة ١٩٦٧، وكان نتيجـتها صدور بيان ٣٠ مارس لامتصاص الغضب، ولكنه لم ينفذ ما جاء في البيان.

١١- أسلوبه في التـعـامل مع الضـغوط الخـارجـية: أجـاب البـعض بأنه أسلوب رد الفـعل والانفعال. والبـعض الآخر قال إنه أسلوب العناد والتـحدي والصلابة. وقد قال الـبعض إنه كان يبني سياسـاته علي الخلاف بين القوتين العظميين وأن الظروف الدولية سـاعدته في ذلك. وأجاب البعض بأنه أسلوب المواجـهة والحسم مع ترك البـاب مفتوحـا أحيانا للمناورة. وقد يفـسر ذلك الاختلاف إلي أن أسلوبه كان يتحدد طبقا للموقف أو الأزمة.

١٢- أسلوبه في التعامل مع معارضيه: اتفقت الغالبية علي أنه كان يتلاءم مع الموقف فإذا كان يهدده ويـهدد النظام، فـالاعتقـال والتنكيل والتـعذيب. أما إذا كـان لا يهدده ولا يهـدد النظام، فالإبعاد عن المناصب والنشاط السياسي والحياة العـامة. وقد عبر أحد أفراد البحث عن أسلوبه بأنه كان يتنوع بين الإقنـاع والاستقطاب والمحـاكمة. وقـال آخر إن أسلوبه كان صـارما دون أن يكون سفاحا أو دمويا. من ذلك نستخلص أن أسلوبه أو موقفه مع المعارضة كان يرجع إلي درجة تهديد المعارضة له ولنظام حكمه، فالإقناع والاستقطاب أو المحاكمة والسجن أو الاعتقال.

١٣- أسلوبه في اكتشاف القيادات: اتفق الجميع تقريـبا علي أنه يقوم علي العلاقات الشخصية (أهل الثقة والولاء). وقال أحدهم إنه كان يستـشير بعض المقربين إليه مثل هيكل ومصطفي أمين، حيث رشح له الأخيـر د. مصطفي خليل ود. عزيز صديقي لمنصب الوزارة. كمـا قال أحد أفراد البحث إنه كان يختار شخصية ما للعمل القيادي، ثم يسند إليه بعض المهام المحددة كوسيلة لصقل قدراته القيادية واكتسابه للخبره، فإذا نجح في ذلك يعينه في منصب وزاري أو سياسي.

١٤- أسلوبه في إدارة الأزمات: قال البعض إنه أسلوب رد الفعل. وقال آخر إنه أسلوب الانفراد بإدارة الأزمة ووضع كل أبعاد الأزمة أو الموضوع في يده مع الوضع في الاعتبار مصلحة النظام والشعب.

ب- بالنسبة للنموذج رقم (٢) والخاص بالرئيس السادات:

١- اتفقت غالبية أفراد البحث علي أنه ينتمي إلي الطبقة الوسطي أو البرجوازية الصغيرة. وقال أحدهم إنه ينتمي إلي الطبقة الدنيا. وقد قال أحد أفراد البحث إن السادات كانت عنده تطلعات. كما اتفق ٩٥٪ من أفراد العينة علي أنه لم يحصل علي أية دراسات عليا بعد تخرجه في الكلية الحربية. واتفق ١٠٠٪ علي أنه لم يوفد في بعثات تدريبية. وربما يرجع ذلك إلي تاريخه السياسي أثناء خدمته في الجيش ثم فصله من الخدمة لوقت طويل. حتي أنه بعد أن عاد إلي الخدمة أرسل في عمل خارج القاهرة ثم إلي مدينة رفح في سيناء.

٢- اتفق معظم أفراد العينة علي أنه في بداية حياته كان يقرأ في التاريخ والسياسة وسير بعض الزعماء. ولكنه بعد توليه الحكم لم يكن يحب القراءة، حتي التقارير التي كانت تعرض عليه لم يكن يقرؤها ويطلب من مساعديه عرضًا موجزًا لها. كما اتفقوا علي أنه كان يجيد اللغة الإنجليزية وقليلاً من الألمانية التي تعلمها وهو في السجن.

٣- أما عن الشخصيات التي تأثر بها فيذكر معظم أفراد البحث أنه تأثر بهتلر والنازية، موسوليني والفاشية، كما تأثر بكمال أتاتورك وعزيز المصري. وقد قال أحد أفراد البحث إنه كان يحب الفن والفنانين وكان يود أن يكون ممثلا وقد أعجب بشخصية يوسف وهبي. وبعد توليه الحكم أعجبته شخصية كيسنجر وشاوشيسكو.

٤- اتفق معظم أفراد البحث علي أنه كان ينتمي إلي تنظيم للاغتيالات السياسية. كما أنه التحق بالحرس الحديدي أيام الملك. ثم انضم إلي تنظيم الضباط الأحرار. وقد قال بعض أفراد البحث إنه كان علي علاقة بالإخوان المسلمين وتأثر بأفكارهم وقد أثر ذلك فيه بحيث أصبح بعد توليه الحكم يمينيا، ولمْ يقتنع بالإصلاحات الاشتراكية، ولذلك انقلب عليها وتوجه إلي الفكر الليبرالي الغربي بعد توليه الحكم.

٥- أجاب بعض أفراد البحث بأنه لم تكن له أيديولوجية واضحة خاصة قبل الثورة. وأجاب البعض الآخر بأنه كان ليبراليا غربيا، وقد ظهر ذلك بعد توليه الحكم وتحوله إلي النظام الرأسمالي الغربي وصداقته مع أمريكا.

٦- ملامح وسمات شخصيته: اتفق معظم أفراد البحث علي أنه كان مراوغا ومخادعا وماكرا. وقال أحد أفراد العينة إنه كان يعرف مصدر القوة فينحاز إليه، وقد أخذ علي عاتقه إرضاء الرئيس عبد الناصر حتي لا يصطدم به، بالرغم من اختلافه معه في التوجه السياسي، ولم يفصح عن ذلك أثناء تولي عبد الناصر الحكم. وأجاب آخر بأن من سمات شخصيته: المغامرة والمناورة والذكاء والدهاء وحب الفخفخة. وقال ثالث إنه محب لذاته ومحب للظهور من خلال وسائل الإعلام. وأجاب رابع بأنه كان متآمرا بطبعه ومحبا لسياسة المفاجآت والصدمات. وقال خامس إنه واقعي في تفكيره ومخلص لوطنه. وقال سادس إنه كان شجاعا في اتخاذ القرار ويبعد عن التفاصيل وكثير التفكير والتأمل.

٧- اتفق معظم أفراد البحث علي أنه كان مجرد رئيس دولة. وأجابت أقلية أنه كان زعيما خاصة بعد حرب أكتوبر واتفاقية السلام مع إسرائيل. وقال أحد أفراد البحث إنه كان زعيما للأغنياء.

٨- أسلوبه في صنع القرار: قال البعض إنه كان يميل إلي التفكير الذاتي والانفراد بالرأي واتخاذ القرار بطريقة المفاجأة أو الصدمة أو الفرقعة. وكانت له مجموعة كبيرة من المستشارين والمجالس القومية المتخصصة ومجلسي الشعب والشوري، ولكنه لم يكن يستمع أو يأخذ برأيها. وقال أحد أفراد البحث إنه كان ينظر إلي هذه المؤسسات نظرة المعلم لتلميذه وليس لشخص مساو له. وقال آخر إن المستشارين من حوله كانوا ضعافا وتغلب عليهم الانتهازية، وأنهم أشبه بالديكور. وقال ثالث إنهم كانوا من القوي المضادة للثورة والمضارين منها. وقال رابع لم تكن لهم سمات فكرية واضحة وكانت مظهرية شكلية. وكانت المعلومات تصل إليه من أجهزة المخابرات والأمن وغيرها في شكل تقارير ولكنه لم يكن يقرؤها، ويبني قراراته علي اقتناعه الشخصي. وقال ثالث إن السادات كان يستشير فقط عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي، وأن الأول هو صاحب قرار الانفتاح الاقتصادي.

٩- أهم القرارات السياسية الكبري: اتفقت غالبية أفراد البحث علي أن هذه القرارات هي: التخلص مما أسماه مراكز القوي، طرد الخبراء السوفيت، حرب أكتوبر، الانفتاح الاقتصادي، زيارة القدس، معاهدة السلام مع إسرائيل، التعددية الحزبية والديمقراطية، اعتقالات سبتمبر ١٩٨١. كما اتفق معظم أفراد البحث علي أن المناخ السياسي كان مهيأ لمثل هذه القرارات. وقال أحدهم إن السادات اتخذ من زيارة نيكسون لمصر حافزا لقراره بالانفتاح الاقتصادي. وأجاب ثان أنه كانت توجد قوي اجتماعية وسياسية معينة تستفيد من هذه القرارات، لذلك روجت لها ومهدت المناخ العام بين الشعب لقبولها وتأييدها. وأجاب ثالث بأن المناخ العام بين الشعب كان متعبا ومثقلا بالهموم. وقال رابع إن المناخ السياسي لم يكن يسمح بمثل هذه القرارات، ورغم هذا اتخذ السادات هذه القرارات وقد ثبت صحة تفكيره في بعضها. وذكر خامس أن المناخ السياسي كان معبأ ضد الحكومة في بعض هذه القرارات.

وفي رأي الباحث أن الاختلاف بين أفراد البحث يرجع إلي الخلفية السياسية والأيديولوجية لكل واحد منهم، ونظرته إلي هذه القرارات من منظور هذه الأيديولوجية.

أما عن تصور الرئيس السادات لهذه القرارات فقد قال غالبية أفراد البحث إنه كان يدرك مدي هذه القرارات وأنها سوف تحقق أهدافها. ولكن بعض أفراد البحث قال إن قراره باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ لم يكن يدري أو يتصور أنه يمكن أن يودي إلي نهايته، بل إن تصوره لهذا القرار بأنه سوف يسهل له خروج إسرائيل من سيناء طبقا للمعاهدة.

١٠- دور الرأي العام: اختلفت الآراء في ذلك، فقد اتفق البعض علي أنه كان يستجيب للرأي العام وأن وسائله في ذلك الإعلام والمخابرات وبعض الأجهزة الأجنبية. واتفق البعض الآخر علي أنه لم يكن يهتم بالرأي العام إلي درجة كبيرة وأن تأثيره عليه كان محدوداً. وأنه لم يكن يستجيب للضغوط الشعبية، وأن المرة الوحيدة التي استجاب فيها كانت خلال أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.

ويري الباحث أن عدم استجابته كثيرا لتأثير الرأي العام وللضغوط الشعبية يرجع إلي نظرته إلي نفسه كرب للعائلة المصرية كلها أو المعلم لتلاميذه الذي يجب عليهم طاعته وأنه يفهم أكثر منهم، لأنه أكثرهم خبرة ودراية.

١١- أسلوبه في التعـامل مع الضغوط الشـعبيـة: اتفقت الغالبـية علي أنه أسلوب المناورة أو المواءمة، فـقد كان يناور بقـرار طرد الخبراء السـوفيت، لكي يثبت أنه لـن يحارب وهو في نفس الوقت يعد للحرب. وقال أحد أفراد البحث إن أسلوبه كان يراوغ ويتثعلب. وقال ثان إنه أسلوب المرونة مع استخدام دهائه السياسي. وقـال ثالث إنه أسلوب دبلوماسية رجل الدولة. وأجاب رابع بأنه استطاع أن يكيف علاقـاته الخارجية بطريقة تجعله يتـفادي الضغوط الخارجيـة التي تمس سيادة بلده.

١٢- أسلوبه في التعـامل مع معارضـيه: قال البـعض إنه أسلوب الترغيب والتـرهيب. وقال بعض آخر إنه كـان يسمح بشئ من الحـرية لمعارضيـه، ليؤكد اتجـاهه نحو الديمقـراطية إلا أنه في أواخر أيامـه ضاق ذرعا بمعـارضيه وكان يشـهر بهم. وقال أحـد أفراد العينة إنه أسلوب الهـجوم اللفظي والتـجريح دون اللجـوء إلي إجراءات دموية إلا فـيمـا ندر. وقال آخر إنه أسلـوب القمع والتنكيل كما حدث في حركة تصفية مراكز الـقوي واعتقالات سبتمبر. وأجاب ثالث بأنه أسلوب السكوت لفترة ثم فقدان الأعصاب والتنكيل وهو صاحب شعار «الديمقراطية لها أنياب».

وفي رأي الباحث أن السادات تقلب كثيرا في تعامله مع مـعارضيه وأنه حاول أن يضرب قوي المعارضة ببعضها، فمن المعروف أنه اسـتعان بالإخوان المسلمين والتيار الديني في ضرب الناصريين والشيوعـيين وحزب الوفد، مما أدي إلي الفتنة الطائفيـة التي تسببت في عدم الاستقـرار السياسي والاجتماعي التي انتهت باعتقالات سبتمبر وحادث المنصة.

١٣- أسلوبه في اكـتشاف القـيادات: اتفقت غـالبيـة أفراد البحث علي أنـه أسلوب الاتصال الشخصي والمعرفة الشخصية، لأنه كان منفـتحا علي الناس واللقاء بهم أكثر من عبد الناصر. ومع ذلك فإنه لم يختلف كثيرا عن أسلوب عبد الناصر الذي يعتمد علي الاتصال الشخصي والولاء له ولنظامه.

١٤- أسلوبه في إدارة الأزمات: قال أحـدهم إنه كان محنكا وداهية وذكـيا في إدارته للأزمة، ولكنه في الشهـور الأخيرة من حياته خـانه ذلك كله، وتغلبت عليه روح الشموليـة والتسلط، مما أدي إلي اعـتقـالات سبـتمـبـر التي أودت بحيـاته. وقـال ثان إنه أسلوب المزج بين آراء الخبـراء والانصيـاع لتيار الشـارع السياسي، وقال ثالث إنـه أسلوب المناورة والمفاجأة سـياسيا، والانحـياز

للأغنياء اجتماعيا، واللجوء إلي الدول النفطية عربيا والغربية دوليا في المسائل الاقتصادية. ومع ذلك فقد اتفق معظم أفراد البحث علي أن أسلوبه هو المواجهة والحسم في مواجهة المشاكل والأزمات.

جـ- بالنسبة للنموذج رقم (٣) والخاص بالرئيس مبارك:

١- اتفق ١٠٠٪ من أفراد العينة علي أنه ينتمي إلي الطبقة المتوسطة أو البرجوازية الصغيرة. وأنه درس في كلية أركان الحرب، وأنه أوفد في بعثات تدريبية عسكرية علي الطيران إلي الاتحاد السوفيتي. وقال أحد أفراد العينة إنه درس أيضا في أمريكا.

٢- أشارت قلة من أفراد العينة «بأنه قرأ في الكتب العسكرية التي كانت تتصل بعمله العسكري. وقال أحدهم إنه بعد توليه الحكم بدأ يقرأ في كتب السياسة والاقتصاد وتاريخ الشعوب». وأشار ثان «بإنه بعد توليه الحكم قرأ في العلوم الاجتماعية من خلال السيدة قرينته التي درست علم السياسة والاجتماع. أما غالبية أفراد البحث فقد قالوا إنهم لا يعرفون نوع القراءات الخاصة له. كما اتفق ١٠٠٪ من أفراد العينة علي أنه يجيد اللغة الإنجليزية، وقليلاً من الروسية التي تعلمها أثناء بعثاته التدريبية في روسيا».

٣- أشار غالبية أفراد البحث إلي عدم معرفتهم بالشخصيات التي تأثر بها الرئيس مبارك. وقال أحدهم إنه تأثر نسبيا بسابقيه عبد الناصر والسادات. وقال ثان إنه تأثر بجمال عبد الناصر.

٤- اتفق ١٠٠٪ من أفراد البحث علي أنه لم يشترك في أية تنظيمات سياسية أو أحزاب قبل توليه الحكم. ولكنه بعد توليه منصب نائب الرئيس عينه الرئيس السادات في منصب نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، ثم رئيسه بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية.

٥- كذلك اتفق جميع أفراد العينة علي أنه لم يكن لديه أيديولوجية أو توجه سياسي قبل الحكم. وقال أحدهم كان توجهه السياسي وطنيا نحو وطنه.

٦- ملامح وسمات شخصيته: تراوحت الإجابة حول هذه السمات: الهدوء وعدم التسرع في اتخاذ القرار، الإصرار والعناد، عدم قبوله للتغيير بسرعة، ملامح وسمات الطيار، الصرامة

والدأب علي العمل، التردد أحيانا، الجدية والاتزان، النزاهة، الحذر الشديد، البساطة، عفة اللسان وسعة الصدر، مستمع جيد، متواضع بمعني أنه غير متعال، ولا يحمل ضغينة لأحد، يستشير الآخرين.

٧- اتفقت غالبية أفراد البحث علي أنه رئيس دولة، وقال اثنان إنه زعيم، وقال أحدهم إنه رئيس دولة ولكنه في حالة اتخاذه لقرارات معينة يمكن أن يتحول إلي زعيم.

٨- أسلوبه في صنع القرار: أشارت الغالبية إلي أنه أسلوب التروي والتأني والدراسة الموضوعية العقلانية لموضوع القرار. وقال أحدهم إن أسلوبه يمكن وصفه بأنه أسلوب بيروقراطي متدرج. وقال ثان إنه أسلوب التروي، ثم توجيه ضربة حاسمة، إنها عقلية الطيار المقاتل.. صاروخ واحد متقن يكفي. كذلك اتفق الجميع علي أنه أول رئيس مصري لديه هيئة مستشارين، إلا أنه قد يتخذ القرار بمفرده أحيانا. وقال أحد أفراد البحث إنه يستشير المكتب السياسي للحزب الوطني والقوات المسلحة ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وبعض أساتذة الجامعات.

أما عن السمات الفكرية لمستشاريه فقد ظهر الاختلاف بين أفراد البحث في ذلك. فالبعض قال إنهم خبراء عاديون من النوع التكنوقراطي الذين يفتقرون إلي البعد السياسي دون رؤي فكرية سياسية واضحة أو مبهرة. وقال البعض الآخر إن بعضهم متقدم فكريا وسياسيا وثقافيا. وقال البعض أيضا إن بعضهم ليبرالي التفكير، وبعضهم عملي صرف. وقال أحد أفراد البحث إنهم خليط من الأفكار الليبرالية والاشتراكية. كذلك قال أحدهم إن اتجاهاتهم وسطية أقرب إلي المحافظة ولا يميلون إلي الصدمات الكهربية في السياسة. وقال آخر إنهم خليط ليست لهم وحدة فكرية.

٩- أهم القرارات السياسية الكبري: اتفق معظم أفراد البحث علي أن أهم قراراته السياسية هي: الإفراج عن معتقلي سبتمبر، إدانة الغزو العراقي للكويت، الوساطة في مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، إعادة العلاقات مع الدول العربية، قرار التحكيم في قضية طابا، تمسكه بالديمقراطية وحرية الإعلام، قرار الإصلاح الاقتصادي.

أما المناخ السياسي وقت صدور هذه القرارات فقد اتفقت الغالبية علي أن الرئيس لا يصدر قراراته إلا إذا كان المناخ السياسي مهيأ لذلك، لأنه يقيم حساباته أولا علي تهيئة المناخ العام

لقراراته حتي تلقي التأييد والمساندة من مختلف القوي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد قال أحد أفراد البحث إن المناخ أثناء صدور بعض هذه القرارات كان مضطربا ومشتتا، خاصة قرار إدانة الغزو العراقي للكويت والاشتراك في التحالف الغربي، وكذلك قرار الإفراج عن معتقلي سبتمبر.

أما عن تصور الرئيس لأبعاد هذه القرارات فقد اتفق غالبية أفراد البحث علي أن الرئيس كان يتصور أن كثيرا من قراراته الهدف منها هو مصلحة مصر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وقد قال أحد أفراد البحث إن تصور الرئيس لمعظم القرارات هو تصور عملي براجماتي حذر سياسيا، وإمساك العصا من الوسط بين الأغنياء والفقراء اجتماعيا، والاستمرار في سياسة الانفتاح مع بعض الترشيد اقتصاديا. وقال آخر إن تصور الرئيس من هذه القرارات هو إحداث الاستقرار والأمن في البلد.

١٠- دور الرأي العام وتأثيره: اتفقت غالبية أفراد العينة علي أن الرئيس حريص علي الوقوف علي اتجاهات الرأي العام. وقال أحدهم إنه كان يتأثر باتجاهات الرأي العام في بداية حكمه، ولذلك كان يعقد اجتماعات مع زعماء الأحزاب لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم، ولكنه عندما استقر في الحكم لم يعد يهتم بلقاء زعماء الأحزاب. وقال أحد أفراد العينة إن تأثير الرأي العام عليه كان محدودا أو متوسطا إلي حد كبير. وفي رأي الباحث أن الرئيس كان يهتم بمعرفة اتجاهات الرأي العام، وذلك من خلال لقائه السنوي في معرض الكتاب الدولي بكثير من رجال الفكر والإعلام، وكذلك من خلال اجتماعاته برجال الإعلام أثناء سفره للخارج واصطحابه لعدد كبير منهم معه والتحدث إليهم في كثير من الموضوعات والمشاكل التي تشغل بال الرأي العام.

أما عن وسائله في الوقوف علي اتجاهات الرأي العام فقد اتفق معظم أفراد العينة علي أنها وسائل الإعلام وتقارير أجهزة الدولة والحزب والاستماع إلي مستشاريه واتصالاته الشخصية، كذلك اتفق غالبية أفراد البحث علي أنه كثيرا ما يستجيب للضغوط الشعبية ولكن مع الروية والحذر.

١١- أسلوبه في التعامل مع الضغوط الخارجية: اتفقت الغالبية علي أنه أسلوب المرونة والحكمة والهدوء لامتصاص رد الفعل، ثم التحرك السريع لاحتوائها. وقد قال أحدهم إنه كثيرا ما يستجيب للضغوط الخارجية، في حين قال آخر إنه يرفض الضغوط الخارجية، لأنه يحاول ألا

يعرض نفسه لممارسة الضغوط عليه من الخارج وإن كان يضعها في اعتباره عند اتخاذ القرار.

١٢- أسلوبه في التعامل مع معارضيه: اتفق معظم أفراد البحث علي أنه أسلوب الهدوء والتجاهل أحيانا دون ضغط مباشر. وقال أحدهم إن أسلوبه راق وإن كانت المعارضة تستفزه أحيانا. وقال آخر إنه أسلوب الحرية نسبيا، ولكن يبدو أنه بدأ يفقد أعصابه. وقال ثالث إنه أسلوب ديمقراطي، ويكفي أنه لم يعتقل أحدا في عهده ولم تخرج «العيبة» من لسانه.

وفي رأي الباحث أنه حريص في تعامله مع المعارضة غير عنيف، طالما أن ذلك لا يهدد النظام. وعلي العكس من ذلك في تعامله مع الجماعات الدينية المتطرفة فإنه يبدي الحزم والعنف في مقابل العنف حتي لا يفلت الزمام ويتهدد الاستقرار والأمن في الدولة والمجتمع.

١٣- أسلوبه في اكتشاف القيادات: طبقا لرأي الأغلبية من أفراد البحث هو أسلوب المعرفة الشخصية أو تزكية بعض معاونيه. أو من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة والحزب. وقال أحدهم إنه لا ينفرد باختيار القيادات، وإنما يشرك معه رئيس الوزراء أو بعض الذين يثق فيهم من المحيطين به.

١٤- أسلوبه في إدارة الأزمة: اتفقت الغالبية علي أنه يتبع أسلوب الهدوء والعقلانية في الأزمات السياسية، والخوف من رد الفعل في الأزمات الاجتماعية، والبطء خوفا من المشاكل في الأزمات الاقتصادية، كما أنه لا يميل إلي أن تصل الأمور إلي حدها النهائي في الأزمة مهما يكن نوعها، أي أنه لا يريد أن يقفل الطريق حتي لا تصل الأمور إلي حد التصادم، وذلك ما فعله في أزمته مع السودان ومع صندوق النقد الدولي.

وعلي ذلك ومن هذه الدراسة الميدانية نستنتج أن أسلوب الرئيس عبد الناصر في صنع القرار هو أسلوب القرار الفردي الثوري، ويرجع ذلك إلي تصوره لذاته كثائر أو زعيم ثورة تبغي التغيير الثوري في بناء المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. أما أسلوب الرئيس السادات فهو أسلوب المفاجأة والصدمة، ويرجع ذلك إلي تصوره لذاته بأنه رب العائلة المصرية الذي يعرف مصالحها أو الأستاذ والمعلم الذي يعرف أكثر مما يعرف التلاميذ. أما أسلوب الرئيس مبارك فهو أسلوب الدراسة العلمية المتأنية مع هيئة المستشارين أو المختصين، ثم اتخاذ القرار بشكل حاسم بحيث يحقق أهدافه، وربما يرجع ذلك إلي طبيعة عمله كطيار سابق عليه دراسة وحساب الموقع وما

يحيط به حتي يأتي صاروخه مصيبا للهدف بدقة.

من ذلك يتأكد لنا تأثير الأبعاد الاجتماعية والثقافية، التي تكونت نتيجة عمليتي التنشئة الاجتماعية والثقافية، علي أسلوب الرئيس في صنع القرار. ومع ذلك فإننا لا نغفل أهمية العوامل الأخري المحيطة بالرئيس، مثل مؤسسات الدولة وظروف السياسة الداخلية ومشاكل المجتمع المختلفة، وكذلك تأثيرات الضغوط الخارجية وكمية المعلومات وأهميتها ومصادرها الداخلية والخارجية، وكيفية التعامل مع هذه المعلومات.

ولكن يبقي أن نقول إن السمة الغالبة علي عملية صنع القرار السياسي في مصر هي الفردية في صنع القرار واتخاذه، ويرجع ذلك إلي طبيعة النظام السياسي المصري الذي يعطي سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، بحيث تبدو المؤسسات السياسية الأخري ضعيفة بجانبه واشتراكها هامشيًا في صنع القرار السياسي. فالسلطة التنفيذية، بخاصة الرئيس، تطغي علي السلطات الأخري في الدولة خاصة السلطة التشريعية التي تعطي للرئيس الحق في إصدار قوانين أو قرارات أثناء فترة توقف انعقادها. وهذا ما ليس له مثيل في نظم الحكم الديمقراطية.

رؤية مستقبلية:

إزاء ما تقدم، نحن في حاجة إلي عملية إصلاح ذات أبعاد ثلاثة: بعد سياسي، وبعد اجتماعي، وبعد اقتصادي. وإذا جاز التعبير فنحن في حاجة إلي عملية إعادة تنشئة سياسية واجتماعية واقتصادية، حتي يعود الاستقرار والأمن في المجتمع، وتعود إلي مصر مكانتها الرفيعة في العالم العربي والدولي.

وفي هذا الصدد نشير إلي برنامج للإصلاح يحدد رؤية مستقبلية للإصلاح الشامل. اقتبسنا بعض أفكاره من الدكتور حسن نافعة(١) وأضفنا إليه بعض أفكارنا، يشكل في النهاية رؤية مستقبلية للإصلاح. ويتلخص ذلك فيما يلي:

١- إعلان دستور جديد أو تعديل دستور ١٩٧١، لكي يتلاءم مع أوضاعنا الراهنة وتوجهاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومع التغيرات التي حدثت في مصر خلال العقدين

الأخيرين من القرن العشرين، ولكي ندخل القرن الحادي والعشرين بخطي ثابتة ومتقدمة.

٢- أن يطرح الرئيس أو الحزب الحاكم أو لجنة مختارة من المفكرين في مختلف المجالات، مشروعا قوميا للإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي تناقشه كل القوي الاجتماعية بكل حرية ثم يطرح للاستفتاء الشعبي.

٣- أن يختار الرئيس شخصية قيادية يثق في ولائها للوطن وفي قدراتها ،وذلك لرئاسة الحزب الوطني وإعادة تنظيمه وهيكلته من القاعدة إلي القمة بطريق الانتخاب الحر المباشر.

٤- إلغاء لجنة الأحزاب، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب في ضوء ضوابط مجتمعية جيدة لا يكون هدفها ضمان سيطرة الحزب الحاكم، ولكن تطوير المجتمع المصري في الاتجاه الديمقراطي بما يحافظ علي قوة وهيبة الدولة كمؤسسة اجتماعية تظلل جميع القوي في مصر. وأن تعيد الأحزاب الأخري القائمة هيكلة تنظيماتها علي أسس ديمقراطية بالانتخاب الحر المباشر من القاعدة إلي القمة، وأن تبعد كل الأحزاب العناصر المشبوهة المفسدة، أو التي لم تثبت كفاءتها في العمل الحزبي الشريف. وفي كل الأحوال يكون الاختيار والفرز للشعب بكل حرية ودون تدخل من سلطات الدولة أو أي قوي أخري.

٥- إمكانية النظر في وضع نظام جديد لانتخاب رئيس الجمهورية طبقا لشروط ومواصفات معينة تتوافر فيمن يرشح لمنصب الرئيس، وتحدد فيه مدة الولاية بأربع سنوات وإعادة انتخابه لمرة واحدة فقط، بحيث نضمن تغيير الفكر والعمل وبعث الحركة والنشاط في الحياة السياسية وتداول السلطة، طبقا لأهداف استراتيجية قومية محددة لا تتغير بتغير الرئيس، وأن يكون الانتخاب بالطريق الحر المباشر.

٦- لم يستخدم الرئيس منذ ولايته الأولي حقه الدستوري الذي كفله دستور ١٩٧١ في المادة ١٣٩ منه بتعيين نائب له أو أكثر. إن فكرة تعيين نائب للرئيس تطرح نفسها بقوة الآن، وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها: تخفيف العبء عن كاهل الرئيس، وتدريب النائب علي ممارسة الحكم ومسئولياته من خلال مهام واختصاصات محددة، حتي يكون مهيأ لتولي السلطة في حالة خلو منصب الرئيس لأي سبب من الأسباب، ثم أنها تملأ فراغا دستوريا طال زمانه منذ تولي الرئيس مبارك الحكم وحتي الآن وفي هذا الصدد نطرح فكرة تغيير المادة ٨٤ من الدستور بأن

يتولي نائب الرئيس مسئولية الحكم بدلا من رئيس مجلس الشعب لإكمال المدة القانونية للرئيس في حالة خلو المنصب، وذلك ضمانا لنقل السلطة واستمرارها بطريقة دستورية وهادئة، بدلا من الانتخابات لشغل منصب الرئيس بعد ستين يوما من خلو المنصب.

٧- وضع ضوابط ومواصفات معينة تستند إلي الكفاءة والثقافة والعلم والنزاهة والشرف والخبرة العالية في مجال التخصص، وذلك لاختيار القيادات التنفيذية والتشريعية والحزبية من خلال مركز قومي للإدارة العليا يتولي إعداد وتدريب القيادات الإدارية والتنفيذية العليا وخلق قيادات من الصفين الثاني والثالث وهكذا. ومن خلال اختيار بعض الشخصيات التي تثبت كفاءتها وإسناد بعض المهام المحددة للتدريب عليها ثم اختيارها لتولي المناصب التنفيذية العليا كالوزراء وغيرهم. وكذلك من خلال إنشاء كلية للسياسة العامة لإعداد جيل من الشباب مسلح بالعلم والمعرفة الأكاديمية، ثم تدريبه علي العمل السياسي في الوزارات المتخصصة كالخارجية مثلا، ثم إسناد الوظائف السياسية لهم بعد اكتمال خبرتهم ونضجهم السياسي نظريا وعمليا. هذا بالإضافة إلي لجنة إعداد القادة الحزبيين في كل حزب سياسي لتولي المناصب الحزبية بعد تدريبهم علي العمل الحزبي بين الجماهير. وبهذا يمكن خلق أو إعداد قيادات عليا وكوادر قيادية من الصفين الثاني والثالث، بدلا من البحث عن هذه القيادات عن طريق العلاقات الشخصية أو الولاء للحاكم أو تزكية المعارف والأقارب وغيرهم.

٨- الدعوة إلي انتخابات تشريعية جديدة علي أساس نظام الانتخاب الفردي وبعد تحقيق الإصلاحات الدستورية والسياسية والاجتماعية.

ويتم ذلك بالتدريج المحسوب لمدة محددة بعد استقرار عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي حتي ينطلق المجتمع بخطي ثابتة علي أسس ديمقراطية سليمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ونود أن نشير هنا إلي أن الرئيس مبارك قد أعلن عن رغبته ونيته في الإصلاح والتغيير، وذلك في حديث له مع الصحفي مكرم محمد أحمد عندما قال له : «.. وإذا كان هناك من يتطلعون إلي خطوات أكثر تقدما من أجل تعزيز مسيرتنا الديمقراطية، فلا اعتراض لي علي ذلك، المهم أن نخطو علي هذا الطريق بحساب دقيق يضع في اعتباره ظروفنا الداخلية، ويضع في اعتباره النتائج

المخيبة للآمال التي حدثت في بقاع كثيرة من عـالمنا، نتيجة الإسراع في خطوات غير محسوبة، لم تضع في حسابها أوضاع المجتمع ومشاكله الداخلية»(٢).

المهم أن نبدأ في التغيير والإصلاح بحساب ونية صادقة، وأن نتعلم من تجاربنا السابقة وتجارب الآخرين ونحن نستـعد لدخول القرن الحادي والعشـرين.. فطريق الألف ميل يبدأ بخطوة، وهي في رأينا، الإصلاح السياسي.

هوامش الفصل الخامس

(١) حسن نافعة، مرجع سابق، ص٩٥-٩٦.

(٢) مكرم محمد أحمد، مرجع سابق، ص٤٨٠-٤٨١.

الفهرس

رقم الايداع بدار الكتب المصرية
١١٢٥٠ / ٢٠٠١

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

الكتاب

يقدم هذا الكتاب دراسة عن « صنع القرار السياسى فى مصر» بتحليل القرارات السياسية الكبرى التى أصدرها ثلاثة من رؤساء مصر « جمال عبد الناصر، أنور السادات ، حسنى مبارك» وهذه القرارات ترجع غالباً إلى طبيعة النظام السياسى فى الدولة. ويشرح الباحث الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية مصحوبة بتحليل لشخصية صانع القرار ودور وسائل الإعلام والرأى العام والموقف من الجماعات السياسية. وهذا كله بغير معزل عن السياسة الخارجية للدولة ولا بمعزل عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية لشخصية صناع القرار.

